IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

2020
التقرير السنوي

التصدّي والدعم والإنعاش.
في سبيل بناء القدرة على الصمود وتحقيق الازدهار للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة

من نحن؟

البنك الإسلاميّ للتنمية
بنك إنمائيّ متعدِّد الأطراف،
يعمل على تحسين حياة من
يخدمهم بالنهوض بالتنمية
الاجتماعية والاقتصادية في
البلدان الأعضاء وفي أوساط
الجاليات الإسلامية في
مختلف أنحاء العالم، وبإحداث
التأثير على نطاق واسع.

هذا التقرير هو المجلَّد الأوَّل من مجلَّدين يتألّف منهما التقرير السنويّ للبنك الإسلاميّ للتنمية. ويحتوي المجلَّد الثاني على القوائم المالية المراجَعة، ويُنشَر في مجلّد مستقلّ بعنوان "القوائم المالية". وهذان المجلَّدان متاحان على شبكة الإنترنت: www.isdb.org.

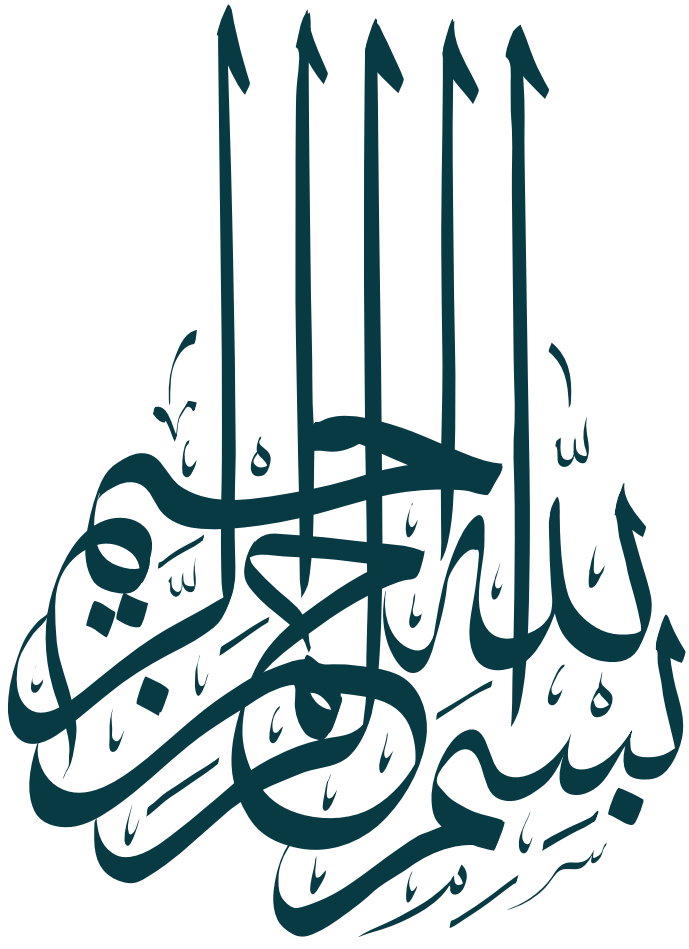
بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة عن
البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه
"البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") بنكٌ إنمائيٌّ متعدّد الأطراف أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394 (لموافق 12 أغسطس 1974) بمدينة جدّة (المملكة العربية السعودية). وبدأ "البنك" أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395 (20 أكتوبر 1975).

رؤيته
يعمل "البنك" على أن يكون بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلاميّ إلى حدّ بعيد ويساعد هذا العالَم على استعادة كرامته.

رسالته
تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه
يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلاميّ" ("منظمة المؤتمر الإسلاميّ" سابقاً)، ويسدّدَ القسطَ الأوّل من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال "البنك"، ويقبلَ ما قرَّره مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله
وافق مجلس محافظي "البنك الإسلاميّ للتنمية"- في اجتماعه السنويّ الخامس والأربعين (بالتمرير)- على قرار الزيادة العامّة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلاميّ. وفي نهاية سنة 2020، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 50.6 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية
تتألف "مجموعة البنك" من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلاميّ للتنمية"، و"معهد البنك الإسلامي للتنمية"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة".

مقرّه ومراكزه الإقليمية
يتّخذ "البنك" مدينة جدّة (المملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أحد عشر مركزاً إقليميّاً في: أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، وداكا (بنغلاديش)، ودبي (الإمارات العربية المتحدة)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب).

سنته المالية
كانت سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها غيرت في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية، التي تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق للحادي والثلاثين من شهر ديسمبر) من كلّ سنة.

وحدته الحسابية
وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في "صندوق النقد الدوليّ".

اللغة
العربية هي اللغة الرسمية في "البنك"، ولكن الإنكليزية والفرنسية تُتّخذان أيضاً لغتين للعمل.

2020
التقرير السنوي

التصدّي والدعم والإنعاش.
في سبيل بناء القدرة على
الصمود وتحقيق الازدهار
للجميع في مرحلة
ما بعد الجائحة

”لا نزال ملتزمين بتقديم التمويل
الإنمائيّ العامّ للبلدان الأعضاء“.

الفهرس

المقدمة

شكر وتقدير 7
خطاب الإحالة 8
رسالة رئيس البنك 9
الإنجازات الأساسية سنة 2020 12
التأثيرات الإنمائية 14
مجلس المديرين التنفيذيين 16
الموجز 18
سنة 2020 بالأرقام 24
اعتمادات 1395هـ2020-م في أرقام 26

الفصل الأول

نبذة عن الأنشطة الإنمائية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 28

1.1 أبرز نتائج العمليات 30
2.1 المبادرات الكبرى 34
1.2.1 التقدم المحرز في تنفيذ "البرنامج الخماسي للرئيس" و"نموذج العمل الجديد" 34
2.2.1 استراتيجيات الشراكة القُطرية 35
3.2.1 البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي 36
4.2.1 العلوم والتكنولوجيا والابتكار 38
3.1 ملخّص إنجازات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 38
1.3.1 أهم العمليات الإنمائية: موارد البنك الرأسمالية العادية 38
2.3.1 دعم تنمية القطاع الخاص 39
3.3.1 النهوض بتمويل التجارة 40
4.3.1 ين مخاطر الائتمان والمخاطر القُطرية 42
1.3.5 تحقيق التضامن من أجل الحدّ من الفقر 43
6.3.1 الريادة المعرفية في مجالي الاقتصاد والمالية الإسلاميَّين 44
7.3.1 دعم توسّع المالية الإسلامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية 44
8.3.1 استغلال الأوقاف في التنمية 44
9.3.1 تبادل الحلول الإنمائية 45

الفصل الثاني

تعزيز التنمية في البلدان الأعضاء 46

1.2 تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية 48
1.1.2 تطوير قدرات رأس المال البشري 48
2.1.2 تمويل البنى التحتية 49
3.1.2 تحسين الزراعة والأمن الغذائي 50
2.2 الشراكات من أجل التنمية المستدامة 52
1.2.2 تعزيز وتوسيع الشراكات 52
2.2.2 الشراكة مع القطاع الخاص من أجل تبادل المعارف والخبرات 53
3.2 الأنشطة الإنمائية الأخرى 55
1.3.2 تمكين النساء والشباب 55
2.3.2 تغير المناخ 56
3.3.2 برنامج مساعدة الجاليات 56
4.3.2 ج "البنك" المتعلق بالمنح الدراسية 56
5.3.2 التمكين الاقتصادي من أجل معايش مستدامة 61

الفصل الثالث

التصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 62

1.3 قيادة التنسيق العالمي 64
2.3 الحلول المبتكَرة 67
3.3 اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة 68
4.3 التمويل في إطار "البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي" 70
5.3 آليات العمل السريعة 73
6.3 الرصد والتقييم 73

الفصل الرابع

تعزيز الفعالية المؤسَّسية والإنمائية 74

1.4 مجلس المحافظين 76
2.4 مجلس المديرين التنفيذيين 78
3.4 تعزيز أنشطة المراجعة الداخلية 79
4.4 إدارة المخاطر من أجل المحافظة على القوّة المالية والائتمانية 79
5.4 المعرفة والتعلُّم 80
6.4 تقييم العمليات 82
7.4 تعزيز الفعالية الإنمائية 82
8.4 تأثيرات تمويل "البنك الإسلامي للتنمية" على التنمية 83
9.4 تعزيز إدارة الموارد البشرية في سبيل أداء أمثل 84
10.4 تعزيز تكنولوجيات المعلومات من أجل الكفاءة 85
11.4 خدمات الدعم الإداري الأخرى 85

الملاحق

الملاحق 1 - 5ب 86
الملاحق 6 - 9ب 111

"وبالنظر إلى دنوّ سنة 2030، آخِر موعِدٍ لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، فإن تعاملنا مع الجهات الإنمائية الدولية الشريكة سينصبّ على تسخير المالية الإسلامية والتمكين الاقتصاديّ والتجارة الدولية والشراكات لمساعدة بلداننا الأعضاء على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة".

شكر وتقدير

هذا التقرير السنويّ للبنك الإسلاميّ للتنمية عن سنة 2020 أعدّته **"شعبةُ البحث الاقتصاديّ والإحصاء"** بتوجيه عامّ من **مجلس المديرين التنفيذيّين**

وبإشراف:
نائب الرئيس في البرامج القُطريّة
المدير العامّ لمعهد البنك الإسلامي للتنمية وكبير الاقتصاديين

وبمساهمة:
مختلف إدارات وكيانات "مجموعة البنك"

منسّق التقرير: موسى إبراهيم جيغا

الفريق المكلَّف بالبيانات: أبو كمارا، ومحمد القوسي، وعلي راشد، ونوفيا بودي بارفانتو

فريق الترجمة: شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة

شؤون المجالس: محمد شطواني

فريق المالية: خونداميرنُصرتُيابيف وأبو بكر صالح كانطي

السكرتارية: سيّد عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس

مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرّفني أن أنوب عن مجلس المديرين التنفيذيّين في رفع التقرير السنويّ عن عمليّات البنك الإسلاميّ للتنمية وأنشطته خلال سنة 2020 إلى مجلس المحافظين الموقَّر، وذلك طبقاً للفقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلاميّ للتنمية، والمادة 11 من النظام الداخليّ للبنك.

ويتضمّن هذا التقرير السنويّ أيضاً القوائم الماليّة المراجَعة للبنك ولعمليّات صندوق الوقف على حدّ سواء، وذلك وفقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخليّ للبنك.

فأرجو التفضّل بالاطّلاع.

والله الموفِّق.

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة الرئيس

كانت سنة 2020 سنةً مضطربةً اتّسمت بصعوبات اقتصادية وإنمائية عالمية غير مسبوقة، شديدة التدمير والانتشار، ناجمة عن جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، وهو ما خلّف ندوباً مستديمة في اقتصاد عالمي يعاني أصلاً من انكماش عميق واسع النطاق. وقد كان لعمليات الإغلاق الشامل تأثير سيّء على الاقتصادات العالمية، تمثّل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. وتشير التوقعات إلى أن أكثر من 100 مليون شخص إضافي يوشكون أن يقعوا في الفقر المدقع. بيد أن الآفاق ليست كلها مُظلمة.

ففي أعقاب هذه الجائحة وآثارها المدمّرة، التزم رؤساء 11 بنكاً إنمائيّاً متعدّد الأطراف ومعهم رئيس "صندوق النقد الدولي" في اجتماعاتهم سنة 2020، التي شَرُفتُ بترؤُّسها، التزاماً جماعيّاً بتقديم تمويل قدره 230 مليار دولار أمريكي حتى نهاية الربع الثاني من سنة 2021. والهدف من هذا التعهُّد هو البحثُ عن حلول لما سيعقُب الجائحة من مشكلات وتعزيزُ التنسيق العالمي حتى يمكن تذليل العقبات القائمة سلفاً التي كانت تحول دون تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". ونشرت المجموعة أيضاً، في فجر عشْريّة العمل- وكان ذلك باقتراح منّا- أوّل تقرير عن مساهمات أعضائها في تحقيق "خطة عام 2030"، وهو تقرير تشرّفتُ بإطلاقه في ديسمبر 2020.

وطرحت "مجموعةُ البنك الإسلامي للتنمية"- في إطار تصدّيها السريع للجائحة- برنامجاً بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي، هو "البرنامج الاستراتيجي للتأهُّب والتصدّي"، وهو برنامجٌ فريدٌ ثلاثيُّ الأقطاب تمثّل في "التصدّي، والدعم، والإنعاش" [Rs 3] واعتُمِد لمساعدة البلدان الأعضاء على الوقاية من آثار الجائحة واحتوائها وتخفيفها والتعافي منها. وأطلق "البنك الإسلامي للتنمية" أيضاً "آلية ضمان مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"، وهي أداة مبتكرة بقيمة مليارَي دولار أمريكي يتمثل الهدف منها في مساعدة القطاع الخاصّ على مكافحة الجائحة وفي تيسير الاستثمارات الأجنبية والمحلية العابرة للحدود من أجل دعم القطاعات الأساسية.

ويتّسق كلٌّ من "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي" و"آلية ضمان مجموعة البنك المتعلقة بمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ" مع "البرنامج الخماسي للرئيس" ومع "نموذج العمل الجديد للبنك الإسلامي للتنمية". وهي تشترك في فكرة حفز القطاع الخاص و"تسخير الأسواق لخدمة التنمية" من أجل توفير الدعم الضروري للنموّ الاقتصادي.

"طرحت "مجموعةُ البنك الإسلامي للتنمية" برنامجاً بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي، هو "البرنامج الاستراتيجي للتأهُّب والتصدّي"، وهو برنامجٌ فريدٌ ثلاثيُّ الأقطاب تمثّل في "التصدّي، والدعم، والإنعاش" [Rs 3] واعتُمِد لمساعدة البلدان الأعضاء على الوقاية من آثار الجائحة واحتوائها وتخفيفها والتعافي منها"

وفي سياق مماثل، شاركت "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" سنة 2020 في "مجموعة العشرين"، تحت الرئاسة السعودية، رجاء حشد جهات شريكة مؤثّرة لتقديم المزيد من الدعم لبلداننا الأعضاء والمساهمة في المناقشات العالمية بشأن السياسات الواجب اتباعها. وبناءً على ركيزتي "التوعية" و"التشبيك" المنصوص عليهما في "البرنامج الخماسي للرئيس"، شاركَتْ "مجموعةُ البنك الإسلامي للتنمية" في أنشطة "مجموعة العشرين" التي أفضت إلى قمة الرياض، فقدَّمت خبرتها الواسعة في مجال التنمية والمالية الإسلامية من أجل الدفع قُدُماً بخطة التنمية العالمية.

وكنا ندرك- حتى قبل تفشي الجائحة- حاجة البلدان الأعضاء إلى الاستعداد لعالم سريع التغيّر مبنيّ على الابتكارات التكنولوجيّة من أجل تحقيق التنافسية بفضل إنتاج سلسلة القيمة الذي هو حجر الأساس في التنمية المستدامة.

يتبع في الصفحة 10

تتمة الصفحة 9

ولذلك اعتمدنا إصلاحات تحويلية بعيدة المدى ووضعنا نموذج عمل جديداً يمكّن من مساعدة البلدان الأعضاء على الاستفادة من قوى السوق العالمية في تعزيز قدراتها الإنتاجية ذات القيمة المضافة بغية تحقيق نموّ اقتصادي شامل. وقد جعلت الدروس المستفادة من الجائحة هذا التفكير الاستراتيجي الجديد ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

وعلى الرغم من الأحداث المحتومة خلال سنة 2020، وطّدنا العزمَ على إيلاء الاهتمام لخيار التزامنا الأساسي تجاه بلداننا الأعضاء، ألا وهو "استراتيجية الشراكة القُطرية" البالغة التأثير التي تقوم على سلسلة القيمة العالمية.

وفي سنة 2020، عرض "البنك الإسلامي للتنمية" أول استراتيجية شراكة قُطرية تقوم على سلسلة القيمة العالمية مع خمسة بلدان أعضاء (هي نيجيريا، وإندونيسيا، والسنغال، وغينيا، والنيجر)، وأجّل حالتي "استراتيجية الشراكة القُطرية" مع المملكة العربية السعودية وماليزيا حتى سنة 2021. أما حالات "استراتيجية الشراكة القُطرية" الأربع (مع الغابون، وجزر المالديف، وتركيا، والمغرب) التي بدأناها سنة 2019، فقد سُرّعت وتيرة تنفيذها حرصاً على اكتمالها سنة 2021.

ونواصل النهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، لأنها مكوّن أساسي في مبادراتنا المتعلقة بتنمية البلدان الأعضاء، ولا سيما أن المشكلات الجديدة الناشئة من الجائحة تؤكد الحاجة الماسة إلى قدرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التصدّي لتداعيات هذه الجائحة.

"نشيد بأعضاء مجلس المحافظين الذين وافقوا على الزيادة العامة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلاميّ (7.92 مليار دولار أمريكي) خلال الاجتماع السنوي الخامس والأربعين الذي عقد بالتمرير بسبب القيود التي فرضتها جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". ونعرب كذلك عن تقديرنا الخاص لحكومات البلدان الأعضاء التي أيّدت الموافقة على تلك الزيادة تأييداً غير مشروط".

ولا نزال ملتزمين، في "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، بتقديم التمويل الإنمائيّ العامّ للبلدان الأعضاء إضافةً إلى جهودنا المتفانية في إطار "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهُّب والتصدّي" وغيره من المبادرات الخاصة. وفي سنة 2020، بلغت الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية 1.14 مليار دينار إسلاميّ (1.58 مليار دولار أمريكيّ)، في حين بلغ إجماليّ اعتمادات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" 4.77 مليار دينار إسلاميّ (6.8 مليار دولار أمريكي). وفي سياق نموذج عملنا الجديد والصعوبات السائدة في مجال التمويل الإنمائيّ، نعمل على تعزيز إنجازاتنا في مجال التمويل الإسلاميّ المبتكر، وعلى إطلاق شراكات جديدة، وعلى حشد التمويل من مصادر غير تقليدية والحفاظ في الوقت نفسه على تصنيفنا الائتمانيّ الممتاز (AAA).

وفي هذا الصدد، نشيد بأعضاء مجلس المحافظين الذين وافقوا على الزيادة العامة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلاميّ (7.92 مليار دولار أمريكي) خلال الاجتماع السنوي الخامس والأربعين الذي عقد بالتمرير بسبب القيود التي فرضتها جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". ونعرب كذلك عن تقديرنا الخاص لحكومات البلدان الأعضاء التي أيّدت الموافقة على تلك الزيادة تأييداً غير مشروط.

وسنواصل تدارك الاختلالات والثغرات الأساسية التي كشفت عنها الجائحة في بلداننا الأعضاء ونُظُمنا الاقتصادية، ونحدّد في الوقت نفسه التدابير المناسبة لإعادة البناء بطريقة أفضل. وقد تعلّمنا من هذه الجائحة أن المشكلات العالمية تقتضي تعاوناً عالميّاً، لا يمكن أن يؤدّي انعدامُه إلاّ إلى تفاقم حالات التفاوت بين البلدان.

وتحظى المشكلة المستمرة المتمثلة في تغير المناخ بنفس القدر من الأهمية، لأن البلدان الأكثر تضرراً من تبعاته في العالم هي البلدان الأقلّ نموّاً. وقد تسببت هذه المشكلة في ارتفاع أعداد النازحين واللاّجئين في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية". وفي سبيل التصدي لها، أصدرنا أول صكوك خضراء.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات الحالية، سنظل استباقيّين في تشكيل توجُّه التنمية الاقتصادية، وذلك بتعزيز واستغلال خبراتنا الفنية وشبكاتنا ومواردنا.

وبالنظر إلى دنوّ سنة 2030، آخِر موعدٍ لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، فإن تعاملنا مع الجهات الإنمائية الدولية الشريكة سينصبّ على تسخير المالية الإسلامية والتمكين الاقتصادي والتجارة الدولية والشراكات لمساعدة بلداننا الأعضاء على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

”وسنواصل تدارك الاختلالات
والثغرات الأساسية التي
كشفت عنها الجائحة في
بلداننا الأعضاء ونُظُمنا
الاقتصادية، ونحدِّد في الوقت
نفسه التدابير المناسبة لإعادة
البناء بطريقة أفضل“

الإنجازات الأساسية سنة 2020

الزيادة العامّة في رأس المال بمبلغ قدره

7,92

مليار دولار أمريكيّ

في إطار رأسمال التنمية الإسلامية

80

مليون دولار أمريكي من "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني

88

مليون دولار أمريكيّ

2,5

مليون دولار أمريكيّ من "برنامج تبادل المعارف والخبرات"

شراكات من أجل التنمية

18

مشروعاً في 13 بلداً عضواً

- "منظمة التعاون الاقتصادي"
- "منظمة الأمم المتحدة للطفولة"
- "مجموعة التنسيق العربية" 10 مليارات دولار أمريكي للتخفيف من تأثير الجائحة
- "برنامج الأغذية العالمي"
- "منظمة الصحة العالمية"
- "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر"
- "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"
- "مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"

إيجاد

314 000

فرصة عمل بفضل التمكين الاقتصادي

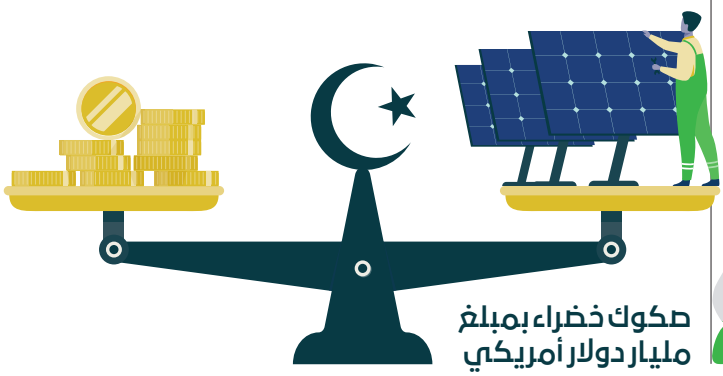

صكوك خضراء بمبلغ مليار دولار أمريكي

تسجيل

91 000

طفل متسرب من الدراسة

حصل

1 221

طالباً وباحثاً على منح دراسية

التصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

2,3
مليار دولار أمريكيّ
للتصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في إطار "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهُّب والتصدّي"

استفاد نحو

55
مليون شخص من مختلف جوانب "برنامج مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"

قُدِّم دعم ماليّ خاصّ لنحو 8,000 منشأة صغيرة ومتوسطة من أجل إنقاذ نحو

60 000
فرصة عمل

وحصل

12 000
شخص آخر على تمويل أصغر يمكّنهم من المحافظة على معايِشِهم

التأثيرات الإنمائية
للعمليات المكتملة

بناء أكثر من
5 000
منزل لتوفير المأوى

تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بما يزيد على
700
سرير جديد، وإفادة مشاريع
10
ملايين مريض

بناء نح
70
مؤسسة تعليمية تضم نحو
2 000
دراسيّ جديد وتقدم الخدمات التعليمية لنحو
90 000
تلميذ

توفير مياه الشرب لنحو
70 000
أسرة، وتحسين خدمات الصرف الصحي لنحو
100 000
أسرة

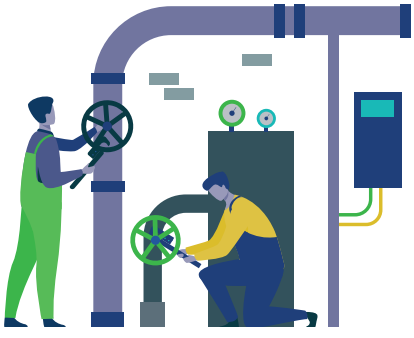

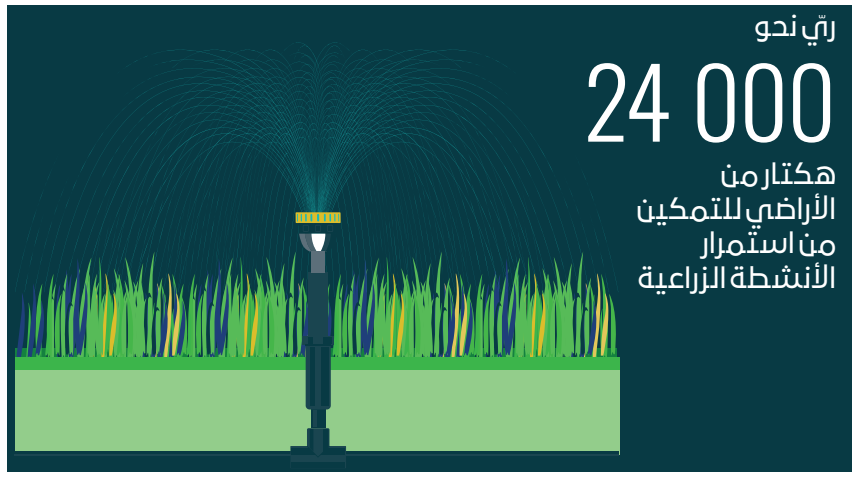

ريّ نحو
24 000
هكتار من الأراضي للتمكين من استمرار الأنشطة الزراعية

توسيع الموانئ، وزيادة طاقتها الاستيعابية السنوية بمقدار

110 000 طن

المساهمة في إيجاد فرص عمل لنحو

150 000

شخص، وإمداد

150 000

شخص آخر بالتدريب المهنيّ والنظاميّ

تنصيب وسائل للتعلّم الإلكترونيّ بمختلف المدارس لفائدة نحو

20 000

تلميذ

تعبيد نحو

800

كلم من الطرق، منها 120 كلم من الطرق السريعة

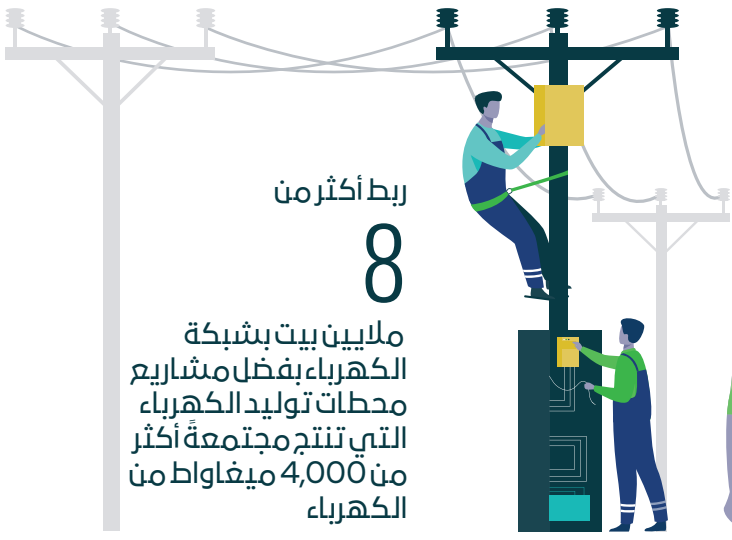

ربط أكثر من

8

ملايين بيت بشبكة الكهرباء بفضل مشاريع محطات توليد الكهرباء التي تنتج مجتمعةً أكثر من 4,000 ميغاواط من الكهرباء

مجلس المديرين التنفيذيين[1]

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

سعادة الأستاذ عبد الغني أحمد محمد الفطيسي
الجنسية: ليبيا
الدول الممثلة : ليبيا

سعادة الأستاذ بُلَند أقسو
الجنسية: تركيا
الدول الممثلة : تركيا

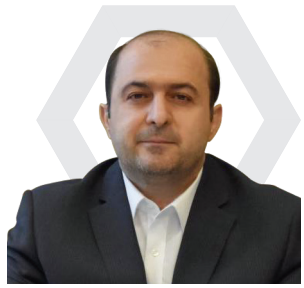

سعادة الدكتور عباس معمار نجاد
الجنسية: إيران
الدول الممثلة : إيران

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي
الجنسية: الكويت
الدول الممثلة : الكويت

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي
الجنسية: المملكة العربية السعودية
الدول الممثلة : المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتورة ندى مسعود
الجنسية: مصر
الدول الممثلة : مصر

سعادة الأستاذ خلف سلطان الظاهري
الجنسية: الإمارات العربية المتحدة
الدول الممثلة : الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ بدر أحمد العمادي
الجنسية: قطر
الدول الممثلة : قطر

سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو

الجنسية: نيجيريا

الدول الممثلة : نيجيريا

سعادة الأستاذ فردريك تويسيمي

الجنسية: أوغندا

الدول الممثلة : أوغندا وتشاد والغابون وجيبوتي والاتحاد القمري وموزمبيق والصومال

سعادة الأستاذ عبد الله جالو

الجنسية: غامبيا

الدول الممثلة : السنغال وبوركينافاسو والنيجر ومالي وغامبيا وتوغو

سعادة الأستاذ بيما غويلافوغي

الجنسية: غينيا

الدول الممثلة : بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار

سعادة الأستاذة فوزية زعبول

الجنسية: المغرب

الدول الممثلة : الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس

سعادة الأستاذة زينة طوقان

الجنسية: الأردن

الدول الممثلة : الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان

سعادة الأستاذ سامي محمد حميد

الجنسية: البحرين

الدول الممثلة : اليمن والسودان وسلطنة عمان والبحرين

سعادة الأستاذة فاطمة ياسمين

الجنسية: بنغلاديش

الدول الممثلة : أفغانستان وباكستان وبنغلاديش والمالديف

سعادة الأستاذ أحمد جفري عبد الرحمن

الجنسية: بروناي دار السلام

الدول الممثلة : إندونيسيا وماليزيا وبروناي دار السلام وسورينام وغيانا

سعادة الأستاذ باخودير علي خانوف

الجنسية: أوزبكستان

الدول الممثلة : أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان قرقيزستان

[1] هؤلاء أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك خلال الدورة السادسة عشرة.

الموجز

كانت سنةُ 2020 سنةً صعبةً جدّاً على المجتمع الإنمائيّ العالميّ بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". ولم تسلم البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية من الانكماش الاقتصاديّ العميق والمتزامن الذي زاد من حدّة الصعوبات الإنمائيّة السابقة الوجود. وإذا كان الاقتصاد العالميّ قد انكمش بنسبة 3.3% سنة 2020، فإن الاقتصاد الكلّي للبلدان الأعضاء السبعة والخمسين تقلّص بنسبة 1.7%، وهو انخفاض حادّ عن معدّل نموّ بلغ 2.6% سنة 2019. ولذلك صار دعم التنمية ضروريّاً ضرورة قصوى.

وحافظت "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية"- طبقاً لمهمتها وبالرغم من صعوبات سنة -2020 على مساعدتها البعيدة الأمد للبلدان الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة.

الإنجازات الأساسية سنة 2020

- في خضمّ الصعوبات التي واجهت المشهد الإنمائيّ العالميّ سنة 2020، واصل "البنك الإسلاميّ للتنمية" وكياناته ("مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية") تمويلها للأنشطة الإنمائية الموجهة للبلدان الأعضاء. ويتجلى ذلك في اعتماد 1.58 مليار دولار أمريكيّ لتمويل 32 عملية من "موارد البنك الرأسمالية العادية"، وهو ما يمثل نخفاضاً طفيفاً عن مبلغ 1.69 مليار دولار أمريكيّ الذي اعتُمِد سنة 2019. وفي سياق مشهد التمويل الإنمائيّ العالميّ غير المستقرّ بسبب الانكماش الاقتصاديّ العالميّ العميق والمتزامن الناجم عن الجائحة، فإن ذلك يعبّر عن حرص شديد على تقديم الدعم الإنمائيّ للبلدان الأعضاء. وقد بلغ إجماليّ اعتمادات "مجموعة البنك" 4.77 مليار دينار إسلاميّ (أي ما يعادل 6.80 مليار دولار أمريكيّ) لتمويل مختلف العمليات الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على ماتبذله من جهود في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة.
- واصلت حكومات البلدان الأعضاء دعمها المطلق للبنك الإسلامي للتنمية؛ فوافقت على الزيادة العامة في رأسماله بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلاميّ (7.92 مليار دولار أمريكي) حتى يتوافر له المزيد من الموارد الذي يمكّنه من تنفيذ المزيد من المشاريع الإنمائية ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق تنميتها المستدامة.
- اتُّخذت مبادرةٌ شاملةٌ لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية في مواجهة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" (هي "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي")، وذلك لتوفير مجموعة خاصة من التدخلات الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة وتذليل معوّقات التنمية الناجمة عن تأثيرات تلك الجائحة. ويتضمن هذا البرنامج التزاماً إجمالياً من "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" قدره 2.3 مليار دولار أمريكيّ لمساعدة البلدان الأعضاء على ما تبذله من جهود في سبيل الوقاية من تأثيرات الجائحة واحتوائها وتخفيفها والتعافي منها.
- بفضل "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي"، استفاد نحو 55 مليون شخص من مختلف جوانب "برنامج مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"، ومنها المؤن الغذائية، وشراء وتوزيع سبعة ملايين عُدّة اختبار، و 2.5 مليون مجموعة أدوات للحماية الشخصية للعاملين في قطاع الصحة، وتركيب أكثر من 2,400 وحدة من وحدات العناية المركّزة، وإنشاء نحو 1,700 مركز اختبار لمرض فيروس كورونا المستجدّ، وتدريب 20,000 عامل في قطاع الصحة على حُسن معالجة المصابين بمرض فيروس كورونا المستجدّ. وفضلاً على ذلك، قُدّم دعم مالي خاصّ لنحو 8,000 منشأة صغيرة ومتوسطة من أجل إنقاذ نحو 60,000 فرصة عمل، وحصل 12,000 شخص آخر على تمويل أصغر يمكّنهم من المحافظة على معايشهم.
- حقق "البنك الإسلاميّ للتنمية" إنجازاً جديداً تمثل في إطلاق صكوك استدامة لمكافحة الجائحة، أصدرت في يونيو 2020، فحشدت 1.5 مليار دولار أمريكيّ من أسواق رأس المال العالمية لتمويل مكافحة الجائحة في البلدان الأعضاء. وهذه الصكوك هي ثاني إصدار يستند إلى "إطار البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالتمويل المستدام"، بعد أوّل صكوك خضراء للبنك بقيمة مليار يورو، مخصّصة للتمويل الأخضر في البلدان الأعضاء.
- نُشر أيضاً أول تقرير موجّهٍ للمستثمرين عن تأثير عائدات الصكوك الخضراء في ديسمبر 2020، فكشف عن مخصَّص بنسبة 100% للمشاريع الخضراء، مؤكّداً بذلك حرص "البنك" على مراعاة تغير المناخ في عملياته الأساسية.

- أعِدَّت "استراتيجية الشراكة القُطريّة القائمة على سلسلة القيمة العالمية" مع خمسة بلدان أعضاء (هي نيجيريا، وإندونيسيا، والسنغال، وغينيا، والنيجر) من أجل تنفيذها. أمّا "استراتيجية الشراكة القُطرية" مع بلدين عضوين آخرين (هما المملكة العربية السعودية وماليزيا) من أصل البلدان السبعة المرتقبة سنة 2020، فقد أجِّلت حتى سنة 2021. وأمّا "استراتيجية الشراكة القُطريّة القائمة على سلسلة القيمة العالمية" مع أربعة بلدان أعضاء (هي الغابون، وجزر المالديف، وتركيا، والمغرب)، فقد بدأ تنفيذها سنة 2019، وسُرِّعت وتيرة هذا التنفيذ حرصاً على اكتمالها سنة 2021.
- واصل "البنك" مختلف أنشطته في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة. وفي سنة 2020، تضمنت هذه الأنشطة برنامج "المهندسات ورائدات الأعمال الريفيات

"واصل "البنك" مختلف أنشطته في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة".

في مجال الطاقة الشمسية"، الذي مكّن من تدريب 40 امرأة "مهندسة حافية في مجال الطاقة الشمسية" وإمداد 1,897 أسرة و13,279 شخصاً في البلدان الأعضاء بأنظمة إنارة شمسية منزلية نظيفة. وفضلاً على ذلك، مكّن صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار ("صندوق التحوّل") الذي يبلغ رأسماله 500 مليون دولار أمريكي، والذي يدعم مختلف مكوّنات منظومة الابتكار، من تعبئة 30 حلاً مبتكراً يتعلق بمكافحة الجائحة واعتمد منحةً وتمويلاً بالأسهم قدرُهما 7.33 مليون دولار أمريكي من أجل دمج حلول العلوم والتكنولوجيا والابتكار في إطار تدخلات "البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي".

- خصّصت "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة" 4.72 مليار دولار أمريكي لمختلف الأنشطة المتعلقة بالتجارة، وحشدت 2.4 مليار دولار أمريكي من مصادر خارجية لتمويل 26 عملية جماعية في 12 بلداً عضواً. وخصّصت من المبلغ الذي حشدته من مصادر خارجية 300 مليون دولار أمريكي بداية في إطار اعتمادها لمبلغ قدره 604.7 مليون دولار أمريكي سنة 2020 للتمويل العاجل لمحور "التصدّي" في إطار "البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي" من أجل تخفيف المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان الأعضاء بسبب الجائحة. وخصّصت 427 مليون دولار أمريكي لخطوط التمويل المقدَّمة للبنوك والمؤسسات المالية في البلدان الأعضاء من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالتجارة في القطاع الخاص على التمويل.

- حققت "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاص" اعتمادات إجمالية قدرها 306.6 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وهو ما يمثل تحسناً كبيراً بالقياس إلى مبلغ 147.5 دولار أمريكي الذي اعتُمد سنة 2019. وقد خُصّصت أكثر من نصف عملياتها لقطاعات بالغة التأثير في بلدان ذات دخل منخفض أو متوسط. ومن إجمالي الاعتمادات، خُصّص 250 مليون دولار أمريكي لخطط التعافي من الجائحة من أجل دعم الأدوات المالية القصيرة والمتوسطة المدّة التي تستهدف في المقام الأوّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من أنشطة القطاع الخاص في البلدان الأعضاء الأكثر ضعفاً.

- قدّمت "المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" التأمين لأعمال إجمالية قدرها 9.86 مليار دولار أمريكي، والتزامات مبدئية جديدة قدرها 3.93 مليار دولار أمريكي سنة 2020. وعند مساهمتها في "البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي"، خصّصت 150 مليون دولار أمريكي لتأمين معاملات أساسية، منها استيراد أطقم طوارئ طبية ومؤن غذائية. وخصّصت أكثر من 496 مليون دولار أمريكي من قدراتها التأمينية لدعم استيراد المعدّات الطبية والأغذية الأساسية وسلع الطاقة.

"في إطار "برنامج مساعدة الجاليات"، اعتمد "البنك" 13 مشروعاً يرمي إلى التخفيف من تأثير الجائحة على مختلف الجاليات في البلدان غير الأعضاء، وبدأ تنفيذ 11 مشروعاً من هذه المشاريع".

- اعتمد "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" 43.67 مليون دولار أمريكي لمشاريع وبرامج في البلدان الأعضاء استهدفت قطاعي التعليم والصحة، وأنشطة التمكين الاقتصادي أيضاً . وبسبب المخاطر الصحية الاستثنائية خلال سنة 2020، خُصّص الجزء الأكبر من التدخلات الإنمائيّة لقطاع الصحة. واتخذت هذه التدخلات شكل دعم استعجالي يرمي إلى تحسين تأهّب البلدان الأعضاء وتصدّيها للجائحة. وساهمت اعتمادات "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" في التمويل المشترك لمشاريع بلغت قيمتها 824.4 مليون دولار أمريكي. وفي سنة 2020 كذلك، اعتمد "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" 13.63 مليون دولار أمريكي في شكل مِنَح لفائدة عدّة بلدان أعضاء.

- في مجال المعرفة، نشر "معهد البنك الإسلامي للتنمية" ثلاثة تقارير كبرى، وعددين من مجلة "الدراسات الاقتصادية الإسلاميّة"، وثلاثة كتب. وإضافةً إلى ذلك، استُحدث تطبيق لقراءة الكتب الإلكترونية، وأطلِق برنامج مِنَح للاقتصاد الذكي، ووضع برنامج لحلول التكنولوجيا المالية المبتكرة، وذلك كلُّه في سبيل تحسين أنشطة إنتاج ونشر المعارف بصفتها منافع عامة عالمية. وفيما يتعلق ببناء القدرات، نظّم "معهد البنك الإسلامي للتنمية" إعادة بثّ ثماني دورات إلكترونية على منصة edX، وقدّم ثلاث دورات مخصّصة بالتعاون مع مختلف الجهات الشريكة الاستراتيجية في البلدان الأعضاء.

- شارك "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" في استثمارين جديدين بقيمة 23.1 مليون دولار أمريكي رفعتا رأسماله إلى 87.7 مليون دولار أمريكي، إضافةً إلى خط تمويل قدره 100 مليون دولار أمريكي قدّمه له "البنك الإسلامي للتنمية". وارتفع رأسماله المصرَّح به من 100 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار أمريكي سنة 2020.

- اعتُمد أربعة عشر نشاطاً من أنشطة برنامج التعاون الفنّي بقيمة 434,500 دولار أمريكّي لتمويل التعاون الفنّي القصير المدة بين البلدان الأعضاء. وهذه الأنشطة هي: خمس دورات تدريبية أثناء العمل بمبلغ قدره 121,500 دولار أمريكّي، وخمس فعاليات لتبادل المعارف بتكلفة إجمالية قدرها 179,300 دولار أمريكّي، واستئجار أربعة خبراء بمبلغ قدره 134,000 دولار أمريكّي. ومكّنت هذه التدخلات من سدّ الاحتياجات العاجلة لتطوير القدرات في البلدان الأعضاء من أجل المساعدة على التخفيف من أضرار الجائحة، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً.

- اعتُمدت منحة بقيمة 2.3 مليون دولار أمريكّي لمختلف تدخّلات تبادل المعارف والخبرات، دُمجت أربعة منها في عمليات "البنك" العادية، واعتُبرت سبعة أخرى عمليات مستقلة. وكانت البلدان الأعضاء المستفيدة هي بوركينافاسو، وتشاد، والاتحاد القُمري، والأردن، والمغرب، ونيجيريا، والسنغال، والصومال، والسودان، وأوزبكستان، واليمن. وانصبّت تلك التدخلات على قطاع كل من الزراعة والصحة والمياه.

- اجتذب "برنامج تبادل المعارف والخبرات" مساهمة قدرها 88.6 مليون دولار أمريكّي من القطاع الخاص لمساعدة البلدان الأعضاء على الاستفادة من تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعّي في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- فيما يتعلق بالشراكة من أجل التنمية المستدامة، تعهَّدت "مجموعة التنسيق العربية" بتقديم مساهمة قدرها 10 مليارات دولار أمريكّي لمساعدة البلدان الأعضاء على التخفيف من تأثير الجائحة. وسيُخصَّص هذا المبلغ لدعم الموازنة ولتعليق دفع رسوم خدمة القروض من أجل إعفاء البلدان الأعضاء من التزامات خدمة قروضها.

- اعتُمدت ستّ مِنَح منظمات غير حكومية لتمويل عمليات تستهدف النساء والشباب بمبلغ إجمالّي قدره 910,000 دولار أمريكّي، وجُه جزء مهمّ منه لأنشطة تشجع قطاع المالية الإسلاميّة على اعتماد ممارسات تراعي المساواة بين الجنسين عند تقديم خدمات مالية للنساء. وإضافةً إلى ذلك، أطلق برنامج منح بمبلغ قدره 11.25 مليون دولار أمريكّي لتعزيز مشاركة المرأة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلسلة قيمة الأرز. وفيما يتعلق بتغير المناخ، شرع "البنك" في تنفيذ تمويل المساعدة الفنية الذي يبلغ 768,943 دولاراً أمريكيّاً والذي حشِد من "شراكة المساهمات المحدَّدة وطنيّاً" لدعم الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ في لبنان ونيجيريا وفلسطين.

- في إطار "برنامج مساعدة الجاليات"، اعتمد "البنك" 13 مشروعاً يرمي إلى التخفيف من تأثير الجائحة على مختلف الجاليات في البلدان غير الأعضاء، وبدأ تنفيذ 11 مشروعاً من هذه المشاريع. وإضافةً إلى ذلك، اعتُمد مشروع إغاثة لكمبوديا من أجل تخفيف أضرار الفيضانات عن الجالية الإسلاميّة في هذا البلد. وعلى العموم، اكتمل 21 مشروعاً سنة 2020، في حين توجد عدّة مشاريع أخرى في مختلف مراحل التنفيذ. وإضافةً إلى ذلك، تلقى البرنامج مساهمة قدرها 6 ملايين ريال سعودي (1.6 مليون دولار أمريكّي) من مؤسسة خيرية لتنفيذ مشاريع لفائدة الجاليات الإسلاميّة في تايلاند وكمبوديا وأوغندا.

- في إطار "برنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية"، اعتُمد 15 مليون دولار أمريكّي لمختلف المنح الدراسية التي مُنحت 1,221 طالباً وباحثاً من مختلف الفئات، منهم 746 طالباً جامعياً و196 طالب ماجستير و160 طالب دكتوراه وما بعد الدكتوراه. وإضافةً إلى هؤلاء، حصل 119 طالباً من 20 بلداً من البلدان الأقلّ نموّاً الأعضاء في "البنك الإسلامّي للتنمية" على المنحة الخاصة المشتركة بين "البنك الإسلامّي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامّي للتنمية" والمخصَّصة لطلاب البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً.

- فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادّي، اعتمد "البنك" 120 مليون دولار أمريكّي لإطلاق "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الضعيفة على الصمود الاقتصادّي"، الذي يرمي إلى مساعدة الفئات الضعيفة على التخفيف من تأثير الجائحة. وسيمكّن هذا البرنامج من تقديم التمويل اللّازم لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مواجهة آثار الجائحة، ومن ثم لضمان استمرار عملها والحفاظ على فرص العمل في ظروف صعبة ناجمة عن الإغلاق.

تعزيز الفعاليّة المؤسسيّة والإنمائيّة

- واصل مجلس المحافظين، أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في "البنك"، اهتمامه بتحسين آليات الحوكمة الشاملة للبنك. ونظراً للقيود المترتبة على الجائحة، عقد هذا المجلس اجتماعه السنوّي الخامس والأربعين بطريقة افتراضية واعتمد قرارات أساسية للتمكين من استمرار وتحسُّن عمل "البنك"، ومنها قرار الزيادة العامّة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلامّي (7.92 مليار دولار أمريكّي). وحافظ مجلس المديرين التنفيذيين أيضاً على استمرار أنشطته بالرغم من الظروف الصعبة.

- جرى تكييف وتنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية طبقاً للمعايير المنصوص عليها. ورُفعت إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين تقارير دورية عن أنشطة المراجعة الداخلية، منها المعلومات عن نتائج المراجعة، وتقارير عن حالة تنفيذ خطط العمل ربع السنوية لهيئة الإدارة.

- عُزّزت أنشطة إدارة المخاطر بمواظبة لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين على فحص وظائف الرقابة المتعلقة بالاستراتيجية والسياسة والتوجيهات المتعلقة بالمخاطر. وعبَّرت وكالات التصنيف الائتمانيّ الثلاث ذات الصيت العالميّ (وهي "ستاندرد أند بورز غلوبال" و"موديز" و"فيتش ريتينغس") و"مؤسسة التصنيف الماليزية" عن سلامة المركز الماليّ للبنك الإسلاميّ للتنمية، فأكدت كلُّها تصنيفه الائتمانيّ بدرجة "AAA" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" سنة 2020.

- في إطار مواصلة "البنك" اعتماد ودمج المعرفة والتعلم في أنشطته، أطلق "منصة لنقل ونشر المعارف بطريقة فعالة" من أجل إيجاد موارد معرفية متعلقة بمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية وجمعها والربط بينها ونقلها.

- على الرغم من الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة، فإنه جرى تقييم عدّة مشاريع وبرامج نفَّذها "البنك"، منها فحص تنفيذ "استراتيجية الشراكة القُطرية" مع سورينام، ومشاريع "البنك الإسلاميّ للتنمية" المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبرنامج "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالأمن الغذائيّ"، وعشرة مشاريع أخرى في تسعة بلدان أعضاء.

- تكيّفت آليات إدارة الموارد البشرية مع ضرورة العمل عن بُعد، وهو ما مكَّن من تكوين فكرة عن الكيفية التي يمكن بها تطبيق الأدوات الرقمية المناسبة على أنشطة الموارد البشرية، حتى في مرحلة ما بعد الجائحة. وأجريت 52 عملية توظيف جديدة باستخدام الأدوات الرقمية. وسنَّ "البنك" أو نقّح العديد من السياسات المتعلقة بالموارد البشرية من أجل رفع الروح المعنوية للموظفين وتحسين تنافسية "البنك الإسلاميّ للتنمية" بين أقرانه في المجتمع الإنمائيّ الدوليّ.

- لما كان المألوف الجديد قد اقتضى التكيُّف مع العمل عن بعد، فقد صار استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات ضروريّاً. ولذلك وُسّع نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات ونطاق الدعم ذي الصلة سواءً بمقرّ "البنك" أو بمراكزه الإقليمية. واستُحدِثت عدّة حلول أساسيّة لتحسين آليات العمل واتُّخِذت تدابير أمنية معزَّزة في مجالات حاسمة.

- فيما يتعلق بالأمن، بذلت الجهود لتوفير كل الدعم الإداريّ اللّازم لاستمرار عمل "البنك". وفيما يخص الخدمات الصحية في خضم الصعوبات غير المسبوقة الناجمة عن الجائحة هذه السنة، عمل "مركز الخدمات الصحية" على ضمان سلامة الموظفين وتقليل الانقطاع في تقديم خدماته. وأعيد تنشيط تدبير استمرار العمل بفضل فريق تدخُّل متعدِّد الوظائف للعمل على التخفيف من مخاطر "مرض فيروس كورونا المستجدّ" وتغطية جميع محاور العمل التشغيلية في "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية".

"وعبَّرت وكالات التصنيف الائتمانيّ الثلاث ذات الصيت العالميّ (وهي "ستاندرد أند بورز غلوبال" و"موديز" و"فيتش ريتينغس") و"مؤسسة التصنيف الماليزية" عن سلامة المركز الماليّ للبنك الإسلاميّ للتنمية، فأكدت كلُّها تصنيفه الائتمانيّ بدرجة "AAA" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" سنة 2020".

- منذ إنشاء "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" حتى سنة 2020، بلغت اعتماداتها التراكمية 106.01 مليار دينار إسلاميّ، أي ما يعادل 151.64 مليار دولار أمريكيّ، تغطي مختلف المشاريع والبرامج الإنمائيّة في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلاميّة في البلدان غير الأعضاء

- من إجماليّ الاعتمادات التراكمية لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية، كانت 35.3% (53.54 مليار دولار أمريكيّ) من "موارد البنك الرأسمالية العادية"، و35.7% (54.06 مليار دولار أمريكيّ) من "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة"، و3.7% (5.62 مليار دولار أمريكيّ) من "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ". أمّا نسبة 25.3% المتبقية (38.42 مليار دولار أمريكيّ)، فكانت من مختلف الصناديق المتخصصة. وبلغت قيمة ما لدى "المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" من أعمال مؤمَّنة تراكمية 73.51 مليار دولار أمريكيّ، وبلغت التزاماتها التأمينية الجديدة 50.23 مليار دولار أمريكيّ.

- فيما يتعلق بالتأثير الإنمائيّ، مكّنت العمليات التي أنجزها "البنك الإسلاميّ للتنمية" من بناء أكثر من 5,000 بيت، وريّ نحو 24,000 هكتار من الأراضي، وإضافة أكثر من 700 سرير جديد في المستشفيات، وبناء نحو 70 مؤسسة تعليمية، وتوفير مياه الشرب لنحو 70,000 أسرة، وتحسين خدمات الصرف الصحّي لنحو 100,000 أسرة، ووصل أكثر من ثمانية ملايين بيت بالكهرباء نتيجة توليد أكثر من 4,000 ميغاوات من الكهرباء، وتعبيد ما يقارب 800 كلم من الطرق، وتوسيع الموانئ البحرية، وإيجاد فرص عمل لنحو 150,000 شخص.

أين نعمل؟

يضمّ "البنك" في الوقت الحاضر 57 بلداً عضواً

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

أفغانستان
ألبانيا
الجزائر
أذربيجان
البحرين
مصر
إيران
العراق
الأردن
الكويت
لبنان
ليبيا
موريتانيا
المغرب
سلطنة عُمان
باكستان
فلسطين
قطر
المملكة العربية السعودية
السودان
سوريا
تونس
تركيا
الإمارات العربية المتحدة
اليمن

منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية

بنين
بوركينافاسو
الكاميرون
تشاد
الاتحاد القُمري
كوت ديفوار
جيبوتي
الغابون
غامبيا
غينيا
غينيا بيساو
يانا
مالي
موزمبيق
النيجر
نيجيريا
السنغال
سيراليون
الصومال
سورينام
توغو
أوغندا

منطقة آسيا

بنغلاديش
بروناي
إندونيسيا
قازاقستان
جمهورية
قرقيزستان
ماليزيا
جزر المالديف
طاجيكستان
تركمانستان
أوزبكستان

سنة 2020 بالأرقام

2,3
مليار دولار أمريكي
إجمالي تعهدات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" للبرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي

صافي الدخل سنة (2020)

116,22 مليون دينار إسلامي
167,38 مليون دولار أمريكيّ

انخفاض بنسبة **20,8%**

بحسب فئة المستوى الإنمائيّ (2020)
(مليار دولار أمريكيّ)

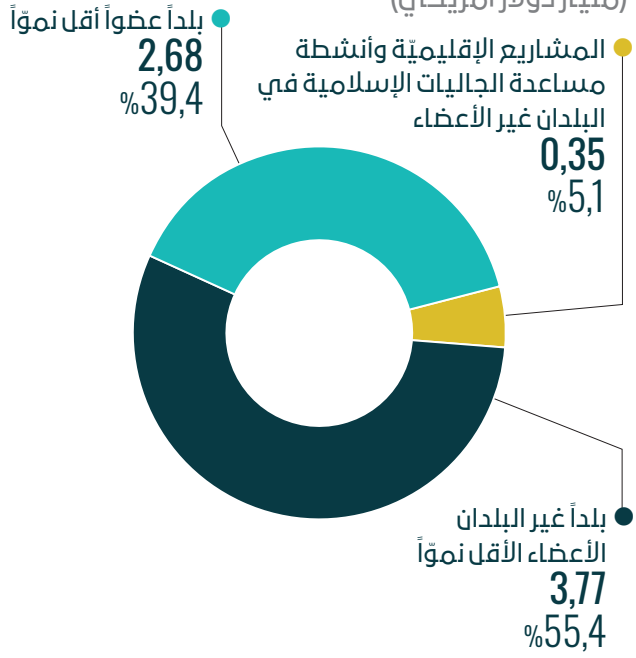

توزيع الاعتمادات بحسب الكيانات سنة 2020
(مليار دولار أمريكيّ)

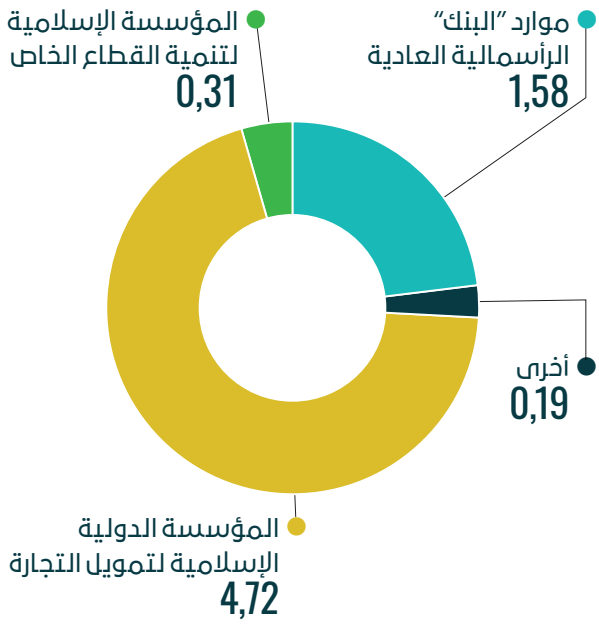

المراكز الإقليمية الخمسة الأكثر استفادة من الاعتمادات من "موارد البنك الرأسمالية العادية" بملايين الدولارات الأمريكية (2020)[1]

مصر
1,13
مليار دولار أمريكيّ

تركيا
1,09
مليار دولار أمريكيّ

بنغلاديش
1,06
مليار دولار أمريكيّ

التوزيع الإقليميّ لصافي اعتمادات "مجموعة البنك" خلال سنة 2020

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا
2,01
مليار دينار إسلاميّ
2,89
مليار دولار أمريكيّ
%42,7

آسيا
1,34
مليار دينار إسلاميّ
1,09
مليار دولار أمريكيّ
%27,9

أفريقيا وأمريكا اللاتينية
1,18
مليار دينار إسلاميّ
1,66
مليار دولار أمريكيّ
%24,5

المشاريع الإقليمية.
243,9
مليون دينار إسلاميّ
350,1
مليون دولار أمريكي
%5,1

يمكن الوقوف على عمل "البنك" في مختلف أنحاء العالم، وتنتشر عملياته في ثلاث مناطق أساسية هي:

- أفريقيا وأمريكا اللاتينية
- آسيا
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

يؤثر عمل "البنك" في حياة خُمس سكّان العالَم.

المغرب
0,66
مليار دولار أمريكيّ

نيجيريا
0,61
مليار دولار أمريكيّ

[1] أما الاعتمادات المتبقية للمراكز الإقليمية، فهي: المركز الإقليميّ في أوغندا بنسبة 7.8% (0.53 مليار دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ في السنغال بنسبة 7.6% (0.51 مليار دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ في قازاقستان بنسبة 7% (0.48 مليار دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ في إندونيسيا بنسبة 5.3% (0.36 دولار أمريكي)، ثم المقرّ و"مركز التميز" بماليزيا بنسبة 0.1% المتبقية (0.2 مليار دولار أمريكي).

اعتمادات سنة 1395هـ - 2020م بالأرقام

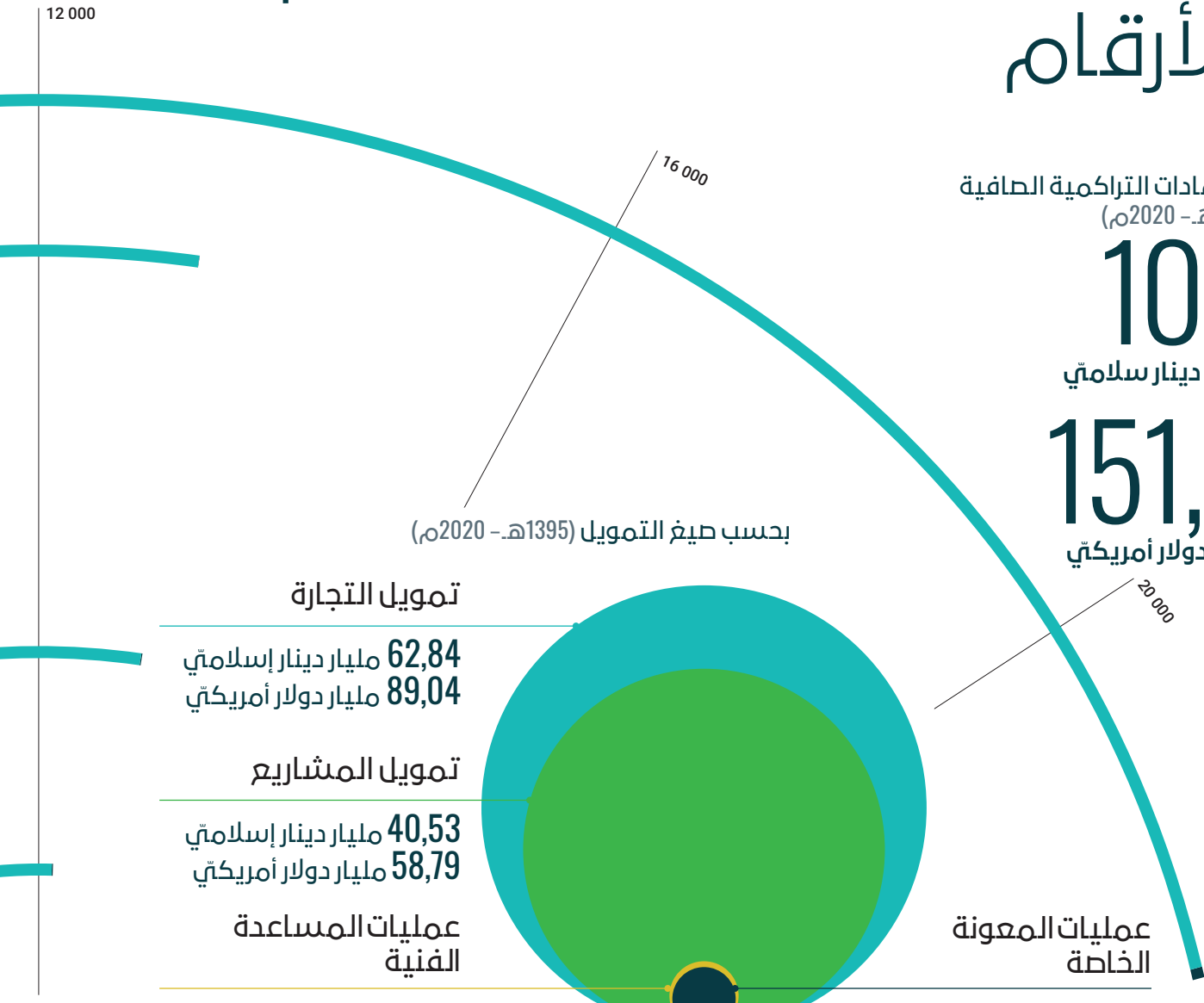

الاعتمادات التراكمية الصافية
(1395هـ - 2020م)

106
إمليار دينار سلامي

151,6
مليار دولار أمريكيّ

بحسب صيغ التمويل (1395هـ - 2020م)

تمويل التجارة
62,84 مليار دينار إسلاميّ
89,04 مليار دولار أمريكيّ

تمويل المشاريع
40,53 مليار دينار إسلاميّ
58,79 مليار دولار أمريكيّ

عمليات المساعدة الفنية
1,48 مليار دينار إسلاميّ
2,15 مليار دولار أمريكيّ

عمليات المعونة الخاصة
1,26 مليار دينار إسلاميّ
1,80 مليار دولار أمريكيّ

بحسب عدد العمليات (1395هـ - 2020م)

10 636

مليون دولار أمريكيّ

انكمش الاقتصاد الكلّيّ للبلدان الأعضاء السبعة والخمسين بنسبة

1,7%

سنة 2020، وذلك بتأثيرٍ من جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

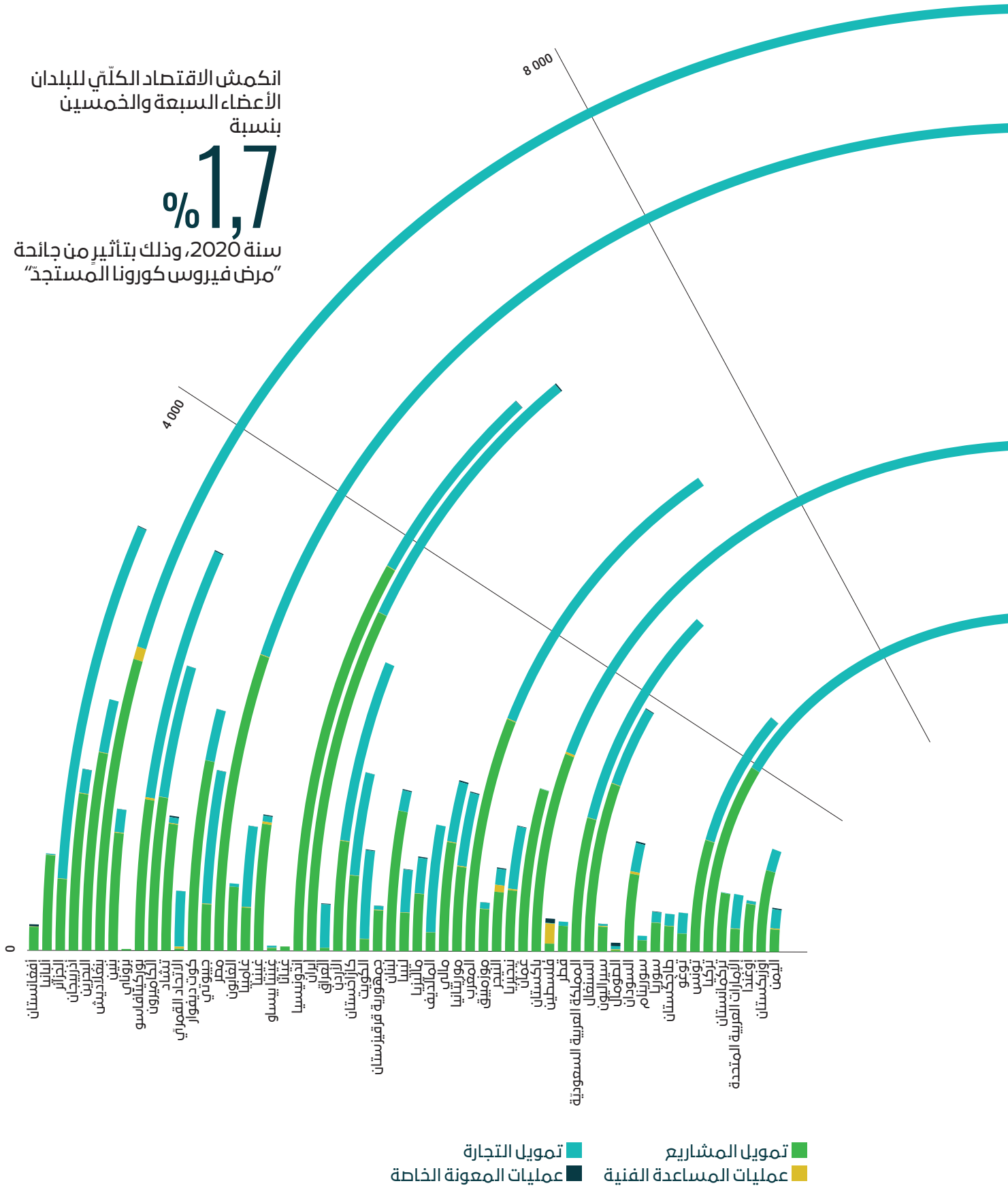

الفصل الأول.
نبذة عن الأنشطة الإنمائية لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

المقدمة

يَعرض هذا الفصلُ نتائج ما نفَّذته "مجموعةُ البنك الإسلاميّ للتنمية" من عمليات، وأهمّ ما اتخذته من مبادرات، وما حقَّقته كياناتها وحقَّقته الصناديق الخاصة التي يديرها "البنك" من إنجازات سنة 2020، وما توافر من معلومات عن الأداء التراكميّ.

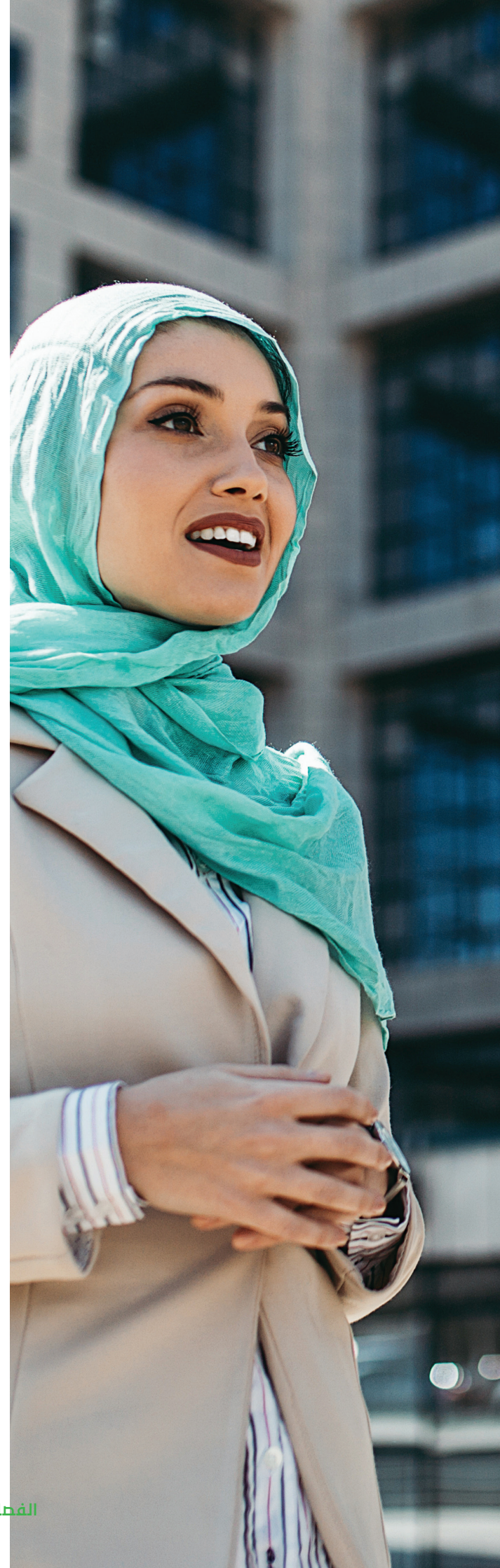

الفصل الأول
بإيجاز

في سنة 2020، اعتمدت "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" ما مجموعه

6,8

مليار دولار أمريكيّ لتمويل مختلف العمليات الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على ما تبذله من جهود في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة، وإلى تقديم المعونة الإنمائية للجاليات الإسلاميّة في البلدان غير الأعضاء في العالم أجمع.

"البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي ("البرنامج") هو مجموعة خاصة من التدخلات صُمِّمت لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة وحلّ المشكلات الإنمائية الناجمة عن أضرار الجائحة".

الإنشاء والإقرار العالميّ لبرنامج مجموعة البنك الثلاثيّ المحاور

التصدّي ‹ الدعم ‹ الإنعاش

من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة الجائحة، ولمنصّة التنسيق العالمية التي هي آلية تنفيذ ذلك البرنامج. (انظر الصفحة 31)

1.1 أبرز نتائج العمليات

يسلّط هذا القسم الضوء على أهمّ إنجازات الرئيسة لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية، التي تضم "البنك الإسلامي للتنمية"، و"معهد البنك الإسلامي للتنمية"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة". و"البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") هو الكيان الإنمائيّ الرئيس، في حين تهتم الكيانات الأخرى بوظائف إنمائية معلومة تكمل عمل "البنك"، وهو ما يجعل جهود "مجموعة البنك" في مجال التنمية أكثر شمولاً. وتنفّذ "مجموعة البنك"، منذ إنشائها، مشاريع إنمائية وأنشطة أخرى لدعم التنمية المستدامة في بلدانها الأعضاء. وقد استمر ذلك سنة 2020، بمختلف التدخلات الإنمائية المعتمَدة في ضوء تحليل الاحتياجات الإنمائية الأساسية، والقطاعات ذات الأولوية في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويُستحسَن، عند تحديد سياق أداء "مجموعة البنك" في العمل الإنمائي، عرضُ نبذة عن الظروف الاقتصادية العالمية سنة 2020، وعن المشكلات الإنمائية الجديدة، وتحليلُ أداء اقتصاد كلّ من البلدان الأعضاء.

لقد تسبّب التأثيرُ الحادُّ للجائحة في انكماش الاقتصاد العالميّ بنسبة 3.3%. وأدى هذا الانخفاض الحادّ والمتزامن إلى تفاقم المشكلات الإنمائية القائمة أصلاً كالفقر، والبطالة، وتراجع التجارة العالمية. ولم تنجُ البلدان الأعضاء في "البنك"- وهي مجموعة من البلدان النامية- من تدهور الاقتصاد العالميّ، ومن المشكلات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. فقد انكمش اقتصاد البلدان الأعضاء السبعة والخمسين بنسبة 1.7% سنة 2020 مقابل نموّ بنسبة 2.6% سنة 2019.

وانكمش اقتصاد البلدان الأعضاء الخمسة والعشرين في "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا انكماشاً أكثر حدّةً بنسبة 2.2%، تلاه اقتصاد مجموعة البلدان الأعضاء الاثنين والعشرين في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاّتينية بنسبة 0.7%، ثم اقتصاد البلدان الأعضاء العشرة من منطقة آسيا بنسبة 1.2%.

وكما كان لهذه الجائحة تأثير على الاقتصادات، فكذلك كان لها انعكاسات خطيرة على "أهداف التنمية المستدامة". فقد تلاشى الكثير مما أُحرِز قبل الجائحة من تقدّم في طريق تحقيق هذه الأهداف. ويُتوقع أن يعود الفقر المدقع العالميّ، الذي ما انفكّ ينخفض في السنوات الأخيرة، إلى الارتفاع، وينحدر أكثر من 100 مليون شخص إلى وهدة الفقر المدقع ويستفحل عدم المساواة. وضعفت سلاسل توريد الغذاء العالمية، فتفاقمت الأزمات الإنسانية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. ويُحتمَل أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع عدد الناس الذين يعانون من الجوع، ومن ثم إلى شقاء المزيد من الناس. ولما كانت الجائحة قد سببت اضطراباً في نظم الرعاية الصحية بعدة طرائق، فإن الجوانب الصحية من "أهداف التنمية المستدامة" هي الأكثر تضرراً، وهو ما يهدد تحقيق الأهداف ذات الصلة بالصحة.

وفي سياق الاقتصاد العالميّ المضطرب وتأثيره على "أهداف التنمية المستدامة"، تحتاج البلدان الأعضاء إلى دعم قويّ من شركائها الإنمائيين. واعتمدت "مجموعة البنك"، منذ إنشائها، مبلغاً إجماليّاً قدره 106.01 مليار دينار إسلامي، أي ما يعادل 151.64 مليار دولار أمريكي، لمختلف المشاريع والبرامج الإنمائية في البلدان الأعضاء، ولفائدة الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويوضح الرسم البيانيّ 1-1 الاتجاهات الأخيرة في اعتمادات "مجموعة البنك".

وتتكوَّن الاعتمادات التراكمية الإجمالية من 35.3% (53.54 مليار دولار أمريكي) من موارد "البنك" الرأسمالية العادية، و35.7% (54.06 مليار دولار أمريكي) من "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، و3.7% (5.62 مليار دولار أمريكي) من "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصّ". أمّا نسبة 25.3% المتبقية (38.42 مليار دولار أمريكي)، فكانت من مختلف الصناديق الخاصّة. وأمّنت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" أعمالاً تراكمية بلغت قيمتها 73.51 مليار دولار أمريكي، وأبرمت اتفاقات تأمينية مبدئية جديدة قدرها 50.23 مليار دولار أمريكي. ويوضّح الرسم البيانيّ 1-2 الاتجاهات الأخيرة في حصص الكيانات في إجماليّ صافي اعتمادات "مجموعة البنك".

ويستحوذ قطاع الطاقة على أكبر حصة من صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بنسبة 40.3% من الاعتمادات التراكمية، أي بمبلغ 61.19 مليار دولار أمريكيّ، يليه قطاع الصناعة والتعدين بنسبة 16.1%، أي بمبلغ 24.47. وبلغت حصة الزراعة 11.4% (17.21 مليار دولار أمريكي)، والنقل 8.2% (12.45 مليار دولار أمريكي)، والمياه والصرف الصحيّ والخدمات الحضرية 5% (7.62 مليار دولار أمريكي)، وتوزَّع الباقي على القطاعات الأخرى.

ومن حيث التوزيع الإقليميّ لاعتمادات "مجموعة البنك" التراكمية، خُصّصت 55.8% (84.63 مليار دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و24.2% (36.62 مليار دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة آسيا، و16.1% (24.42 مليار دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومثّلت المشاريع الإقليميّة 3.3% (5.02 مليار دولار أمريكي)، في حين مثلت المشاريع الموجَّهة للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء 0.6% (0.95 مليار دولار أمريكي).

الرسم البياني 1.1 صافي اعتمادات "مجموعة البنك"

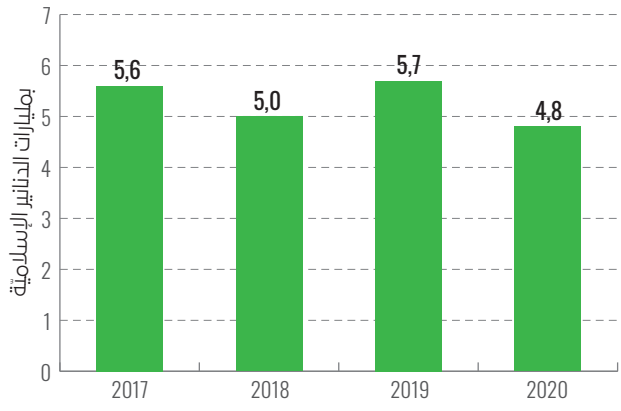

الرسم البياني 2.1 الاتجاهات في حصص الكيانات في إجماليّ صافي اعتمادات "مجموعة البنك"

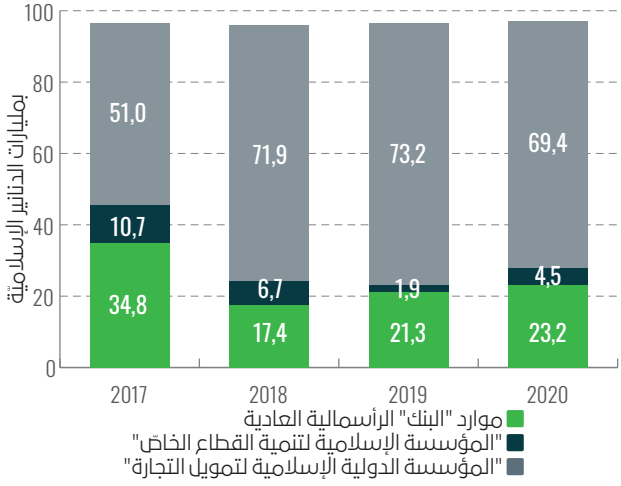

حصلت "مجموعة البنك" تمويلها للأنشطة الإنمائية، فاعتمدت أي ما يعادل

6,8 **مليار دولار أمريكي**

لتمويل مختلف العمليات الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على ما تبذله من جهود في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة.

الرّسم البيانيّ 3.1 الاتجاهات في الصرف والسّداد في "مجموعة البنك"

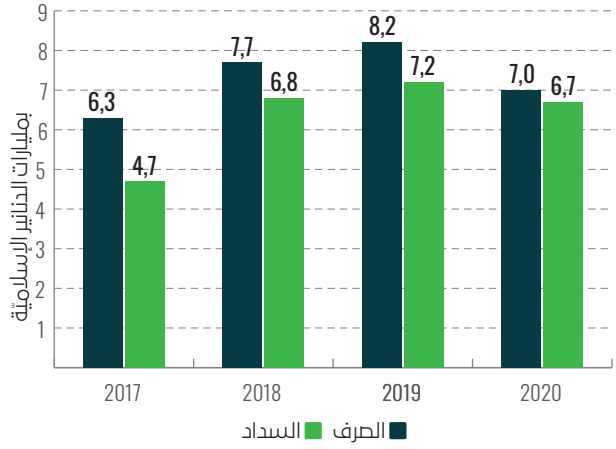

والبلدان الأعضاء التي نالت أكبر حصة من اعتمادات "مجموعة البنك" التراكمية هي بنغلاديش بنسبة 14.7% (22.3 مليار دولار أمريكي)، فباكستان بنسبة 8.8% (13.29 مليار دولار أمريكي)، فمصر بنسبة 8.7% (13.23 مليار دولار أمريكي)، فتركيا بنسبة 8.1% (12.27 مليار دولار أمريكي)، فالمغرب بنسبة 4.6% (6.91 مليار دولار أمريكي)، فإيران بنسبة 4.1% (6.26 مليار دولار أمريكي)، فإندونيسيا بنسبة 3.8% (5.82 مليار دولار أمريكي)، ثمّ السعودية بنسبة 3.6% (5.48 مليار دولار أمريكي)، وخُصّص الباقي لبلدان أعضاء أخرى، ومشاريع إقليميّة، ولجاليات إسلامية في البلدان غير الأعضاء.

وفي خضمّ الصعوبات التي واجهت المشهد الإنمائيّ سنة 2020، واصلت "مجموعة البنك" تمويلها للأنشطة الإنمائية، فاعتمدت 4.77 مليار دينار إسلامي (أي ما يعادل 6.8 مليار دولار أمريكي) لتمويل مختلف العمليات الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على ما تبذله من جهود في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة، وإلى تقديم المعونة الإنمائية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء في العالم أجمع.

ومن حيث توزيع الاعتمادات على مختلف كيانات "مجموعة البنك"، تمثل اعتمادات "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، التي بلغت 4.72 مليار دولار أمريكي، نحو 69.4% من إجماليّ اعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2020. وتليها اعتمادات موارد "البنك" الرأسمالية العادية التي بلغت 1.58 مليار دولار أمريكي، أي 23.2% من إجمالي الاعتمادات. واعتمدت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصّ" 306.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نحو 4.5%. وخصص مبلغ 191.4 مليون دولار أمريكي، أي نحو 2.8%، من إجماليّ اعتمادات "مجموعة البنك"، لصناديق خاصة ولعمليات معونة خاصة في إطار "برنامج مساعدة الجاليات". والصناديق الخاصة المعنية هي صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصّ"، و"صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"، و"صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار"، والصناديق الاستئمانية التابعة لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، و"صندوق الوقف". وأمّنت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" أعمالاً إجمالية بلغت 9.86 مليار دولار أمريكي، وبلغت الالتزامات المبدئية الجديدة 3.93 مليار دولار أمريكي. وتدلّ هذه الأرقام على أن "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" واصلت دعمها القويّ لشركات البلدان الأعضاء حرصاً على استمرارها، وذلك على الرغم من صعوبة الظروف سنة 2020.

ومن حيث التوزيع الإقليميّ لاعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2020، خُصّصت 42.5% (2.89 مليار دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و27.9% (1.9 مليار دولار أمريكيّ) للبلدان الأعضاء في منطقة آسيا، و24.5% (1.66 مليار دولار أمريكيّ) للبلدان الأعضاء في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن حيث المستوى الإنمائيّ للبلدان الأعضاء، خُصّصت 39.4% (2.68 مليار دولار أمريكي) من اعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2020 للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً الخمسة والعشرين، وخُصّصت 55.4% (3.77 مليار دولار أمريكي) للبلدان الاثنين والثلاثين غير البلدان الأعضاء الأقل نموّاً، و5.1% (350.1 مليون دولار أمريكي) للمشاريع الإقليميّة ولأنشطة مساعدة الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

ومن حيث المراكز الإقليميّة، خُصّصت 16.7% (1.13 مليار دولار أمريكي) من اعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2020 للبلدان الأعضاء التي يشملها المركز الإقليميّ بالقاهرة (مصر)، يليه المركز الإقليميّ بأنقرة (تركيا) بنسبة 16% (1.09 مليار دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ بدكا (بنغلاديش) بنسبة 15.6% (1.06 مليار دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ بالرباط (المغرب) بنسبة 9.7% (660.1 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ بأبوجا (نيجيريا) بنسبة 9% (612.7 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ بكمبالا (أوغندا) بنسبة 7.8% (532.6 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ بداكار (السنغال) بنسبة 7.6% (519.4 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ بألماتي (قازاقستان) بنسبة 7% (475.7 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليميّ بجاكرتا (إندونيسيا) بنسبة 5.3% (362.4 مليون دولار أمريكي)، ثم المقرّ و"مركز التميز" بماليزيا بنسبة 0.1% المتبقية (4.26 مليون دولار أمريكيّ).

وفيما يتعلق بالصرف والسداد (الرسم البياني 1-3)، انخفض صرف التمويل من 8.21 مليار دولار أمريكي سنة 2019 إلى 7.02 مليار دولار أمريكي سنة 2020 (14.4%)، وانخفض السداد من 7.22 مليار دولار أمريكي سنة 2019 إلى 6.69 مليار دولار أمريكي (7.3%). وبالنظر إلى ما شهدته سنة 2020 من صعوبات، لا يمثل انخفاض الصرف والسداد، المخالف للاتجاهات الأخيرة، تراجعاً خطيراً في العمليات.

2.1 المبادرات الكبرى

1.2.1 التقدم المحرز في "البرنامج الخماسيّ للرئيس" و"نموذج العمل" الجديد

أطلق "البرنامج الخماسيّ للرئيس" في 1 يناير 2018 من أجل تحويل "البنك" وتمكينه من التصدّي للمشكلات الأساسية التي كشف عنها "تقرير التقييم الأربعينيّ". ويتمثل الهدف الأساسيّ منه في جعل "البنك" أكثر استباقية في تعامله مع البلدان الأعضاء من أجل فهم أعمق للمشكلات الإنمائية الفريدة التي تواجهها. وسيشكل ذلك أساس التدخلات الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة، المنصوص عليها في "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك".

وفي إطار دعم "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، صمّم نموذج عمل جديد يقوم على مبدإ موجِّهٍ للتدخلات الإنمائية، هو مبدأ "تسخير الأسواق لخدمة التنمية". ويرتكز ذلك على تعزيز تنافسية البلدان الأعضاء بالاستثمار في صناعات استراتيجية تملك فيها ميزات تنافسية. وسيمكّن هذا التوجّه من حفز سلاسل التوريد المحلية، ودمج اقتصادات البلدان الأعضاء في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما سيؤدي إلى مضاعفة الأنشطة الاقتصادية وإيجاد فرص العمل. وسيضمن هذا التوجّه أيضاً أن تُحدِث تدخلات "البنك" الإنمائية تأثيرات إنمائيّة كبرى وأكثر فعالية على البلدان الأعضاء.

ويعني هذا التوجُّه المعتدُّ بالأسواق، وليس بالجهات المانحة، أن تحليل سلسلة القيمة العالمية لاقتصادات البلدان الأعضاء صار جزءاً لا يتجزأ من "استراتيجية الشراكة القُطرية". ويستخدم تحليل سلسلة القيمة العالمية منهجية تحدّد في البلدان الأعضاء المنتجات والصناعات الرائدة التي تنطوي على ميزة تنافسية عالية، من أجل استخدام سلاسل الإنتاج في المشهد الاقتصاديّ العالميّ.

"وفي إطار دعم "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، صمّم نموذج عمل جديد يقوم على مبدإ موجِّهٍ للتدخلات الإنمائية، هو مبدأ "تسخير الأسواق لخدمة التنمية"".

وقد تحققت الحصائل التالية منذ إطلاق "البرنامج الخماسي للرئيس" و"نموذج العمل" الجديد:

- أسفر تطبيق اللّامركزية عن إنشاء ثمانية مراكز إقليميّة، صار يعمل فيها نحو 70% من الموظفين المكلّفين بالعمليات. وقد حسّنت هذه المراكز قوّة حضور "مجموعة البنك" وكفاءة تنفيذ المشاريع؛
- عُزّزت الرقابة التشغيلية حتى يمكن رصد تنفيذ المشاريع بطريقة مناسبة. واستُحدِثت لوحة معلومات رقمية ذات مؤشّرات أساسية من أجل إعداد تقارير منتظمة عن إدارة العمليات، مما ييسّر التدخلات الاستباقية القائمة على الأدلة؛
- استُحدِثت أداة شاملة لإدارة المحافظ من أجل تحسين الإشراف على المشاريع، وفحص أداء المحافظ القُطرية، وضمان جودة المشاريع في البداية والنهاية؛
- حقق "البنك" إنجازاً جديداً بإطلاق صكوك استدامة لمكافحة الجائحة، أصدرت في يونيو 2020، ومكّنت من حشد 1.5 مليار دولار أمريكي من أسواق رأس المال العالمية لتمويل مكافحة الجائحة في البلدان الأعضاء. وكانت هذه الصكوك الإصدار الثاني على وفق "إطار البنك المتعلق بالمالية المستدامة"، بعد إصدار صكوك خضراء بقيمة مليار يورو لتمويل مشاريع خضراء في البلدان الأعضاء؛
- نُشر أيضاً أول تقرير يُوجَّه للمستثمرين عن تأثير عائدات الصكوك الخضراء في ديسمبر 2020. وقد كشف هذا التقرير عن تخصيص 100% من العائدات للمشاريع الخضراء، وهو ما يؤكد التزام "البنك" بدمج مكافحة تغير المناخ في عملياته الأساسية؛
- أُطلِق "إطار للبرمجة الاستراتيجية المتكاملة" في سبيل تحقيق التماسك بين الاستراتيجية والعمليات والمالية وإعداد الموازنة؛
- عُدّ نموذج للاستدامة المالية يمكّن من التنسيق بين الاعتمادات والمصروفات، وهو أمر ضروريّ لسلامة "البنك" المالية ولقدرته على الحفاظ على تصنيفه الائتمانيّ الممتاز (AAA).

وأدّى تنفيذ "البرنامج الخماسيّ للرئيس" و"نموذج العمل" الجديد إلى حدوث تحوُّل كبير في عمليات "البنك" وآليات عمله الإدارية. فقد حسَّن كفاءة تنفيذ التدخلات الإنمائية في البلدان الأعضاء، وجعل آليات العمل الإدارية أكثر فعالية وكفاءة.

2.2.1 استراتيجيات الشراكة القُطرية

"استراتيجية الشراكة القُطرية" هي أداة التدخل التخطيطية والتشغيلية التي تُستخدم للتواصل مع البلدان الأعضاء من أجل فهم مشكلاتها الإنمائية وأولويات تنفيذ المشاريع الإنمائية. وعدّلت هذه الآلية كي تأخذ في الحسبان مبادئ "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، التي يتمثل عنصرها المركزيّ في حفز القطاع الخاص وتسخير الأسواق لخدمة التنمية. وهو ما أدّى إلى دمج "استراتيجية الشراكة القُطرية" في سلاسل القيمة العالمية. وكان المقرَّر سنة 2020 هو إطلاق "استراتيجية شراكة قُطرية" مع سبعة بلدان أعضاء (هي نيجيريا، وإندونيسيا، والسنغال، والسعودية، وماليزيا، وغينيا، والنيجر)، وإكمالها مع أربعة بلدان أعضاء (هي الغابون، والمالديف، وتركيا، والمغرب) حيث بدأ تنفيذ العملية سنة 2019، وسُرّعت وتيرة هذا التنفيذ حرصاً على اكتمالها سنة 2021.

غير أن الصعوبات الناشئة من الجائحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالإغلاق الشامل والقيود المفروضة على السفر، حالت دون تنفيذ "استراتيجيات الشراكة القُطرية" كما كان مقرَّراً. وعلى الرغم من تلك الصعوبات، أطلقت "استراتيجية شراكة قُطرية قائمة على سلاسل القيمة العالمية" مع خمسة من البلدان الأعضاء السبعة المقرَّرة خلال هذه السنة، وستنفَّذ "استراتيجية شراكة قُطرية" مع كل من السعودية وماليزيا سنة 2021 ومع بلدان أعضاء أخرى أيضاً.

"على الرغم من تلك الصعوبات، أطلقت "استراتيجية شراكة قُطرية قائمة على سلاسل القيمة العالمية" مع خمسة من البلدان الأعضاء السبعة المقرَّرة خلال هذه السنة، وستنفَّذ "استراتيجية شراكة قُطرية" مع كل من السعودية وماليزيا سنة 2021 ومع بلدان أعضاء أخرى أيضاً".

3.2.1 البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي

"البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي" ("البرنامج") هو مجموعة خاصة من التدخلات صُمّمت لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة وحلّ المشكلات الإنمائية الناجمة عن أخطار الجائحة. وقد اعتمده مجلس المديرين التنفيذيين في أبريل 2020. ويتطلّب هذا البرنامج التزاماً إجمالياً قدره 2.3 مليار دولار أمريكي من "مجموعة البنك" لمساعدة البلدان الأعضاء على ما تبذله من جهود في سبيل الوقاية من تأثيرات الجائحة واحتوائها وتخفيفها والتعافي منها.

ولهذا البرنامج مكوّنان رئيسان: أولهما يتعلق بالتدخلات الصحية الاستعجاليّة لتعزيز نظم الرعاية الصحية، وثانيهما يتعلق بدعم وإنعاش القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. واتُّخذت مبادرة شاملة ثلاثية المحاور- هي "التصدي والدعم والإنعاش" [3Rs]- ترمي إلى تذليل الصعوبات على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ويقدّم محور "التصدّي"، الذي يتمثل الهدف منه في إنقاذ الأرواح، خدمات الدعم الفورية اللّازمة لمواجهة حالات الطوارئ باستخدام آليات تبادل المعارف والخبرات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب وبلدان الشمال. ويهتم هذا المحور كذلك بتعزيز النظم الصحية، ودعم برامج الأمن الغذائيّ، وتحسين التغذية خلال الجائحة، وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التأهب.

ويقدّم محور "الدعم" الدعمَ المتوسط المدى بتمويل التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على الأنشطة في سلاسل القيمة الاستراتيجية الأساسية، وضمان استمرار الإمدادات الضرورية لقطاعي الصحة والغذاء. ويكون ذلك بإشراك القطاع الخاص واستخدام الأداة المفضلة المتمثلة في آلية "خطوط التمويل".

ويقدّم محور "الإنعاش" الدعمَ البعيد المدى من أجل بناء اقتصادات قادرة على الصمود على أسس متينة، وحفز استثمارات القطاع الخاصّ على المساهمة في إنعاش الاقتصاد. ويهتم هذا المحور بتحسين قدرة الأنظمة الصحية القُطرية على الصمود، وذلك بتنفيذ مشاريع البنى التحتية (المستشفيات ومراكز الطوارئ الصحية)، وتوفير المعدّات اللّازمة. وإضافةً إلى ذلك، يمكّن هذا المحور من تنفيذ عمليات مواجهة التقلبات الدورية من أجل المساهمة في إنعاش اقتصاد البلدان الأعضاء. ويستهدف هذا المحور حفز استثمارات تبلغ قيمتها تريليون دولار أمريكي بتمويل يقدمه "البنك" قدره 10 مليارات دولار أمريكي.

برنامج استراتيجيّ واحد شامل للتأهّب والتصدّي

نظراً لما لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" من تأثير ضخم وعامّ يتعدى الآثار الصحية الفورية والتبعات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، فإن التصدّي لها يتطلب برنامجاً شاملاً يرسُم مسار الانتعاش

على المدى القريب
إجراءات فورية تساعد البلدان الأعضاء على التصدي للطوارئ الصحية حفاظاً على الأرواح وإنقاذاً لها

على المدى المتوسط
خطوط تمويل للتجارة وتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدة القطاع الخاص على تجاوز الآثار البالغة للجائحة على الاقتصاد.

على المدى البعيد
العمل على التأهّب للمستقبل من أجل دعم إحياء الصناعات وحفز الاستثمار الخاص

الجدول 1.1 خطة تمويل "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي"

الرقم	"مجموعة البنك"/ الكيانات	المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)
1	البنك الإسلامي للتنمية	1.520.00
2	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	140.66
3	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	1.154.10 250.00
4	برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية	8.50
5	صندوق التحول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار	7.33
	المجموع	**3.060.60**
6	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	495.9
	المجموع العام	**3.556.50**

وخطة تمويل "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي" جهد تشترك فيه جميع كيانات "مجموعة البنك"، ويعبر عن التزام هذه المجموعة بدعم البلدان الأعضاء. وكان تعهّد "البنك" الأصلي هو 2.2 مليار دولار أمريكي في أبريل 2020، ولكنه رفعه بعد ذلك إلى 3.56 مليار دولار أمريكي (الجدول 1-1).

وكان تنفيذ هذا البرنامج ناجحاً. فقد بلغ إجمالي اعتمادات "مجموعة البنك" 2.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 61% من مبلغ التعهّد المعدّل. وبلغ ما صرفته منه "مجموعة البنك" 879.3 مليون دولار أمريكي.

ويندرج نحو 64% من المشاريع التي اعتمدها "البنك" في فئة التدخلات الصحية الاستعجالية (المحور 1)، في حين تدخل نسبة 36% المتبقية في فئة "الدعم" (المحور 2). واستهدفت اعتمادات "البنك" (860 مليون دولار أمريكي) القطاعات الأكثر تضرّراً من الجائحة كما يلي: 47% (402 مليون دولار أمريكي) للتدخلات الصحية الاستعجالية، و36% (308.1 مليون دولار أمريكي) لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والانتعاش الاقتصادي، و17% المتبقية (146.2 مليون دولار أمريكي) للزراعة، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامّة، ولمبادرات أخرى متعددة القطاعات (الرسم البياني 1-4). ومن حيث التوزيع الإقليمي، اعتُمدت 46% من التمويل للبلدان الأعضاء من منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، و32% للبلدان الأعضاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و22% للبلدان الأعضاء من منطقة آسيا (الرسم البياني 1-5).

ومكّنت "آلية المنصة القُطرية" المبتكرة من إشراك البلدان الأعضاء بطريقة استباقية، وتعجيل صرف التمويل حرصاً على سرعة وفعالية التنفيذ. وأدخل نحو 18 بلداً إلى "منصة التنسيق الدولي القائمة على تكنولوجيا سلاسل الكتل"، وصُرف أكثر من 594 مليون دولار أمريكي (31% من الاعتمادات). ويشكّل "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي" إنجازاً كبيراً حققته "مجموعة البنك"، لأنه يدل على التزامها بمهمتها الأساسية المتمثلة في النهوض بالتنمية البشرية في بلدانها الأعضاء.

الرسم البياني 4.1 التوزيع القطاعيّ لاعتمادات "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي"

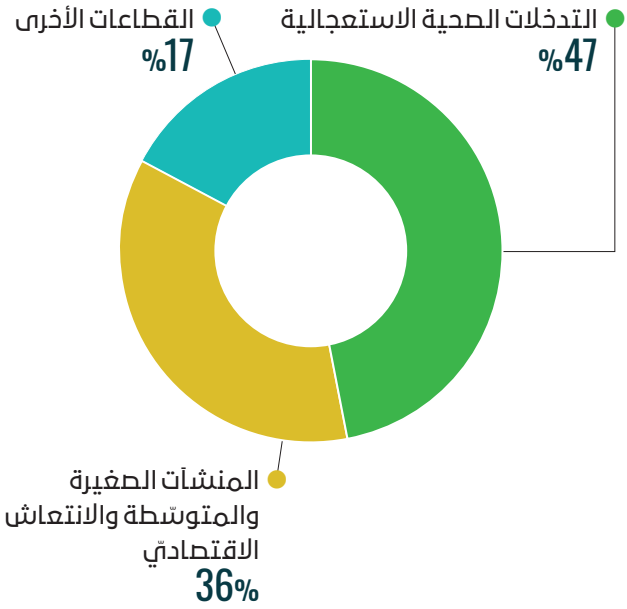

الرسم البياني 5.1 التوزيع الإقليميّ لاعتمادات "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي"

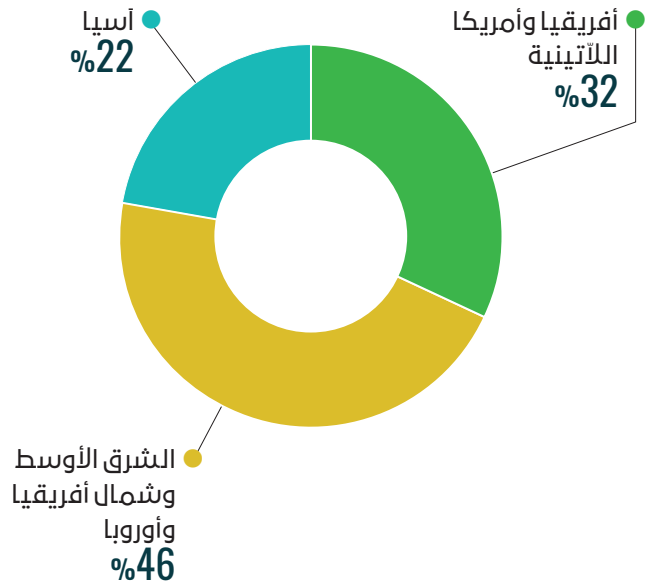

4.2.1 العلوم والتكنولوجيا والابتكار

فتئت الخطة الإنمائية العالمية تشدّد على أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وما فتئ "البنك" يساعد البلدان الأعضاء على التكيُّف الفعّال مع ممارسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تشجيع تنميتها المستدامة. وخلال سنة 2020، توطّدت الشراكة مع "اليونسكو" التي بدأت في السنة السابقة، وأتاحت الفرصة لتعزيز قدرات أوزبكستان وموزمبيق في مجال تطوير نظام العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ونفّذت مبادرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار التالية خلال سنة 2020:

- "برنامج إقليميّ للتنمية المحلية لفائدة المهندسات ورائدات الأعمال الريفيات في مجال الطاقة الشمسية". وهو برنامج أدّى إلى تدريب 40 "مهندسة حافية في مجال الطاقة الشمسية" من تسعة بلدان أعضاء، وإمداد 1,897 أسرة و13,279 شخصاً في البلدان الأعضاء بأنظمة إنارة منزلية نظيفة تعمل بالطاقة الشمسية؛
- مشروع معنيّ بالنهوض الإقليميّ بثقافة االسلام، وريادة الأعمال، والموصولية في المنطقة الأكثر هشاشة بأوغندا. وهو مشروع مكّن من تدريب 30 شاباً صانعاً للسلام على ريادة الأعمال والمهارات المهنية. كذلك، استهدف تدريب 225 مدرّباً شاباً من المناطق دون الإقليميّة؛
- "منصة الإشراك"، التي أنشئت سنة 2017 في شكل مركز رقميّ يتسق مع "أهداف التنمية المستدامة، واستمرّت على الرغم من الصعوبات الناجمة عن الجائحة. ففي سنة 2020، نُفّذت ثلاث دعوات إلى الابتكار، "دعوة إلى الابتكار في مواجهة الجائحة، و"مسابقة داخلية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار"، و"دعوة إلى الابتكار في سبيل إنقاذ حياة النساء من السرطان 2020". وانتهت هذه المسابقات المفتوحة بتمويل أربعة حلول مبتكرة للوقاية من سرطان الثدي وعنق الرحم والكشف المبكّر عنه وتقديم رعاية صحية جيّدة للمريضات، وبتمويل 30 حلاً مبتكراً لمكافحة الجائحة، وباختيار أربعة فائزين في إطار مسابقة "البنك" الداخلية؛
- "صندوق التحوُّل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار"، الذي يبلغ حجمه 500 مليون دولار أمريكي، والذي يدعم منظومة الابتكار برمّتها. فقد مكّنت "الدعوة الثالثة إلى الابتكار" الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تخفيف تأثير الجائحة من اختيار 30 حلاً مبتكراً لمكافحة هذه الجائحة. واعتمد "البنك" تمويلها بمبلغ إجمالي قدره 7.33 مليون دولار أمريكي يجمع بين المنح وأسهم رأس المال، وذلك من أجل دمجها في تدخلاته في إطار "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي".
- "منصة البنك المتعلقة بالابتكار" (منصة التمويل الجماهيري)، وهي مبادرة تستهدف الجهات المانحة في العالم من أجل تعبئة موارد إضافية تمكّن من تنفيذ المزيد من المشاريع في البلدان الأعضاء. ويمكن الولوج إليها حاليّاً في تسعة بلدان أعضاء، تعرِض 45 مشروعاً. وفي نهاية سنة 2020، توجد على المنصة أكثر من 3,000 جهة مانحة، والبلدان العشرة الأولى من حيث جمع التمويلات هي: بنغلاديش والجزائر وتركيا وغينيا وإندونيسيا والمغرب ومصر وكوت ديفوار وتونس وليبيا.

3.1 ملخَّص إنجازات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

1.3.1 أهم العمليات الإنمائية: موارد "البنك" الرأسمالية العادية[2]

تتمثّل أهمّ عمليات "مجموعة البنك" الإنمائية في تمويل الأنشطة الإنمائية المتعلقة بالقطاع العامّ، التي يُفترض أن تنفذها حكومات البلدان الأعضاء. وأحد الجوانب الأساسية لهذا التمويل هو تمويل التعليم والصحة، اللذين يشكّلان أساسي التنمية البشرية. وجانب آخر هو توفير البنى التحتية، التي لها دور حاسم في تهيئة بيئة مواتية لازدهار الأنشطة الاقتصادية. وهو يشمل إقامة البنى التحتية الخاصة بالنقل (الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات)، والبنى التحتية الخاصة بالطاقة مثل الكهرباء. كذلك، تموّل "مجموعة البنك" الأنشطة الاقتصادية تمويلاً مباشراً لحفز النموّ، وتعزيز المعايش، والحدّ من الفقر. ويموّل هذا النوع من التدخلات الإنمائية أساساً من موارد "البنك" الرأسمالية العادية.

وفي سنة 2020، اعتُمد 1.58 مليار دولار أمريكي لعمليات "موارد البنك الرأسمالية العادية"، وهو ما يمثل نخفاضاً طفيفاً عن مبلغ 1.69 مليار دولار أمريكيّ الذي اعتُمد سنة 2019. وفي سياق مشهد التمويل الإنمائيّ العالميّ غير المستقرّ بسبب الانكماش الاقتصاديّ العالميّ العميق والمتزامن الناجم عن الجائحة، فإن ذلك المبلغ يعبّر عن حرص شديد على تقديم الدعم الإنمائيّ للبلدان الأعضاء. وعلى قدر التقدّم في تنفيذ نموذج عمل "البنك"، تشهد جودة التنفيذ تحسناً يجتذب موارد إضافية بفضل الشراكات واستثمارات القطاع الخاص.

ويشير التوزيع القطاعيّ لاعتمادات موارد "البنك" الرأسمالية العادية (الرسم البيانيّ 1-6) إلى تخصيص 29.7% (469.34 مليون دولار أمريكي) لقطاع الصحة، و25.7% (406.74 مليون دولار أمريكي) للنقل، و17.7% (280 مليون دولار أمريكي) للطاقة، و13.4% (212 مليون دولار أمريكي) لقطاع الزراعة. وفضلاً على ذلك، خُصّصت 2.5% (40 مليون دولار أمريكي) من اعتمادات موارد "البنك" الرأسمالية العادية خلال سنة 2020 للمياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية، و2.2% (35 مليون دولار أمريكي) للتعليم، وخُصّصت نسبة 8.7% المتبقية (137.37 مليون دولار أمريكي) لقطاعات أخرى. وبالنظر إلى ما للصحة من

[2] يقوم التقرير على سَنَة الموازنة المستخدمة للاعتمادات ويشمل الاستثمارات في أسهم رأس المال.

الرسم البياني 6.1 التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات موارد "البنك" الرأسمالية العادية
(مليون دولار أمريكي)

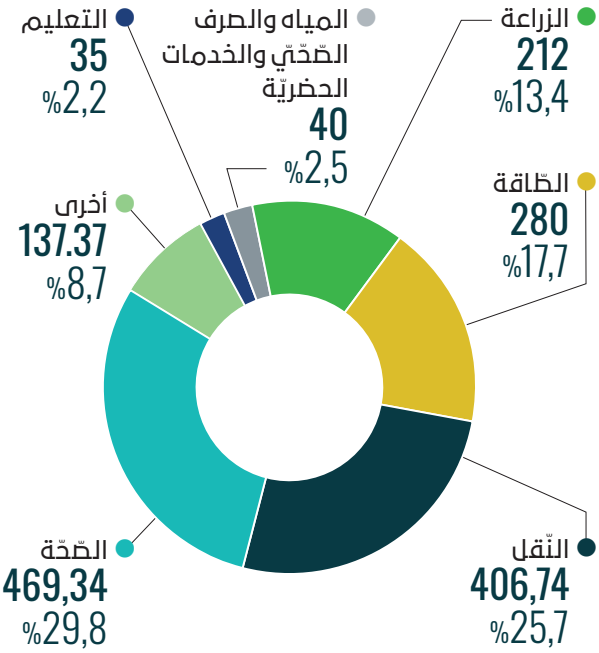

أهمية حاسمة في التنمية، منحها "البنك" أولوية قصوى في التمويل. وفي سنة 2020، حظي هذا المجال باهتمام خاص بسبب المشكلات الصحية الخطيرة الناجمة عن الجائحة.

ومن حيث التوزيع الإقليمي لاعتمادات موارد "البنك" الرأسمالية العادية سنة 2020، خُصّصت 41.9% (662.36 مليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة آسيا، و34.8% (550.37%) لمنطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، و21.7% (342.73%) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا. ومن حيث المستوى الإنمائي للبلدان الأعضاء، خُصّصت 39.4% (623.01 مليون دولار أمريكي) من اعتمادات موارد "البنك" الرأسمالية العادية سنة 2020 للبلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً

لكنها استطاعت، بالرغم من الصعوبات المترتبة على الجائحة، أن تحقق إجماليّ

306,6

مليون دولار أمريكي

مليون دولار أمريكي سنة 2020، وهو تحسُّن كبير

147,5

مليون دولار أمريكي

المعتمَد سنة 2019.

الخمسة والعشرين، وخُصّصت 59% (932.45 مليون دولار أمريكي) للبلدان الاثنين والثلاثين غير البلدان الأعضاء الأقل نموّاً، و1.6% (25 مليون دولار أمريكي) للمشاريع الإقليميّة ولأنشطة مساعدة الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

ومن حيث المراكز الإقليميّة، خُصّصت 22.8% (360 مليون دولار أمريكي) من اعتمادات موارد "البنك" الرأسمالية العادية سنة 2020 للبلدان الأعضاء التي يشملها المركز الإقليمي بألماتي (قازاقستان)، يليه المركز الإقليمي بكمبالا (أوغندا) بنسبة 17.3% (272.95 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليمي بجاكرتا (إندونيسيا) بنسبة 16.6% (261.72 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليمي بالقاهرة (مصر) بنسبة 14.6% (230 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليمي بأبوجا (نيجيريا) بنسبة 10.5% (166.46 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليمي بداكار (السنغال) بنسبة 7% (110.96 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليمي بأنقرة (تركيا) بنسبة 6.4% (100.73 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليمي بدكا (بنغلاديش) بنسبة 2.6% (40.64 مليون دولار أمريكي)، فالمركز الإقليمي بالرباط (المغرب) بنسبة 0.8% (12 مليون دولار أمريكي).

2.3.1 دعم تنمية القطاع الخاص

منذ إنشاء "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" سنة 1999 وهي تدعم تنمية القطاع الخاص الذي تعتبره محرّك النموّ الاقتصادي في بلدانها الأعضاء. وتباطأت أنشطة "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" سنة 2019 بسبب إعادة الهيكلة التنظيمية، ولكنها استطاعت، بالرغم من الصعوبات المترتبة على الجائحة، أن تحقق إجماليّ اعتمادات قدره 306.6 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وهو تحسُّن كبير بالقياس إلى مبلغ 147.5 مليون دولار أمريكي المعتمد سنة 2019. وخُصّص أكثر من نصف العمليات للقطاعات العالية التأثير (ومنها المالية والبنى التحتية) وفي البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط الأدنى.

ومن إجماليّ الاعتمادات، خُصّص 250 مليون دولار أمريكي، في إطار خطة التعافي من الجائحة، لدعم الأدوات المالية القصيرة والمتوسطة المدّة. وأكبر جهة مستفيدة من هذه الخطة هي المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء المتضررة، وذلك في سبيل تقديم الدعم، وتعزيز الطلب، وحماية معايش الناس وعلى العموم، بلغت الاعتمادات التراكمية 5.62 مليار دولار أمريكي منذ إنشاء المؤسسة. وبلغ إجماليّ التمويلات المصروفة 136.04 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وهو رقم تجاوز الاعتمادات بسبب التمويلات الإضافية المصروفة من اعتمادات السنوات السابقة.

وفي إطار ما تبذله المؤسسة من جهود لفتح قنوات جديدة للعمليات في البلدان الأعضاء، فإنها اعتمدت 255 مليون دولار أمريكي لخطوط التمويل. وبلغت التمويلات التي صرفتها "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" للمؤسسات المالية في شكل خطوط تمويل قدرها 84.4 مليون دولار أمريكي سنة 2020.

الرسم البياني 7.1 الاتجاهات في صافي اعتمادات ومصروفات "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"

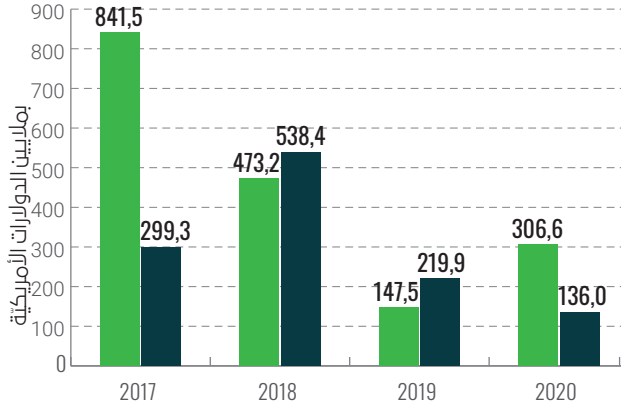

الرسم البياني 8.1 الاتجاهات في اعتمادات ومصروفات "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة"

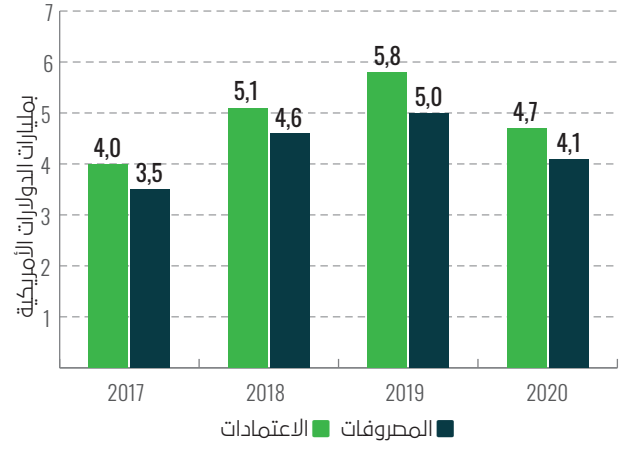

وعلى مستوى القطاع الحقيقيّ، اعتُمِد 38 مليون دولار أمريكي من التمويل، وصُرف 51.08 مليون دولار أمريكي. وكانت المصروفات أساساً في القطاعات البالغة التأثير كالطاقة، والصناعة، والتعدين. ومن حيث التوزيع الإقليميّ، خُصّصت 65.3% من اعتمادات "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" سنة 2020 لمشاريع عالمية (متعدّدة البلدان)، و15.7% لآسيا، و14.7% لأوروبا وآسيا الوسطى، و4.4% لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويوضح الرسم البيانيّ 1-7 الاتجاهات الأخيرة في اعتمادات ومصروفات "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص". وفيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد، وقّعت "المؤسسة" أربعة إصدارات صكوك جديدة سنة 2020، ويُتوقع أن يبلغ إجماليّ حجم الإصدار 2.3 مليار دولار أمريكي.

3.3.1 تعزيز تمويل التجارة

بدأت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" عملياتها سنة 2008. وتتمثل مهمتها في تعزيز المبادلات التجارية بين دول "منظمة التعاون الإسلاميّ" ودعم أنشطة تنمية التجارة بتمويل الواردات والصادرات لفائدة البلدان الأعضاء. وأهم صيغ تمويل الأنشطة التجارية للقطاعين العامّ والخاصّ هي المرابحة. وتُستخدَم صيغ تمويل أخرى بين الحين والآخر بحسب طبيعة المعاملات واحتياجات العملاء. ومن هذه الصيغ التمويلُ المباشر، والتمويلُ المهيكَل للتجارة، وخطوطُ تمويل التجارة، وتمويلُ المؤسسات المالية بالمرابحة، والخصمُ الإسلاميّ، وفتحُ وتعزيزُ خطابات الاعتماد. والقطاعات الرئيسة التي يستهدفها تمويل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" هي الطاقة (النفط الخام، والمنتجات النفطية المكررة) والغذاء والزراعة (الأسمدة والقطن والفول السودانيّ والبنّ والأرز والسكر والقمح) والصحة، والقطاع الخاصّ الذي يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

واستمرّ نموّ تمويل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" للأنشطة التجارية خلال الثلاث عشرة سنة الماضية، فبلغ صافي الاعتمادات التراكمية 54.06 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2020. غير أن اعتمادات تمويل التجارة تراجعت من 5.81 مليار دولار أمريكي سنة 2019 إلى 4.72 مليار دولار أمريكي سنة 2020، أي بنسبة 18.5%، وذلك بسبب الصعوبات غير المسبوقة الناجمة عن الجائحة، التي أدّت إلى تراجع حشد التمويل من الأسواق الدولية، وانخفاض أسعار النفط، وتناقص اعتمادات تمويل التجارة من 5.81 مليار دولار أمريكيّ سنة 2019 إلى 4.72 مليار دولار أمريكيّ سنة 2020، أي بنسبة 18.8%. وانخفض صرف التمويل من 4.98 مليار دولار أمريكي سنة 2019 إلى 4.11 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

وعلى الرغم من البيئة التمويلية والتشغيلية الصعبة سنة 2020، تمكّنت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" من حشد موارد قدرها 2.4 مليار دولار أمريكي من شركاء خارجيين لتمويل 26 عملية جماعية في 12 بلداً عضواً.

وفي إطار التصدّي للجائحة، خصّصت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" في البداية 300 مليون دولار أمريكي من الموارد التي حشدتها. ثم رفعت إجماليّ اعتماداتها سنة 2020 إلى 604.7 دولار أمريكي في إطار التمويل العاجل لمحور "التصدّي" من "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي" من أجل تخفيف المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان الأعضاء بسبب الجائحة. ويوضّح الرسم البيانيّ 1-8 الاتجاهات الأخيرة في اعتمادات ومصروفات "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة".

واعتُمدت موارد إضافيّة لتمويل "برنامج التصدّي والإنعاش" قدرها 550 مليون دولار أمريكيّ، وستستخدم خلال السنتين المقبلتين. والهدف من ذلك هو دعم البلدان الأعضاء طوال مرحلة "الإنعاش" من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص على التمويل عن طريق خطوط التمويل.

الرسم البيانيّ 9.1 الاتجاهات في الأعمال المؤمَّنة والالتزامات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسّسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

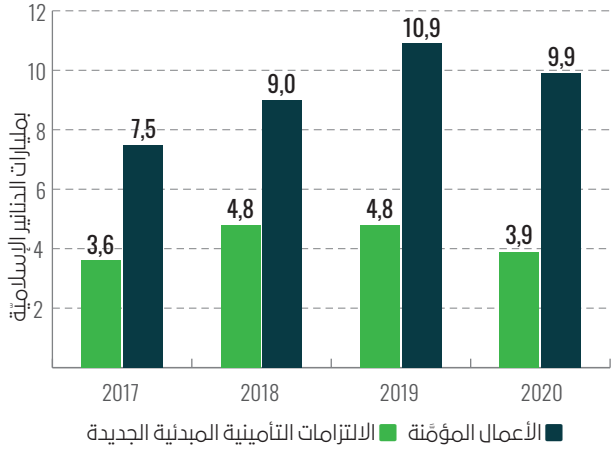

الإطار 1.1

مبادرة "معهد البنك الإسلامي للتنمية" المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية

لا بدّ من حماية حقوق الملكية الفكرية حتى يستمرّ إنتاج ونشر المعارف في إطار الجهود الرامية إلى دعم خطة إنمائية قائمة على المعرفة. وهذا ما حمل "معهد البنك الإسلامي للتنمية" على تسجيل براءات اختراع بعض حلوله المالية المبتكرة. وقد لاقت هذه المبادرة نجاحاً كبيراً، إذ حصلت ثلاثة منتجات في مجال التكنولوجيا المالية (حتى سبتمبر 2020) على براءة اختراع هي:

1. **النظام الذكيّ لإدارة الائتمان**، وهو نظام قائم على سلاسل الكتل يدمج في شبكة سلاسل الكتل معلومات وتاريخ الائتمان، والتصنيف الائتمانيّ، وتأمين الائتمان، والتدابير التحفيزية للائتمان وللتّحقّق.
2. **2القسيمة الذكية**، وهي قسيمة قائمة على سلاسل الكتل تمكّن الجهة التنظيمية من منح الترخيص لمقدّمي سلع أو خدمات مختارين. ويمكن تمويلها بعائدات الضريبة على المبيعات وتقديم تلك السلع والخدمات للفئات المحرومة أو الأفراد المحرومين. وهكذا يمكن اتخاذها وصلاً للائتمان الضريبيّ، ومن ثمّ سنداً ذا تأثير اجتماعيّ.
3. **الدليل على الاستخدام**، وهو طريقة ونظام للتحقق من المعاملات في تكنولوجيا سجلّ الأستاذ الموزّع، مثل شبكة لسلاسل الكتل. ويستند هذا الدليل إلى المعاملة بالمثل، حيث يتحقق الأعضاء بعضهم من معاملات بعضٍ، وهذا ما يجعل الشبكة خالصة للأعضاء.

ويعمل "معهد البنك الإسلامي للتنمية" في الوقت الحاليّ على إعداد استراتيجية لتسويق هذه المنتجات الحائزة على براءة اختراع.

4.3.1 التأمين من المخاطر الائتمانيّة والقُطرية

"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" كيانٌ من كيانات "مجموعة البنك"، مكلَّفٌ بتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان الأعضاء، وذلك باستخدام أدوات موافقة للشريعة في تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر القُطرية. والجهات المساهمة في "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، التي تصنفها وكالة "موديز" بدرجة "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة، هي "البنك الإسلاميّ للتنمية" و47 بلداً عضواً.

وفي سنة 2020، أمّنت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" أعمالاً إجمالية قدرها 9.86 مليار دولار أمريكي، وبلغت التزاماتها التأمينية المبدئية الجديدة 3.93 مليار دولار أمريكي. ويوضح الرسم البيانيّ 1-9 الاتجاهات الأخيرة في الأعمال المؤمَّنة السنوية، والالتزامات التأمينية المبدئية الجديدة المقطوعة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

وتساهم "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في جهود "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على التخفيف من تأثيرات الجائحة في إطار "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي". فقد التزمت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" بمبلغ قدره 150 مليون دولار أمريكي لتأمين معاملات أساسية، منها استيراد أطقم طوارئ طبية ومؤن غذائية. وخصّصت أكثر من 496 مليون دولار أمريكيّ من قدراتها التأمينية لدعم استيراد المعدّات الطبية والأغذية الأساسية وسلع الطاقة. ولقد أفاد ذلك بلداناً أعضاء عديدة، منها تونس وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال والكاميرون والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والأردن ومصر وباكستان. وإضافةً إلى ذلك، انخرطت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في مبادرتين رئيستين، هما "آلية مجموعة البنك المتعلقة بالضمان في إطار التصدّي للجائحة، و"المبادرة المشتركة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية من أجل التصدّي العاجل للجائحة.

فأمّا "آلية الضمان في إطار التصدّي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"، فهي آليةٌ كفؤة من الناحية المالية خاصة بمنتجات إزالة المخاطر، ترمي إلى تيسير المعاملات التي قد تُعتبر محفوفة بالمخاطر بسبب المخاطر المرتبطة بها التي زادت الجائحةُ من حدّتها. والهدف من "آلية الضمان في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ" هو تعبئة 6 مليارات دولار أمريكي خلال خمس سنوات. وهذا يعني أن "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" يتوقع أن تدعم أعمالاً بقيمة 4.2 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة، مما يؤدي إلى زيادة تدريجية للأعمال المؤمَّنة من 300 مليون دولار أمريكي سنة 2021 إلى 1.2 مليار دولار أمريكي سنة 2022. وأما "المبادرة المشتركة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية للتصدي العاجل لجائحة مرض فيروس كورونا

المستجدّ"، فهي تدخل سريع في مواجهة الجائحة ترمي إلى ضمان القدرة على الصمود بالتعاون بين "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية". وستعطي هذه المبادرة الأولوية لتمكين البلدان الأعضاء الأقل نموّاً من استيراد ما تحتاج إليه من أدوية ومعدّات طبية وسلع أساسية أخرى. وتبلغ الأعمال المؤمَّنة المستهدَفة في إطار هذا البرنامج 400 مليون دولار أمريكي. وجرى تأمين معاملات تجارية بقيمة 153 مليون دولار أمريكي لفائدة البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً.

5.3.1 تحقيق التضامن من أجل الحد من الفقر

أنشئ "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" سنة 2005، وهو جهاز "مجموعة البنك" المختص بالحدّ من الفقر. فقد موّل منذ إنشائه عدة مشاريع للحد من الفقر في البلدان الأعضاء بمبلغ إجماليّ قدره 858.44 مليون دولار أمريكي. واتخذت هذه المشاريع شكل قروض ميسرة ومنح تستهدف القطاعات التي تساعد على الحد من الفقر، كالتعليم، والصحة، والتنمية الريفية والزراعية، والتمكين الاقتصاديّ. وخلال سنة 2020، ضاعف "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" دعمه للبلدان الأعضاء لإدراكه أن النزاعات وتغير المناخ يشكّلان سببين رئيسين من أسباب الفقر. وتفاقم ذلك من جرّاء الجائحة، التي يُتوقع أن ترفع عددَ الناس الذين يعيشون الفقر المدقع في العالم أجمع، وأن تزيد هشاشة بلدان أعضاء كثيرةٍ بسبب حصتها الكبيرة دائماً من الفقر العالميّ.

وفي سنة 2020، اعتمد "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية" 43.67 مليون دولار أمريكي لمشاريع وبرامج في البلدان الأعضاء استهدفت قطاعي التعليم والصحة، وأنشطة التمكين الاقتصاديّ أيضاً. وبسبب المخاطر الصحية الاستثنائية خلال سنة 2020، خُصّص الجزء الأكبر من التدخلات الإنمائيّة لقطاع الصحة. واتخذت هذه التدخلات شكل دعم استعجاليّ يرمي إلى تحسين تأهّب البلدان الأعضاء وتصدّيها للجائحة. وساهمت اعتمادات "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية" في التمويل المشترك لمشاريع بلغت قيمتها 824.4 مليون دولار أمريكيّ. وفي سنة 2020 كذلك، اعتمد "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية" 13.63 مليون دولار أمريكيّ في شكل مِنَح لفائدة عدّة بلدان أعضاء.

6.3.1 الريادة المعرفية في مجالي الاقتصاد والمالية الإسلاميين

أنشئ "معهد البنك الإسلامي للتنمية" سنة 1981. وهو ينتج وينشئ وينشر المعارف في مجال الحلول الاقتصادية والمالية من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء منذ إنشائه. وفي سنة 2020، حقق المعهد الإنجازات الكبرى التالية:

- نشر ثلاثة تقارير كبرى، وعددين من مجلة "الدراسات الاقتصادية الإسلاميّة"، وثلاثة كتب. وهذه التقارير هي: "التقرير القُطري عن المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية"، و"التقرير عن المالية الاجتماعية الإسلامية سنة 2020"، و"تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عن جائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ والمالية الإسلامية". وتشمل الكتب مجلدين نشرتهما دار "بالغريف ماكميلان"؛
- استحداث تطبيق لقراءة الكتب الإلكترونية من أجل الحفاظ على الريادة في مجال المنشورات في العصر الرقمي. ويدعم هذا التطبيقُ الرائدُ المخصَّصُ للمنشورات المتعلقة بالاقتصاد والتنمية الإسلاميّين محتويات بالإنجليزية والعربية والفرنسية؛
- إطلاق برنامج لمنَح الاقتصاد الذكي، صُمِّم من أجل اجتذاب أفكار تحصل على براءات اختراع وتملك إمكانات كبيرة في مجال ريادة الأعمال. ويهتم هذا البرنامج بتطبيق التكنولوجيات الجديدة في سبيل حفز التحوّل الاقتصادي القائم على المعرفة. واستُلِم أكثر من 50 مقترَح مِنَح، أغلبها ذو صلة بأهداف التنمية المستدامة؛
- وضع برنامج لحلول التكنولوجيا المالية المبتكرة. وحُصل على ثلاثة براءات اختراع لحلول مبتكرة قائمة على سلاسل الكتل لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويُتوقَّع من هذه الحلول، بعد وضعها وتفعيلها، أن تضفي قيمة عظيمة على قطاع المالية الإسلامية واقتصادات البلدان الأعضاء.
- إطلاق "جائزة البنك الإسلامي للتنمية للإنجازات المؤثرة في الاقتصاد الإسلامي" من أجل توسيع نطاقها، وتقدير إنتاج المعارف، ودعم التنفيذ العملي لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي في التنمية الاقتصادية.
- إعادة بثّ ثماني دورات إلكترونية على منصة "edX"، وتقديم ثلاث دورات مخصَّصة بالتعاون مع مختلف الجهات الشريكة الاستراتيجية في البلدان الأعضاء. وتناولت هذه الدورات التدريبية المخصَّصة: برنامج المالية الإسلامية الموجَّه لكبار المسؤولين؛ والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا سلاسل الكتل والمالية الإسلامية؛ والمدخل إلى المالية الإسلامية.

7.3.1 دعم توسع المالية الإسلامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية

استمرّ "البنك" - طبقاً لمهمته - في دعم توسع نظام الماليّة الإسلاميّة العالميّة بالمساعدة الفنية، وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية في مجال المالية الإسلامية. فعلى الرغم مما تسببت فيه الجائحة من صعوبات سنة 2020، اعتُمدت في مجال المالية الإسلامية تسعة مشاريع مساعدة فنية، و14 مشروعاً جديداً لبناء القدرات بمساهمة من "البنك" في شكل تمويل بالمنح قدرها 2.2 مليون دولار أمريكي. وفي سنة 2010، اكتملت في هذا المجال ثمانية مشاريع مساعدة فنية و13 نشاطاً لبناء القدرات ونشر الوعي، وذلك بمساهمة من "البنك" في شكل تمويل بالمنح قدرها 1.6 مليون دولار أمريكي.

ونُفِّذت هذه المشاريع في عدة بلدان أعضاء، منها أفغانستان والجزائر وأذربيجان والبحرين وإندونيسيا وجمهورية قرقيزستان والمغرب وتونس وأوغندا وأوزبكستان. ونظِّمت مشاريع أخرى ذات تأثير إقليمي وعالمي. وشملت المشاريعُ مواضيع شتى، كالصيرفة الإسلامية، والصكوك، والتكافل، والمالية الاجتماعية الإسلامية. وأوجَدت تلك المشاريعُ بيئات مواتية لتطبيق ممارسات المالية الإسلامية، وذلك بفضل مساعدتها على وضع توجيهات قانونية وتنظيمية ورقابية، واستحداث منتجات المالية الإسلامية والبنى التحتية للسوق. وإضافةً إلى ذلك، شملت تلك المشاريع جوانب الأخلاقيات، والمالية الخضراء، وتمكين المرأة، والشمول المالي الإسلامي، ودور المالية الإسلامية في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وفي الوقت الحالي، يُنفَّذ أكثر من 50 مشروعاً للمساعدة الفنية وبناء القدرات في مجال المالية الإسلامية. وفضلاً على ذلك، قدّمت خدمات استشارية في شكل 23 وثيقة فنية عن الممارسات الفضلى في قطاع المالية الإسلامية العالمية، أصدرتها مؤسساتُ "البنك" الستّ المعنية بالبنى التحتية للمالية الإسلامية، وغيرُها من الجهات الشريكة العالمية، مثل "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، و"صندوق النقد الدولي"، و"البنك الدولي".

8.3.1 استغلال الأوقاف في التنمية

صارت الأوقاف أداة ضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وللبنك الإسلامي للتنمية آلية خاصة تقوم على هذه الأوقاف، ألا وهي "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" الذي يدعم التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء. ويتمثل المبدأ الأساسي منه في تحقيق عائدات مالية وتأثير اجتماعي مستدامين، وذلك على وفق "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس"، وخطة التنمية العالمية المفصلة في "أهداف التنمية المستدامة". وبفضل ما تقدّمه الكيانات التي تدير ممتلكات الأوقاف من تمويلات، تمكّن "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" من توزيع أرباح تراوحت بين 2.5% و3% كل سنة خلال السنوات الخمس الماضية، وبلغت قيمة حصة من حصصه 11,589 دولار أمريكي مقابل 10,000 دولار أمريكي عند إنشائه.

وفي سنة 2020، اعتُمد مبلغ قدره 23.1 مليون دولار أمريكيّ لمشاريع "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" التي وصلت، بفضل تمويل مشترك، إلى خمسة مشاريع جديدة بقيمة إجمالية قدرها 51.47 مليون دولار أمريكي، ثلاثة منها في البلدان الأعضاء (اثنان في المملكة العربية السعودية، وواحد في غينيا)، واثنان في بلدين غير عضوين (هما الولايات المتحدة الأمريكية، وكينيا).

ودعم "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" على نحو تراكميّ 57 مشروعاً عقارياً في 29 بلداً بقيمة إجمالية قدرها 1.22 مليار دولار أمريكي، وذلك طبقاً لمبدئه الأساسيّ المتمثل في التمويل بتكلفة معقولة وتأثير كبير. ودعم أيضاً جهات مستفيدة غير ربحية شتى، تضمّ حكومات ومراكز بحث ومنظمات خيرية، فساهم بذلك في تحسين معايير الخدمات العامة في المواقع التي تنفَّذ فيها مشاريعه. والهدف المتوخّى هو بلوغ ملياري دولار أمريكيّ من العمليات في غضون 10 سنوات. ولأجل ذلك، أُطلقت مبادرات جديدة، منها صندوق مخصَّص لأنشطة الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

وفي سنة 2020، رفَعت أربعةُ استثمارات جديدة بقيمة 21.586 مليون دولار أمريكي إجماليَّ رأسمال "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" إلى 98.57 مليون دولار أمريكي، إضافةً إلى خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي قدمه له "البنك الإسلامي للتنمية". وفضلاً على ذلك، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك على زيادة رأس المال المصرَّح به للصندوق من 100 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار أمريكي سنة 2020. ووافق أيضاً على إنشاء صندوق جديد مماثل لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، يُخصَّص للمملكة العربية السعودية، بلد المقرّ. ويُطلَق على هذا الصندوق اسم "صندوق تمويل الأوقاف"، ويبلغ رأسماله المستهدَف مليار ريال سعوديّ (3.76 مليار دولار أمريكي) يساهم فيه "البنك الإسلاميّ للتنمية" بمبلغ قدره 100 مليون ريال سعودي (376 مليار دولار أمريكي).

9.3.1 تبادل الحلول الإنمائية

للبنك الإسلامي للتنمية برنامجان رئيسان لتبادل الحلول الإنمائية والنهوض بالتعلم المتبادل وتبادل الخبرات من أجل سدّ النقص في المعارف اللاّزمة للتنمية. وهذان البرنامجان هما: برنامج التعاون الفني، وآلية تبادل المعارف والخبرات.

ويدعم "برنامج التعاون الفنيّ" تناقل وتبادل المهارات والمعارف والخبرات الفنية فيما بين البلدان الأعضاء من أجل تعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية بناء على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد اعتُمدت 2,385 عملية بقيمة 57.78 مليون دولار أمريكي في إطار "برنامج التعاون الفنيّ" منذ إنشائه. وشملت تلك العمليات 968 دورة تدريبية أثناء العمل بقيمة 19.34 مليون دولار أمريكي، وألف فعالية وفعاليتين (1,002) لتبادل المعارف بقيمة 29.78 مليون دولار أمريكي، واستئجار 425 خبيراً بتكلفة إجمالية قدرها 8.66 مليون دولار أمريكي. وأدّت تلك العمليات إلى تدريب أكثر من 15,000 خبير، وإتاحة فرص تبادل المعارف

2 385
عملية بقيمة
57,78
مليون دولار أمريكي في إطار "برنامج التعاون الفنيّ" منذ إنشائه.

والخبرات لأكثر من 20,000 مختص، واستئجار 510 خبراء من البلدان الأعضاء.

وبلغ إجماليّ العمليات المعتمدة في إطار "برنامج التعاون الفني" 14 عملية بقيمة 434,500 دولار أمريكيّ لتمويل التعاون الفني القصير المدة بين البلدان الأعضاء. وتمثلت هذه العمليات في خمس دورات تدريبية أثناء العمل بقيمة 121,500 دولار أمريكي، وخمس فعاليات لتبادل المعارف بتكلفة إجمالية قدرها 179,300 دولار أمريكيّ، واستئجار أربعة خبراء بمبلغ قدره 134,000 دولار أمريكيّ. ومكّنت هذه التدخلات من سدّ الاحتياجات العاجلة إلى تطوير القدرات في البلدان الأعضاء من أجل المساعدة على التخفيف من أضرار الجائحة، وأعطيت الأولوية للبلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً.

وواصل "البنك" أنشطته في مجال تبادل المعارف والخبرات من أجل الوصل بين البلدان الأعضاء وتيسير تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد فيما بينها. ففي سنة 2020، خُصّصت منحة قدرها 2.3 مليون دولار أمريكي لتدخُّلات تبادل المعارف والخبرات. وأدمِجت أربعة تدخلات لتبادل المعارف والخبرات في عمليات "البنك" العادية، وصمّمت سبع عمليات مستقلة. وأفادت هذه التدخلات بوركينافاسو وتشاد والاتحاد القُمُريّ والأردن والمغرب ونيجيريا والسنغال والصومال والسودان وأوزبكستان واليمن في قطاع كلّ من الزراعة والصحة والمياه.

وفي سنة 2020، اعتمد "البنك"- في إطار ما يبذله من جهود لتوسيع شبكة الجهات الإنمائية خارج بلدانه الأعضاء- على المعارف والخبرات المتاحة لدى بلدان أخرى في مشروع لتبادل المعارف والخبرات أفاد السودان وفلسطين بشأن تطوير قدرات "المعمل القومي للصحة العامة" في السودان. وفضلاً على ذلك، تعاون "البنك" أوّل مرّة مع سنغافورة على تيسير نقل الخبرة والتكنولوجيا من سنغافورة إلى الأردن لتطوير قدرات "مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير" في إنتاج أقنعة "N95". وستمكّن هذه العملية الأردن من تحقيق اكتفاء ذاتيّ في إنتاج تجهيزات الحماية الشخصية هذه وتصديرها إلى غيره من البلدان الأعضاء، وهو ما سيعزز الصناعة الصيدلانية في هذا البلد.

الفصل الثاني.
تعزيز التنمية في البلدان الأعضاء

المقدمة

يسلط هذا الفصل الضوء على التزام "البنك الإسلامي للتنمية" المستمر بتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ففي هذه السنة العصيبة، واصل "البنك" دعم عوامل حاسمة في تحقيق التنمية، كرأس المال البشريّ والبنى التحتية والزراعة والأمن الغذائيّ.

الفصل الثاني بإيجاز

في سنة 2020، اعتمد "البنك"

1,58 مليار دولار أمريكيّ

من موارده الرأسمالية العادية لعملياته الإنمائية الرئيسة

حصل قطاعا التعليم والصحة على اعتمادات مجمَّعة قدرها

504,3 مليون دولار أمريكي

عن سبعة مشاريع

حصل قطاع الطاقة على اعتمادات قدرها

280 مليون دولار أمريكي

حصل قطاع الزراعة على اعتمادات قدرها

212 مليون دولار أمريكي

1.2 تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من أن البنك الإسلاميّ للتنمية كرَّس جزءاً كبيراً من سنة 2020 للتصدّي لمشكلات الجائحة، فإنه واصل تمويلَه المعتاد للمشاريع من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء ومساعدة الجاليات الإسلاميّة في البلدان غير الأعضاء. ففي سنة 2020، اعتمد 1.58 مليار دولار أمريكيّ من موارده الرأسمالية العادية لعملياته الإنمائية الرئيسة، فضلاً على تدخّلات خاصة لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تأثيرات الجائحة. وقد استهدفت الاعتمادات عوامل أساسية محرّكة للتنمية مثل رأس المال البشريّ، والبنى التحتية، والزراعة، والأمن الغذائيّ.

1.1.2 تطوير قدرات رأس المال البشريّ

رأس المال البشريّ محدِّدٌ أساسيٌّ من محدِّدات النموّ الاقتصاديّ، لأنه يزيد من إنتاجية العمل ورأس المال. وقد حصل قطاعا التعليم والصحة- وهما المصدران الرئيسان لتطوير قدرات رأس المال البشريّ- على اعتماداتٍ مجمَّعة قدرها 504.3 مليون دولار أمريكيّ لتمويل 14 عملية من "موارد البنك الرأسمالية العادية" سنة 2020، ونسلط الضوء على العمليات الأساسية منها فيما يلي:

فيما يتعلق بالتعليم:

- 35 مليون دولار أمريكيّ لتمويل مشروع لدعم التعليم الفنيّ والتدريب المهنيّ في أوغندا، يرمي إلى تحويل القطاع الفرعيّ للتعليم الفنيّ والتدريب المهنيّ إلى نظام شامل لتطوير المهارات اللّازمة للتشغيل، وتحسين الإنتاجية والنموّ. ويدعم هذا المشروعُ خطةَ الحكومة، وهي "رؤية 2040"، التي ترمي إلى تحويل أوغندا من "بلد ريفيّ إلى بلد حديث ومزدهر في غضون 30 سنة"، وذلك طبقاً للخطة الاستراتيجية في قطاع التعليم (2011-2020)، المسمّاة "تأهيل أوغندا".

فيما يتعلق بقطاع الصحة:

- 80 مليون دولار أمريكيّ للمرحلة الثانية من مشروع دعم تطوير خدمات علاج الأورام في أوزبكستان من أجل تحسين فرص حصول السكان على الخدمات الآمنة والجيّدة لعلاج الأورام. ويُتوقع أن يمكِّن هذا المشروع نحو 150,000 مصاب بالسرطان في أوزبكستان من الحصول على خدمات جيّدة لعلاج الأورام بفضل تحسين المنشآت السريرية وإدخال منهجيات حديثة وتكنولوجيات متقدّمة.

- 261.72 مليون دولار أمريكي لدعم تعزيز النظم الصحية والتأهب لحالات الطوارئ في إندونيسيا. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين توافر الخدمات الصحية الجيدة وإمكان الحصول عليها بتحديث ستة مستشفيات مرجعية وطنية ووحدات فنية عمودية في خمس مقاطعات في البلاد.

- 18.2 مليون دولار أمريكي لمشروع تعزيز الرعاية الصحية الأولية من أجل تحسين الصحة والتغذية في بوركينافاسو. ويرمي هذا المشروع إلى الحدّ من وفيات واعتلال الأمهات وحديثي الولادة والرُّضَّع. وسيمكّن من إنشاء 25 مركزاً للرعاية الصحيّة والاجتماعيّة و100 مركز صحّي محلّي في مناطق ريفية مختارة من أجل تحسين الوصول الجغرافي إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية.

2.1.2 مويل البنى التحتيّة

توفير البنى التحتيّة الأساسية ضروريٌّ لتحقيق النموّ الاقتصادي على المدى البعيد. إذ يمكن لهذا النموّ، الذي يواكبه رأسمال بشري قوي، أن يكون محرّكاً للتنمية المستدامة. وقد التزم "البنك الإسلامي للتنمية" منذ زمن بعيد بدعم تطوير البنى التحتيّة في البلدان الأعضاء بغية مساعدتها على تهيئة الظروف المواتية للاستثمار والتنافسية والتصنيع. وتشكّل هذه العناصر معاً حجر الأساس لنموّ اقتصادي قوي وتنمية مستدامة. وفي إطار مواصلة هذه الجهود، اعتمد 726.7 مليون دولار أمريكي من الموارد الرأسمالية العادية سنة 2020 لتمويل مشاريع البنى التحتيّة في البلدان الأعضاء. وهي مشاريع في ثلاثة قطاعات: الطاقة، والنقل، ومشاريع البنى التحتيّة للمياه. ونسلّط الضوء على بعضها فيما يلي:

فيما يتعلق بقطاع الطاقة:

- 220 مليون دولار أمريكي للمشاركة مع حكومتي المملكة العربية السعودية ومصر في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين في مصر والمملكة العربية السعودية، الذي تبلغ تكلفته 1.7 مليار دولار أمريكي، من أجل دعم النظام الكهربائي الموحَّد الحالي، الذي هو أحد أكبر المشاريع في المنطقة. ونظراً للتفاوت بين أحجام أحمال هذين البلدين، فإن هذا المشروع سيساعد على إرسال الطاقة الكهربائية من المملكة العربية السعودية إلى مصر والعكس بسعة قصوى قدرها 3,000 ميغاوات اعتماداً على تقاسم الأحمال.

- 60 مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من مشروع أنبوب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. ويرمي هذا المشروع إلى تعزيز التعاون الاقتصادي شبه الإقليمي بين هذه البلدان الأربعة، بناء على احتياجات اقتصاد السوق، بتطوير استخدام موارد الغاز الطبيعي.

في قطاع النقل، اعتُمد ما مجموعه

406,74

مليون دولار أمريكي

في بلدان، منها السنغال وسيراليون وأوغندا وجمهورية قرقيزستان وتشاد.

فيما يتعلق بقطاع النقل:

- 17.8 مليون دولار أمريكي للسنغال، من أجل ترقية المقطع الثاني من طريق داكار السريع. والهدف من هذه الترقية هو تحسين التنقل في المناطق الحضرية بتقليل الازدحام المروري وتحسين ظروف السفر وتقليل تكاليف النقل. ويُتوقع أن يؤدّي ذلك إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ومن ثَمّ إلى المساهمة في الحدّ من الفقر.

- 10 ملايين دولار أمريكي من التمويل التكميلي لمشروع بناء الطريق الرابط بين بينديمبو وكيلاهون في سيراليون. والهدف من هذا المشروع هو تحسين إمكان اتّصال المقاطعات الزراعية الجنوبية الشرقية بالأجزاء الأخرى من البلاد وتطوير التجارة بين سيراليون والبلدين المجاورين لها، غينيا وليبيريا. ويُتوقع أن يمكّن تيسير نقل المنتجات الزراعية إلى مختلف مناطق السوق من تحسين دخل المزارعين وتجار المنتجات الزراعية والحدّ من الفقر.

- 210 ملايين دولار أمريكي لترقية الطريق الرابط بين روينكوني وأباك وليرا وأكوليبور في أوغندا. وهو مشروع يساعد الحكومة على تطوير نُظُم نقل كفؤة ومُربحة من أجل سدّ احتياجات اقتصاد سريع النموّ. ويُتوقّع أن يمكّن هذا المشروع، الذي يُحتمَل أن يحسّن الترابط بين الأسواق في أوغندا باختصار مدّة السفر وخفض تكاليف النقل، ويعزّز السلامة الطُّرُقيّة أيضاً، من تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بذلك في الحدّ من الفقر.

"لما كان "البنك" يدرك منذ زمن بعيد دور الزراعة والتنمية الريفية في الحدّ من الفقر والجوع وفي تحقيق الأمن الغذائيّ، فقد واصل دعمه للقطاع سنة 2020".

- 148.3 مليون دولار أمريكيّ لمشروع بناء الطريق الرابط بين أييشي وأبوغولم في تشاد، وذلك دعماً لاستراتيجية قطاع النقل في البلاد. ويُحتمَل أن يؤدّي هذا المشروع إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق طوال السنة والحصول على الخدمات الاجتماعية والإدارية، ومن ثمّ تيسير النموّ الاقتصاديّ والمساهمة في الحدّ من الفقر.
- 20 مليون دولار أمريكيّ لإعادة بناء مشروع طريق "يسق كول" الدائريّ في جمهورية قرقيزستان. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين كفاءة النقل البرّيّ بترقية الطريق الحاليّ من مسارين إلى أربعة مسارات من أجل تحسين الاتصال بين مختلف نواحي المنطقة. ويُتوقَّع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز النشاط الاقتصاديّ وتيسير التنمية الريفية، ومن ثم إلى المساهمة في الحدّ من الفقر.

فيما يتعلق بقطاع المياه:

- 40 مليون دولار أمريكيّ لمشروع فريتاون للمياه والصرف الصحّيّ والنظافة العامة وتجديد البيئة المائية. ويدعم هذا المشروعُ تصدّي الحكومة للمشكلات المشتركة المتمثلة في شحّ المياه، والافتقار إلى الصرف الصحّيّ اللائق، ونقص خدمات إدارة النفايات الصلبة. وسيؤدّي المشروع إلى تحسّن كبير في الأحوال المعيشية للسكان بتحسُّن الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحّيّ، وضمان استدامة المنظومة البيئية المائية الحيوية.

3.1.2 تحسين الزراعة والأمن الغذائيّ

لما كان "البنك" يدرك منذ زمن بعيد دور الزراعة والتنمية الريفية في الحدّ من الفقر والجوع وفي تحقيق الأمن الغذائيّ، فقد واصل دعمه للقطاع سنة 2020 باعتماد 212 مليون دولار أمريكيّ لمشروعين من الموارد الرأسمالية العادية، كان أهمّهما:

- 200 مليون دولار أمريكيّ لمشروع التنمية الريفية المستدامة في أوزبكستان. والهدف الرئيس من هذا المشروع هو تحسين معايش ومستويات عيشِ سكّان المناطق الريفية بتحسين فرص الاستفادة من البنى التحتيّة والخدمات الأساسية. ويُتوقَّع أن يمكّن ذلك من توفير فرص اقتصادية في المناطق الريفية، ولا سيما منها المناطق المتضررة من تغير المناخ. ويدعم هذا المشروع جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في المناطق الريفية وإلى بناء قدرة السكان المعنيّين على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما تأثيرها على الفئات المستضعفة كفقراء المناطق الريفية والنساء والشباب.

40
مليون دولار أمريكيّ
لمشروع فريتاون للمياه والصرف
الصحيّ والنظافة العامة وتجديد
البيئة المائية.

2.2 الشراكات من أجل التنمية المستدامة

1.2.2 تعزيز وتوسيع الشراكات

المبدأ الذي يقوم عليه كلٌّ من "البرنامج الخماسيّ للرئيس" و"نموذج العمل الجديد للبنك الإسلاميّ للتنمية" هو تسخير الشراكات لتحسين إنجاز المشاريع باجتذاب المزيد من رؤوس الأموال العامة والخاصة إلى البلدان الأعضاء. وفي سنة 2020، صارت الشراكات أكثر إلزامية بسبب الجائحة. ولذلك أبرم "البنك" شراكة مع مختلف المنظمات الدولية في إطار مبادرات ومشاريع مكافحة الجائحة. ومن ذلك اتفاقيات التوريد مع "منظمة الأمم المتحدة للطفولة"، و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ"، و"منظمة الصحة العالمية"، و"برنامج الأغذية العالميّ"، و"الاتحاد الدوليّ لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" من أجل مساعدة "البنك" على تنفيذ 18 مشروعاً في 13 بلداً عضواً.

وإحدى الشراكات المالية الكبرى هي مبلغ 10 مليارات دولار أمريكيّ الذي تعهّدت به "مجموعة التنسيق العربية" لمساعدة البلدان الأعضاء على التخفيف من تأثير الجائحة، والذي اعتُمدت منه 8.6 مليار دولار أمريكيّ. وسيُخصَّص هذا المبلغ لدعم الموازنة ولتعليق دفع رسوم خدمة القروض من أجل إعفاء البلدان الأعضاء من التزامات خدمة قروضها.

وقد أقام "البنك الإسلاميّ للتنمية" شراكات مع المنظمات التالية:

- "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ"، من أجل دعم البلدان الأعضاء في مجال السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية اللاّزمة لحفز النموّ الاقتصاديّ، وتعزيز التنافسية، وتحسين الأسواق المالية، واجتذاب الاستثمارات الدوليّة.
- "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" في المملكة العربية السعودية، من أجل التعاون على تقديم مساعدة إنسانية من حيث تبادل المعارف، والابتكار، والعمل التحليليّ، وتطوير القدرات، والتوعية، والمساعدة المشتركة.

"يعني نجاح "برنامج البنك المتعلق بتبادل المعارف والخبرات" أن شركات القطاع الخاصّ من البلدان غير الأعضاء تشارك في البرنامج وتقدِّم المزيد من المنافع الإنمائية للبلدان الأعضاء".

- "موئل الأمم المتحدة"، من أجل التعاون على توفير المنح والقروض المتوسطة والبعيدة الأمد للسكن والتجديد الحضريّ، ومنه البنى التحتيّة الاجتماعية والاقتصادية حتى يمكن تعزيز التلاحم المحلّي اللّازم لتحقيق التنمية.
- "منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة"، من أجل التعاون على تعزيز التنمية التجارية المرتبطة بالزراعة، والمساعدة الفنية، وتطوير القدرات في سبيل تعزيز التنمية الريفية. وتركّز مذكّرة التفاهم الجديدة- وهي أوّل مذكرة يوقعها "البنك" افتراضيّاً- على تصميم وتنفيذ المشاريع، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وتبادل المعارف، في سبيل زيادة التأثير المشترك للأشغال التي تنفّذها "منظمة الأغذية والزراعة" و"البنك الإسلاميّ للتنمية" في القطاعات الزراعية.
- "مؤسسة عبد الله الغرير للتعليم"، التي منحت "الصندوق العالميّ الإسلاميّ الخيريّ للأطفال" 10 ملايين دولار أمريكيّ ، من أجل دعم تعليم اللّاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار برنامج "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة".
- "برنامج الأغذية العالميّ"، من أجل التعاون على سلسلة قيمة الأرز في أفريقيا، وتصميم وتنفيذ المشاريع، وتطوير القدرات والدعم المؤسسيّ.
- "الوكالة الألمانية للتعاون الدّوليّ"، من أجل التعاون على تعزيز التنمية المستدامة بمعالجة المعلومات، والتشاور، وتبادل المعارف، وإقامة الشبكات، وتنفيذ المشاريع.

2.2.2 الشراكة مع القطاع الخاص في سبيل تبادل المعارف والخبرات

يعني نجاح "برنامج البنك المتعلق بتبادل المعارف والخبرات" أن شركات القطاع الخاصّ من البلدان غير الأعضاء تشارك في البرنامج وتقدِّم المزيد من المنافع الإنمائية للبلدان الأعضاء. وفي سنة 2020، اجتذب البرنامج 88.6 مليون دولار أمريكيّ من التزامات القطاع الخاص، ولا سيما من البلدان غير الأعضاء، وهو ما يدلّ على تمدُّد شبكة الجهات الإنمائية خارج البلدان الأعضاء.

ويتمثل أحدُ أكبر مكوّنات ذلك في إقامة شراكة مع شركة خاصة من سنغافورة، هي "شركة إضافة الذكاء الاصطناعيّ الخاصة المحدودة" [ADDO AI Pte Ltd]، بناءً على توصية "وكالة تنمية المشاريع السنغافورية" [Enterprise Singapore]، وهي وكالة حكومية تابعة لوزارة التجارة والصناعة. وهذه الشراكة نتيجةٌ أساسيةٌ للجهود المبذولة الرامية إلى بحث إمكانات القيام بأنشطة تبادل المعارف والخبرات لدعم التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وتقوم هذه الشراكة على نقل "شركة إضافة الذكاء الاصطناعيّ الخاصة المحدودة" معارفَها وخبراتها في مجال تحليل البيانات الضخمة، باستخدام الذكاء الاصطناعيّ والتعلُّم الآليّ في تفسير مقادير ضخمة من البيانات من أجل توجيه التدخلات والمبادرات الاستراتيجية اللّازمة لتذليل معوّقات التنمية في البلدان الأعضاء.

وقد حصل تقدُّم في تنفيذ هذه الشراكة، إذ يجري تحليل البيانات الطبية والصحية للبلدان الأعضاء في إطار ما تبذله هذه البلدان من جهود للتخفيف من تأثير الجائحة. وأبدت وزارة الصحة في إندونيسيا اهتمامها باستخدام المعارف والخبرات ذات الصلة في استكمال البنى التحتيّة لمركز بياناتها وتمكين البلد من تحليل المعلومات ذات الصلة تحليلاً فعالاً يمكّن من إعداد الاستراتيجيات اللّازمة للتخفيف من آثار الجائحة. ومن ثمّ، ستستحدِث "شركةُ إضافة الذكاء الاصطناعيّ الخاصة المحدودة" منصةً مخصَّصةً تُدمَج في البنى التحتيّة الحالية لمركز البيانات بغية تحسين قدرة وزارة الصحة على تحليل مقادير هائلة من البيانات المتعلقة بالموارد البشرية والطبية وبالعدوى التي يكون مصدرها المستشفيات ومنشآت الإنتاج الطبيّ ووكالات التنسيق الإقليمية.

وفي سنة 2020، اجتذب البرنامج

88,6

مليون دولار أمريكيّ

من التزامات القطاع الخاص

الإطار 1.2
تعاون "البنك الإسلامي للتنمية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" في سبيل مساعدة الكاميرون على مكافحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

في سنة 2020 ، وافق "البنك الإسلامي للتنمية" للكاميرون على آلية تمويل بقيمة 27.44 مليون دولار أمريكي من أجل اتخاذ إجراء فوري في مواجهة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" بشراء معدّات طبية وغير طبية أساسية، كالماسحات الضوئية، وأجهزة التنفس، وسيارات الإسعاف، وأجهزة الراديو المحمولة، وأسرّة المستشفيات، ومعدات الحماية الشخصية. وستدعم هذه اللوازم الطبية وغير الطبية جهود العاملين المتصدّرين في مجال الصحة، وتحسّن قدرة الاختبار والكشف المبكر، وتدعم إدارة حالات "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، ومن ثم تعزيز النظام الصحي في الكاميرون.

وتلقى النظام الصحي في الكاميرون في إطار مكافحته لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" دعماً إضافياً من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" الذي اعتمد 13.8 مليون دولار أمريكي، و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" الذي اعتمد 9.1 مليون دولار أمريكي، و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" التي قدمت 4.2 مليون دولار أمريكي.

وفي سبيل ضمان تنفيذ متّسق وفعّال، اتفق "البنك الإسلامي للتنمية" وحكومة الكاميرون على الاستفادة من آلية تنفيذ نظام الأمم المتحدة، فسمحا لـ"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" بتنفيذ المشروع كلّه، ومنه مكوّن "البنك الإسلامي للتنمية". وقد مكّن ذلك من تسريع عملية اقتناء اللوازم الطبية الطارئة وسيارات الإسعاف ومعدات المختبرات وغيرها من الموادّ الأساسية، ومن تعزيز السلسلة اللوجستية لوزارة الصحة فيما تقدمه من دعم للمراكز الصحية في جهودها الرامية إلى الحدّ من انتشار "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في البلد. وفي إطار عملية التنفيذ، استُحدِثت منصة قُطرية لإعداد التقارير ورصد المعلومات وتبادل الخبرات بشأن "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

3.2 أنشطة إنمائية أخرى

1.3.2 تمكين النساء والشباب

يدرك "البنك الإسلاميّ للتنمية" ما لتمكين النساء والشباب من أهمية إنمائية. وقد أنشأ برنامجاً خاصّاً يقدم منحاً لدعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذه القضية. وفي سنة 2020، اعتُمِدت ستّ منح من المنظّمات غير الحكومية بمبلغ إجماليّ قدره 910,000 دولار أمريكيّ للبرامج التي تستهدف النساء والشباب. وكان جزءٌ مهمّ من هذه الاعتمادات مخصَّصاً لأنشطة تشجّع قطاع المالية الإسلاميّة على اعتماد ممارسات تراعي المساواة بين الجنسين في تقديم خدماته المالية للنساء.

وإضافةً إلى ذلك، أطلق "البنك" - بالتعاون مع "مبادرة تمويل رائدات الأعمال" [We-Fi] - برنامج "تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا في سلسلة قيمة الأرز"، الذي يرمي إلى زيادة تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء في سلسلة قيمة الأرز. وحصل هذا البرنامج على منحة قدرها 11.25 مليون دولار أمريكيّ من لجنة إدارة "مبادرة تمويل رائدات الأعمال".

"يدرك "البنك الإسلاميّ للتنمية" ما لتمكين النساء والشباب من أهمية إنمائية. وقد أنشأ برنامجاً خاصّاً يقدم منحاً لدعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذه القضية".

2.3.2 تغير المناخ

واصل "البنك" دمج تدابير الحماية من تغيّر المناخ في عملياته من أجل بلوغ 35% من تمويل مكافحة تغيّر المناخ قبل سنة 2025، وهو يخطط لمواءمة أهدافه مع أهداف "اتفاق باريس" المنصوص عليها في "إطار مواءمة البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لاتفاق باريس". وتنصّ استراتيجية "البنك" على أن تُقيَّم وتعالَج مخاطر تغير المناخ قبل تنفيذ أيّ مشروع. وتضمّنت "استراتيجية الشراكة القُطريّة القائمة على سلاسل القيمة العالمية" مع كلّ من غينيا وإندونيسيا وماليزيا والنيجر ونيجيريا والسنغال والمملكة العربية السعودية وضعَ بياناتٍ عن تغير المناخ وتحليلَ المخاطر المناخية. وفي سنة 2020، شرع "البنك" أيضاً في إعداد إطار شامل لإدارة المخاطر المناخية من أجل التصدّي لمخاطر المناخ في عملياته دائماً وحصرها في مستوى مقبول بفضل تدابير تخفيف واضحة ومكوّنات تكييفية للمشاريع.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، شرع "البنك" في تنفيذ مساعدة فنية قدرها 768,943 دولاراً أمريكيّاً مكّنت "شراكة المساهمات المحدَّدة وطنيّاً" من حشدها لدعم الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ في لبنان ونيجيريا وفلسطين. ويشارك "البنك" أيضاً في ائتلافين اختيرا لتلقي تمويل من "المبادرة الدولية لمواجهة آثار تغيّر المناخ" التي اتخذتها "الوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية" في سبيل دعم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويواصل "البنك" التعامل مع الفرق العاملة المعنية بتغير المناخ في البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لتبادل الخبرات وحشد القدرات من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية متوسطة وبعيدة الأمد منخفضة الكربون وقادرة على التكيُّف مع تغير المناخ.

3.3.2 برنامج مساعدة الجاليات

لقد تطور "برنامج البنك المتعلق بمساعدة الجاليات" على مرّ السنين، وهو آلية لدعم الجاليات الإسلاميّة في البلدان غير الأعضاء. وفي سنة 2020، تلقى هذا البرنامج مساهمة قدرها 6 ملايين ريال سعوديّ (1.6 مليون دولار أمريكيّ) من مؤسسة خيرية لتنفيذ مشاريع لفائدة الجاليات الإسلاميّة في تايلاند وكمبوديا وأوغندا.

وفي سنة 2020، اعتمد "البنك" 13 مشروعاً يرمي إلى التخفيف من تأثير الجائحة على مختلف الجاليات في البلدان غير الأعضاء، وبدأ تنفيذ 11 مشروعاً من هذه المشاريع. وإضافةً إلى ذلك، اعتُمد مشروع إغاثة لكمبوديا من أجل تخفيف أضرار الفيضانات عن الجالية الإسلاميّة في هذا البلد. وعلى العموم، اكتمل 21 مشروعاً سنة 2020، في حين توجد عدّة مشاريع أخرى في مختلف مراحل التنفيذ.

4.3.2 برنامج "البنك" المتعلق بالمنح الدراسية

استُحدث "برنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية" سنة 1983، وذلك في إطار الحرص على النهوض بتطوير قدرات رأس المال البشريّ. وقد مكّن، منذ استحداثه، من رعاية الطلّاب والباحثين في متابعة دراسات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وفي إنجاز أبحاث ما بعد الدكتوراه بناء على تطوير الكفاءات اللّازمة لتعزيز التنمية المستدامة.

وفي سنة 2020، اعتُمد 15 مليون دولار أمريكيّ لمختلف المنح الدراسية في إطار هذا البرنامج. وبعد فحص شامل لجميع الطلبات، حصل 1,221 طالباً وباحثاً على منح دراسية في الفئات التالية:

- 746 طالباً من 109 بلدان في إطار برنامج البكالوريوس
- 196 طالباً من 92 بلداً في إطار برنامج الماجستير
- 160 طالباً من 58 بلداً في إطار برنامج الدكتوراه وما بعد الدكتوراه
- 119 طالباً من 20 بلداً من البلدان الأقلّ نموّاً الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" في إطار البرنامج المشترك بين "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية".

وفي سنة 2020، أضيفت جاليات إسلاميّة في ثمانية بلدان إلى الجاليات المستفيدة من منح "البنك الإسلاميّ للتنمية". وهذه البلدان هي: أنغولا، وبوتسوانا، وإقليم المحيط الهنديّ البريطانيّ، ودومينيكا، وهايتي، وبيرو، وجنوب السودان، وسوازيلاند. وبفضل الجهود المبذولة لتعزيز التوازن بين الجنسين، تحسَّنت نسبة الممنوحات- التي كانت فيما مضى أقل من نسبة الممنوحين الذكور- تحسّناً كبيراً سنة 2020 بحيث بلغت 54% في برنامج البكالوريوس، و49% في إطار برنامج الماجستير، و50% في إطار برنامج الدكتوراه.

"في سنة 2020، شرع "البنك" أيضاً في إعداد إطار شامل لإدارة المخاطر المناخية من أجل التصدّي لمخاطر المناخ في عملياته دائماً وحصرها في مستوى مقبول بفضل تدابير تخفيف واضحة ومكوّنات تكييفية للمشاريع".

الإطار 2.2

"صندوق التمكين الاقتصاديّ للشعب الفلسطينيّ" بقيمة 500 مليون دولار أمريكيّ

أنشأ البنك الإسلاميّ للتنمية "صندوق التمكين الاقتصاديّ للشعب الفلسطينيّ" بتمويل مستهدف قدره 500 مليون دولار أمريكيّ، وذلك في إطار التزامه بالمساعدة على التخفيف من وطأة الفقر في أوساط الأسر المحرومة. ويتألف هذا التمويل من مساهمة لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية قدرها 150 مليون دولار أمريكيّ، على أن يُحشَد الباقي من الأطراف المعنية المحلية والدولية. وقد حشد هذا "الصندوق"، بعد سنة من إنشائه، 80 مليون دولار أمريكيّ من شركاء القطاع الخاص.

و"صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" صندوق استثماريّ للتنمية يُتوخّى منه إخفاء الطابع المؤسسيّ على مبادرة قائمة، هي "برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة". وقد أبان هذا البرنامج عن نجاحه في الحدّ من الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعيّ وتمكين الفقراء وتوفير الفرص الاقتصادية لهم. وسيساهم "الصندوق" في التنمية الاقتصادية لفلسطين وحلّ مشكلة البطالة المزمنة التي يعاني منها الكثيرون، ولا سيما الشباب.

ويرمي "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" إلى تمكين 300,000 أسرة خلال السنوات العشر المقبلة باكتشاف إمكانات الاستثمار وتوفير التمويل، وذلك من أجل تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في رفع مستويات المعيشة للأسر الفقيرة. وتعتمد استراتيجية التنفيذ على استكشاف الفرص المحلية وعلى الاستفادة من الشراكات الوطنية والدولية من أجل تحسين فعالية الاستثمارات والعمل على نطاق واسع لتحقيق أقصى قدر من التأثير. ويُقيم هذا "الصندوق" شراكات ذكية تربط الفقراء النشطين اقتصاديّاً بالأسواق لتمكينهم من جني عائدات جيّدة من الأنشطة الاقتصادية.

واتُّخذت مبادرات شراكة في السنوات الأخيرة من أجل توحيد وتوسيع نطاق برامج المنح الدراسية ليشمل مجالات جديدة. ومن هذه المبادرات ما يلي:

- "برنامج نقل التكنولوجيا لبناء القدرات بالشراكة مع "الأكاديمية العالمية للعلوم". وقد وُضِع هذا البرنامج للمساعدة على تكوين العدد الضروري من العلماء الشباب والباحثين والعلماء اللّاجئين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وفي سنة 2020، دعم هذا البرنامج 30 باحثاً للتدريب على بحوث ما بعد الدكتوراه، وقدَّم منحة لمشروع مشترك لبحوث ونقل التكنولوجيا، وأتاح لأحد عشر عالماً- منهم لاجئون- فرص المشاركة في "برنامج الأكاديمية العالمية للعلوم الخاصّ بالمنتسبين الشباب".

- اتفاقيتا شراكة، طبقاً لمبدإ تقاسم التكاليف، وقّعتا سنة 2020 مع "كامبيس فرانس" التابع لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، ومع "رئاسة الأتراك في الخارج"، والجاليات ذات الصلة. وبذلك يبلغ إجمالي هذه الاتفاقيات 11 اتفاقية. وتجري مفاوضات مع "جامعة ماكيريري" في أوغندا، و"المجلس الأعلى للجامعات" في مصر، و"جامعة برينستون" و"جامعة هارفارد" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا" في المملكة العربية السعودية. وجوهر هذه الاتفاقيات هو تقاسم التكاليف للتمكين من زيادة عدد المستفيدين من المنح الدراسية زيادة كبيرة. ويتجلّى تأثير هذه الاتفاقيات في تزايد عدد المنح الدراسية الممنوحة من 380 منحة دراسية سنة 2018 إلى 1,221 سنة 2020.

- قدم البرنامج حتى الآن منحاً دراسية لأكثر من 18,138 طالباً وباحثاً، منهم 15,763 طالباً في المرحلة الجامعية الأولى، و1,277 في مرحلة الدكتوراه وبحوث ما بعد الدكتوراه، و845 في مرحلة الماجستير، و253 طالباً في التعليم المهنيّ والتدريب الفنيّ ينحدرون من 56 بلداً عضواً و67 جالية إسلاميّة في البلدان غير الأعضاء..

يتابع
2 362
طالباً إضافياً في 88 بلداً دراساتهم في الوقت الحالي.

ومن أصل الإجمالي التراكمي (18,138 طالباً)، تخرَّج 12,795 طالباً في جامعات مرموقة وصاروا يساهمون في تنمية بلدانهم. ويتابع 2,362 طالباً إضافياً في 88 بلداً دراساتهم في الوقت الحالي، في حين بدأ 991 طالباً دراستهم ولكنهم لم يكملوها ورفض 763 طالباً المنحة المعروضة عليهم. كذلك، فإن جزءاً من الإجمالي التراكمي، هو 1,225 ممنوحاً حديثاً في إطار السنة الدراسية 2020/2019، أرجأ دراسته بسبب مشكلات الجائحة.

من أصل الإجمالي التراكمي (18 138طالباً)، تخرَّج
12 795
طالباً في جامعات مرموقة وصاروا يساهمون في تنمية بلدانهم.

SINGER

5.3.2 التمكين الاقتصاديّ لسبل العيش المستدامة

صار التمكين الاقتصاديّ أكثر أهميةً في أنشطة "البنك" المتعلقة بالتمويل الإنمائيّ. وهو ما يدل على التحوُّل في الاستراتيجية نحو "البرنامج الخماسيّ للرئيس" وركيزتيها الأساسيتين المتمثلتين في تحسين الفعالية وتحقيق الآثار الإنمائية المثلى. والهدف من ذلك هو تغيير عقليات الناس وإبعادهم عن الاتكال على غيرهم بإمدادهم بالمهارات اللازمة ومنحهم إمكان استخدام تلك المهارات في كسب العيش. وهذا يؤدّي إلى توسع الأنشطة الاقتصادية، والنموّ الاقتصاديّ، والتنمية المستدامة.

إنه تحوُّلٌ نوعيّ من الشمول الماليّ إلى الشمول الاقتصاديّ. وفي إطار التصدّي للجائحة، اعتُمد برنامج للتمكين الاقتصاديّ تبلغ قيمته 120 مليون دولار أمريكيّ لمساعدة الفئات المستضعفة على التخفيف من تأثير الجائحة على معايشهم. وهذا البرنامج- "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ"- هو جزء من "برنامج البنك الاستراتيجيّ المتعلق بالتأهب والتصدّي". ويقدّم برنامج "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ" تمويلاً للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكّنها من مواجهة آثار الجائحة لضمان استمرار العمل والحفاظ على فرص العمل في ظل ظروف العمل الصعبة الناجمة عن الإغلاق. والهدف من ذلك هو إيجاد واستبقاء 314,000 فرصة عمل بتمويل 150,000 منشأة صغيرة و3,480 منشأة صغيرة ومتوسطة. واعتُمدت ثلاثة مشاريع لتعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ في جيبوتي وفلسطين والأردن بمبلغ قدره 72 مليون دولار أمريكيّ، ويُتوقَّع أن تساهم جهات إنمائية شريكة أخرى بتمويل مشترك قدره 328 مليون دولار أمريكيّ.

يقدّم برنامج "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ" تمويلاً للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكّنها من مواجهة آثار الجائحة والحفاظ على فرص العمل في ظل ظروف العمل الصعبة الناجمة عن الإغلاق. والهدف من ذلك هو

314 000

فرصة عمل بتمويل

150 000

منشأة صغيرة

3 480

و

منشأة صغيرة ومتوسطة.

الفصل الثالث
التصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

المقدمة

يوضح هذا الفصل تصدي "البنك الإسلامي للتنمية" للمشكلة الفريدة من نوعها، ألا وهي جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" التي تفشت سنة 2020. وقد مكّنت الموارد التي قدمها "البنك" من مواجهة حالات الطوارئ الصحية الفورية ومن بناء القدرات أيضاً لمكافحة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأمد.

الفصل الثالث

بإيجاز

التزمت البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الأحد عشر بتوفير موارد إضافية قدرها

230 مليار دولار أمريكيّ

سنة 2021 من أجل مكافحة الجائحة، والتصدّي للفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائيّ، التي هي مشكلاتٌ يُحتمَل أن تتفاقم بسبب الجائحة.

"يُعتبَر إشراك القطاع الخاصّ في التعاون بين بلدان الجنوب بالغ الأهمية في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". و"البنك الإسلاميّ للتنمية" رائدٌ في هذا المجال بفضل آليته المتمثلة في "تبادل المعارف والخبرات".

1.3 قيادة التنسيق الدوليّ

بينما كان العالم يواجه الجائحة سنة 2020 وتأثيراتها الاقتصاديّة الواسعة النطاق، حصل "البنك الإسلاميّ للتنمية" على فرصتين لقيادة التنسيق على المستوى العالميّ، وهما رئاسة المملكة العربية السعودية - بلد مقرّ "البنك" - لمجموعة العشرين، واختيار "البنك" لرئاسة اجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تضمّ أكبر 11 بنكاً إنمائيّاً متعدّد الأطراف و"صندوق النقد الدوليّ".

وطبقاً لركيزتي "التوعية" و"التشبيك" المنصوص عليهما في "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، خصّص البنك موارد لدعم رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين بناء على مهمّة ورؤية "مجموعة البنك"، وذلك بتقديم معلومات تحليليّة عن المعوّقات العالمية للتنمية وتأثيرها في البلدان الأعضاء. وقد اكتسب "البنك" خبرة كبيرة في هذا المجال بفضل مشاركته في قمّة "مجموعة العشرين" سنة 2015 برئاسة تركيا، وهذا ما شكّل أساس التزامه بتقديم دعم متبصّر لقمّة "مجموعة العشرين" سنة 2020.

وشارك "البنك" في عدّة اجتماعات رفيعة المستوى من اجتماعات قمة "مجموعة العشرين" سنة 2020، منها "اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية"، والتواصل مع عدّة فرق متخصّصة بشأن خطّة التنمية الدولية. وألقى 56 عرضاً تعزيزاً للأهداف الثلاثة التي اختارتها الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين، وهي "تمكين النّاس، والحفاظ على كوكب الأرض، وفتح آفاق جديدة". ورفعت "مجموعة البنك" إلى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين ثلاثة تقارير هي:

- دراسة تقييمية عن "الممارسات الفضلى للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ولشركات التأمين المختصّة المتعدّدة الأطراف في مجال تأمين استثمارات الأسهم، واستثمارات الديون المتوسطة والبعيدة الأمد من المخاطر السياسية وغير ذلك من الحلول التأمينية"؛
- تقريران محدّثان عن تفعيل المنصات القُطرية في الصومال وأوزبكستان، على وفق "الإطار المرجعي لمجموعة العشرين لمنصات الدول الفعالة" الذي اعتُمِد سنة 2020.

وقد أسفرت مشاركة "البنك" النشطة في قمّة "مجموعة العشرين" سنة 2020 عن حصائل إيجابية، منها ما يلي:

- قبول "البنك" بصفته شريكاً منفّذاً للشراكة العالمية للشمول المالي؛
- تعزيز الشراكات مع منظمات دولية أخرى، منها "منظمة الصحة العالميّة"، و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة"، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ"، و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، و"برنامج الأغذية العالميّ"، و"الطاقة المستدامة للجميع"، و"برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"، و"مؤسسة الملك خالد الخيريّة"، و"مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالميّ للحوار بين أتباع الأديان والثقافات".

- الاعتراف العالمي بـ"برنامج مجموعة البنك المتعلق بالتصدّي والدعم والإنعاش" من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة الجائحة، وبمنصّة التنسيق العالمية التي هي آلية تنفيذ ذلك البرنامج.

وفي سنة 2020، كرّست قمّة "مجموعة العشرين" للجائحة مناقشة خاصّة وتوصيات تُضاف إلى الجهود العالمية القائمة. وحينما تولّى رئيس "البنك الإسلامي للتنمية" رئاسة اجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، اقترح عليهم نشر أوّل تقرير مشترك عن " تمويل أهداف التنمية المستدامة" إيذاناً ببداية عَشْريّة العمل من أجل تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". ونتيجةً لفعالية رئاسة رئيس "البنك الإسلامي للتنمية"، التزمت البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الأحد عشر بتوفير موارد إضافية قدرها 230 مليار دولار أمريكي سنة 2021 من أجل مكافحة الجائحة، والتصدّي للفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، التي هي مشكلاتٌ يُحتمَل أن تتفاقم بسبب الجائحة. وطمأنت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بلدانها الأعضاء بأنّها ستعمل بحسّ استعجالي ينطلق من مبدأي التضامن والشراكة من أجل تعظيم تأثير تدخلاتها.

ينفّذ "البنك الإسلامي للتنمية" مشروعاً يتعلّق بقدرة التعليم على الصمود في مواجهة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، وذلك بفضل منحة قدرها 11 مليون دولار أمريكي من "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، التي تساعد نحو 70 بلداً نامياً على توفير تعليم جيّد للجميع. ويتمثّل هدف "الشراكة العالمية من أجل التعليم" في أن يتلقى كلّ الأطفال تعليماً أساسيّاً جيّداً، على أن تُعطى الأولويّة لمن هم أكثر فقراً وأكثر ضعفاً ومن يعيشون في بلدان متضررة من الهشاشة أو النزاع. وجاءت هذه المنحة بعد اقتراح "البنك" مشروع التصدّي لمرض فيروس كورونا المستجدّ والتعافي منه والقدرة على الصمود في مواجهة آثاره من أجل استمرار التعلّم في اليمن. ومدّة تنفيذ هذا المشروع 18 شهراً، تبدأ من فاتح ديسمبر 2020.

ونظراً لتعقيد الظروف في اليمن في ظل المشكلات السياسيّة والأمنيّة ومشكلات البنى التحتيّة، فإن التنفيذ يتطلب تدابير خاصّة لتحقيق نتائج فعّالة ومؤثّرة. ويستعين "البنك" بجهات شريكة منفّذة استراتيجية مثل "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم"، و"الصندوق الاجتماعي للتنمية" في اليمن، و"الوكالة التونسية للتعاون الدولي" في إطار "آلية تبادل المعارف والخبرات" ("منصة "البنك" المتعلقة بتبادل القدرات") استكمالاً لهذا التدخل. وإضافةً إلى ذلك، يتعاون هذا المشروع تعاوناً وثيقاً مع وزارة التربية والتعليم اليمنيّة، ومع جهات فاعلة دولية تنشط في قطاع التعليم بهذا البلد، ومنها "الوكالة الألمانية للتعاون الدّولي"،

و"منظّمة إنقاذ الطفولة"، و"البنك الدّولي"، ومختلف وكالات الأمم المتحدة.

ويمكّن هذا المشروع أساساً من توفير تعلّم بديل بواسطة التلفزيون والراديو ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن دعم وزارة التعليم بأدوات إضافية لضمان استمرار التعلُّم خلال جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" وبعدها. وفضلاً على ذلك، سيساعد هذا المشروع نحو 7,000 مدرسة على اتخاذ التدابير الاحترازية اللّازمة لفتح أبوابها من جديد بأمان وعودة أكثر من مليوني طفل. كذلك، ستنظّم دورات تجديد المعلومات لنحو 25,000 مدرّس.

ينفّذ "البنك الإسلامي للتنمية" مشروعاً في اليمن يتعلّق بقدرة التعليم على الصمود في مواجهة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، وذلك بفضل منحة قدرها

11

مليون دولار أمريكي

من "الشراكة العالمية من أجل التعليم".

الإطار 1.3

تنفيذ منحة قدرها 11 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع التعليم في مواجهة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" باليمن

”يتطلّب التصدّي للجائحة وآثارها أنشطة متنوعة في مختلف الميادين، وهو ما يستلزم بدوره حلولاً مبتكرة في مجالي تطوير القدرات وتبادل المعارف“.

ويرمي هذا التدريب إلى تزويد فنّيّي المخابر الطبية وغيرهم من الجهات المقدّمة للرعاية الصحية بالمعارف الضرورية لتدبير المخاطر البيولوجية في إطار مكافحة الأمراض السارية، ولا سيما "مرض فيروس كورونا المستجدّ". وقد شارك فيه أكثر من.

50

فنّي مخابر من الصومال والسودان واليمن

2.3 الحلول المبتكرة

يتطلّب التصدّي للجائحة وآثارها أنشطة متنوعة في مختلف الميادين، وهو ما يستلزم بدوره حلولاً مبتكرة في مجالي تطوير القدرات وتبادل المعارف. وفي إطار "البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي"، أعدّت ونُفّذت أنشطةٌ تطوير القدرات وتبادلُ المعارف حرصاً على أن تكتسب البلدان الأعضاء المعارف والقدرات المناسبة لمواجهة الجائحة. وتتمثل إحدى هذه المبادرات في "منصّة أفريقيا للتعلم الإلكترونيّ وتبادل المعارف" (انظر الإطار 3-2)؛ وتتلخّص المبادرات الأخرى فيما يلي:

(ا) التدريب عبر الإنترنت على السلامة البيولوجية والأمن البيولوجيّ

نظّم برنامج "البنك" المتعلق بتبادل المعارف والخبرات- بالشراكة مع "المركز الدّولي لبحوث الأمراض الإسهالية" في بنغلاديش تدريباً عبر الإنترنت على "السلامة البيولوجية والأمن البيولوجيّ من أجل تدبير مرض فيروس كورونا المستجدّ في المخابر ومراكز الرعاية الصحية" (يوليو- أكتوبر 2020). ويرمي هذا التدريب إلى تزويد فنّيّي المخابر الطبية وغيرهم من الجهات المقدّمة للرعاية الصحية بالمعارف الضرورية لتدبير المخاطر البيولوجية في إطار مكافحة الأمراض السارية، ولا سيما "مرض فيروس كورونا المستجدّ". وقد شارك فيه أكثر من 50 فنّي مخابر من الصومال والسودان واليمن.

الإطار 2.3

منصّة أفريقيا للتعلم الإلكترونيّ بشأن "التّأهّب والتصدّي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"

في إطار "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"، تعاون "البنك" مع "الجمعية المغربية للتخدير والتسكين والإنعاش" على تيسير تعلّم النظراء بواسطة منصّة للتعلّم الإلكترونيّ. وكان الهدف من ذلك هو تبادل المعارف بشأن التأهّب والتصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" بين الموظفين الطبيين وشبه الطبيين وصنّاع القرار في البلدان الأفريقيّة الأعضاء في "البنك". وباستخدام آلية تبادل المعارف والخبرات، تنطلق وتستفيد هذه المنصّة من خبرات وتجارب بلدان أخرى في مواجهة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

وقد أُطلقت هذه المنصة في 25 أبريل 2020، ونظّمت تسعة أنشطة لتبادل المعارف، سبعة منها عن الصحة، ونشاط واحد عن ريادة النساء للأعمال، وآخر عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ. ولاقت هذه المبادرة ترحيباً واسعاً، ولا سيما في القطاع الطبيّ. واستقطبت هذه المنصّة زيارات بلغ عددها الإجماليّ 17,500 زيارة خلال الفعاليات التّسع، منها 6,000 مشارك طبيّ وشبه طبّيّ من 25 بلداً أفريقيّاً عضواً في "البنك". واستخدم نحو 120 مشاركاً من 35 بلداً هذه المنصّة لتبادل المعارف والممارسات الفضلى. وإضافة ذلك، أسفرت هذه المبادرة عن عقد شراكة بين المغرب وتشاد والاتحاد القمري وموريتانيا بشأن برنامج تدريبيّ معتمَد، ينظَّم عبر الإنترنت، عن معالجة المصابين بمرض فيروس كورونا المستجدّ.

تلقت

10 مخابر

في بلدان واقعة جنوب الصحراء الكبرى دعماً يمكّنها من تحسين قدرتها على التصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" وغيره من الأمراض السارية.

(II) تحسين قدرات المخابر الوطنية في البلدان الأعضاء

الهدف من هذه المبادرة هو تعزيز القدرات البشرية والمؤسَّسية للمخابر الطبية الوطنية في البلدان الأعضاء من أجل جعلها أكثر استعداداً لمواجهة أيّ صعوبات في مجال الصحة العامة، انطلاقاً من الجائحة. وهذه المبادرة شراكة في إطار "آلية تبادل المعارف والخبرات" بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"معهد باستور" في داكار (السنغال) لإمداد شبكة مؤلَّفة من 10 مخابر في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالمعارف والخبرات اللّازمة لتعزيز قدرتها على التصدّي للجائحة ولغيرها من الأمراض السارية. والبلدان المستفيدة منها هي بنين، وبوركينافاسو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وتشاد، وغينيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتوغو. واعتُمد برنامج مشابه لفائدة أوزبكستان، والسودان، والاتحاد القُمري استُخدِمت فيه خبرات بلدان أخرى.

(III) تضامن القطاع الخاصّ مع البلدان الأعضاء خلال الجائحة (شركة "سيربا ديناميك")

يُعتبَر إشراك القطاع الخاصّ في التعاون بين بلدان الجنوب بالغ الأهمية في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". و"البنك الإسلاميّ للتنمية" رائدٌ في هذا المجال بفضل آليته المتمثلة في "تبادل المعارف والخبرات".

وفي سنة 2020، تبرّعت شركة "سيربا ديناميك" الماليزية بهبة لمواجهة الجائحة بلغت قيمتها 2.25 مليون دولار أمريكي، وذلك في إطار دعم "برنامج البنك الاستراتيجيّ المتعلق بالتأهّب والتصدّي". وهي بادرة تدلّ على مدى أهمية علاقتها مع "البنك" ومدى قوّة إيمانها المؤسسيّ بالتنمية. وقد خصّصت شركة "سيربا ديناميك" - بالتعاون مع "البنك" - 550.000 دولار أمريكيّ من هذه الهبة لغينيا والسنغال.

3.3. اتخاذ القرارات المبنية على الأدلّة

تتطلب تعقيدات الجائحة وتنوّع آثار هذه الجائحة فهماً عميقاً للمشكلات الخاصّة التي تواجهها البلدان الأعضاء، وذلك حتى يمكن اتخاذ إجراءات دقيقة الاختيار. وأجرى "البنك" دراسات تحليلية، اعتماداً على موارده المعرفية، طبقاً للبرنامج الخماسيّ للرئيس، من أجل تقديم معلومات شكّلت أساس التدخلات الاستراتيجية والمالية الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة المشكلات الناجمة عن الجائحة.

واستُخدمت أدوات تحليلية لرصد المستجدّات الاقتصاديّة والمالية في البلدان الأعضاء، ومنها التقاريرُ نصف السنويّة الداخلية عن مواطن ضعف الاقتصاد الكلّيّ ومدى القدرة على تحمّل الدَّيْن، وهي تقارير استُكملت بدراسة عن تأثير وتبعات الجائحة. كذلك، سلّطت بطاقات المعلومات القُطرية الأسبوعية الضوء على مخاطر الاقتصاد الكلّيّ والمخاطر المالية في البلدان الأعضاء، إضافةً إلى تصنيف عامّ للمخاطر. وتبيَّن أن بطاقة المعلومات القُطرية نظامٌ إنذار مبكر فعّالٌ لاكتشاف المخاطر المحتملة، وتوجيهِ وتيسيرِ تعاملٍ استباقيٍّ مع البلدان الأعضاء.

كذلك، استُحدِثت أدوات لتخصيص الموارد. ويُؤدّي "مؤشر تقييم التمويل الإنمائيّ" دور آليةٍ للتخصيص قائمةٍ على الأداء من أجل توجيه عمليات "البنك" وحماية استدامته المالية في الوقت نفسه. وقد اعتُمد ذلك المؤشر ضمن "برنامج العمل المتكامل" (2021 - 2023). ووُضع إطار تقييم الاحتياجات المتعلقة بمكافحة الجائحة من أجل توجيه مخصّصات "البنك" المتعلقة بمكافحة الجائحة للبلدان الأعضاء في إطار كلٍّ من محاور "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي". وفي الوقت نفسه، أطلق نموذج لتخصيص الموارد اللّازمة لمِنح التعاون والتكامل الإقليميّين بناء على تقييم الاحتياجات والقدرة الاستيعابية للبلدان الأعضاء.

وفضلاً على ذلك، أُعِدّ تقرير بعنوان "أزمة مرض فيروس كورونا المستجدّ والمالية الإسلامية: تدخّل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، ركّز على منظورين هما: تدخّل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إطار "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي"، وقدرة المالية الإسلامية على الصمود في مواجهة مجموعة متنوعة من الصعوبات الاقتصادية والمالية. ويبحث هذا التقرير الطريقة التي تمكّن بها مبادئُ المالية الإسلامية الاقتصادَ من مقاومة المخاطر والتقلبات الخارجية والداخلية. ويقدّم أيضاً تحليلاً لأداء قطاع المالية الإسلامية إبّان الأزمة، وذلك في حدود البيانات المتاحة.

الإطار 3.3
البيانات المحدَّثة لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" في السنغال

لا بدّ من وجود بيانات موثوقة ومحدَّثة لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وفي سياق التزام "البنك" بمساعدة بلدانه الأعضاء على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، عقد شراكات خلال سنتي 2019 و2020 لتوفير بيانات موثوقة ومحدّثة من أجل تيسير صياغة السياسات والتدخلات. وأهمّ الجهات الشريكة هي "الشراكةُ العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة" (الشراكة العالمية) وحكومة السنغال. وكان الهدف من ذلك هو تسخير تقدّم العلوم والتكنولوجيا لتوفير بيانات مؤكَّدة ومحدّثة لسياسات حماية البيئة ولزيادة الإنتاجية الزراعية.

واستلزم ذلك استخدامَ بيانات وصور للأقمار الصناعية لتحديد الخصائص الجغرافيّة للمناطق الزراعية بالسنغال، وتكوين فكرة عن أنماط إزالة الغابات، وتقديم معلومات عن مستوى مياه بحيرة "كَيي" [Guiers] وجودتها. ومكّنت هذه المبادرات من اقتصاد كبير في التكلفة والوقت اللّازمين لجمع البيانات الأساسيّة للسياسات الزراعية والبيئية والمائية من أجل تتبّع ورصد تقدُّم السنغال في تحقيق الأهداف 2-4-1، و15-1-1، و15-1-2، و6-6-1، و6-3-2 من "أهداف التنمية المستدامة".

وساهمت تلك البيانات المحدَّثة في تسريع تسويق المحاصيل، وتوزيع المحاصيل المناسبة على المناطق الشديدة التضرُّر من تغيّر المناخ. وساعدت صور الأقمار الصناعية أيضاً على تحديث المعلومات عما بالسنغال من غابات في بضعة أيام بدل بضعة أشهر. وفيما يخصّ مستويات المياه، مكّنت صور الأقمار الصناعية المستخدمين من رصد المياه في بحيرة "كَيي" خلال السنوات الأربع الماضية في نصف يوم فقط، في حين كان سيستغرق الأمر عدّة أيام لو استخدمت الوسائل اليدوية. وساعدت صور الأقمار الصناعية الحكومة السنغالية على أن تحدّد بانتظامٍ المناطق التي تنطوي على مشكلات في جودة المياه، وهو ما مكّن من البحث عن الأسباب بكفاءة، وتنفيذ التدابير التخفيفية بسرعة.

وبيّنت هذه التجربة أهمية التعاون فيما بين مختلف الأطراف المعنيّة، وبناء القدرات في المنظومة برمّتها، واستخدام البيانات المناسبة للمشكلات المناسبة. وسيساهم نجاحها أيضاً في تعزيز التعاون مع السنغال في مختلف القطاعات، وتحسين دعم البلدان الأخرى، وإقامة شراكات لجلب مصادر بيانات أخرى.

4.3 التمويل في إطار "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي"

لما كان "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي" برنامج تدخّل استراتيجيٌّ وسريع، فإنه يجب توجيه التمويل في إطاره توجيهاً صحيحاً يمكّن من مساعدة البلدان الأعضاء مساعدة فعالة على مكافحة الجائحة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. واختيرت المجالات الأربعة الأساسية التالية لتلقي التمويل:

(I) التدخلات الصحية الاستعجالية

هذا الاحتياج هو أكثر الاحتياجات مساساً وإلحاحاً للتخفيف من انتشار الجائحة. ولذلك أعطته "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" أولوية قصوى، وخصّصت له تمويلاً مهمّاً. ويتألف التمويل المعتمد للتدخلات الصحية الاستعجالية من 509.5 مليون دولار أمريكيّ من "موارد البنك الرأسمالية العادية"، و70.33 مليون دولار أمريكيّ من "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة"، و36.88 مليون دولار أمريكيّ من "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية". وفضلاً على ذلك، اعتمد مليون دولار أمريكيّ واحد في إطار "آلية تبادل المعارف والخبرات" من أجل بناء قدرات الموارد البشرية على مكافحة الجائحة. وقدّمت "المؤسّسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" تأميناً بقيمة 35.5 مليون دولار أمريكيّ لأربعة بلدان أعضاء على استيراد الأدوية والمعدّات الطبية. وإضافةً إلى ذلك، ساهم "برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" بمبلغ قدره 5.66 مليون دولار أمريكيّ في شكل منح لفائدة 14 بلداً، طبقاً لمهمّته النبيلة المتمثلة في توفير الخدمات التعليمية والصحية والإنمائية. وكانت هذه التدخلات ضرورية لمساعدة البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء على مواجهة الطوارئ الصحية المتعلقة بالجائحة.

(II) الأمن الغذائيّ

كان من تبعات الجائحة تفاقمُ مشكلات الأمن الغذائيّ التي ألمّت بالعديد من البلدان الأعضاء. وكان نحو 66 مليون شخص في البلدان الأعضاء في "البنك" يواجهون أزمات غذائية حادّة قبل الجائحة، وسيتسبّب أثر الجائحة في زيادة هذا الرقم زيادة كبيرة. ولهذا كانت مساعدة البلدان الأعضاء على التخفيف من أثر الجائحة على الأمن الغذائيّ أولوية قصوى. وبلغت الاعتمادات الإجمالية التي اعتمدتها "مجموعة البنك" في إطار "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي" من أجل دعم الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء 548 مليون دولار أمريكي، منها 84.03 مليون دولار أمريكيّ من "موارد البنك الرأسمالية العادية"، وتمويلٌ للتجارة قدره 463.89 مليون دولار أمريكيّ من "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة"، ومنحةٌ في إطار "آلية تبادل المعارف والخبرات" قدرها 200,000 دولار أمريكيّ لدعم الزراعة على المدى البعيد في تشاد.

الإطار 3.4
الصكوك المستدامة لمكافحة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

أصدر "البنك" أولى الصكوك المستدامة في يونيو 2020 من أجل دعم تخصيص "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي" 2.3 مليار دولار أمريكيّ لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تأثيرات جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". وبفضل هذه المبادرة المبتكرة- أول إصدار "صكوك لمكافحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"-، جمع "البنك" 1.5 مليار دولار أمريكيّ استكمالاً لمساهمته من موارده الرأسمالية العادية في "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي". وكان معدّل الربح المعروض، وهو 0.908%، أدنى معدّل حقّقه "البنك" في الصكوك العامة بالدولار الأمريكيّ.

وكانت "الصكوك المستدامة لمكافحة مرض فيروس كورونا المستجدّ" ثاني إصدار بموجب "إطار المالية المستدامة للبنك" الذي وضع في أكتوبر 2019 كي يشكّل الأساس الذي يمكّن "البنك" من إصدار صكوك مؤسومة حصرياً لتمويل مشاريع خضراء واجتماعية تساعد البلدان الأعضاء على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وهو ما مكّن "البنك" من إصدار أولى صكوكه الخضراء في نوفمبر 2019، التي عبئ منها مليار يورو للمشاريع الخضراء في البلدان الأعضاء.

وستستخدم العائدات المعبَّأة من "الصكوك المستدامة لمكافحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" حصريّاً في تمويل مشاريع اجتماعية ترمي إلى تعزيز أنظمة الرعاية الصحية (الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة")، ودعم توفير فرص العمل (الهدف 8 من "أهداف التنمية المستدامة") في البلدان الأعضاء.

ويشكّل نجاح "الصكوك المستدامة لمكافحة مرض فيروس كورونا المستجدّ" دليلاً آخر على دور "البنك" القياديّ في الاستخدام الفعّال لأدوات التمويل الإسلاميّ من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

وقدّمت "المؤسَّسة الإسلاميّة لتأمين
الاستثمار وائتمان الصادرات" تأميناً بقيمة

35,5

مليون دولار أمريكيّ

لأربعة بلدان أعضاء على استيراد الأدوية
والمعدّات الطبية

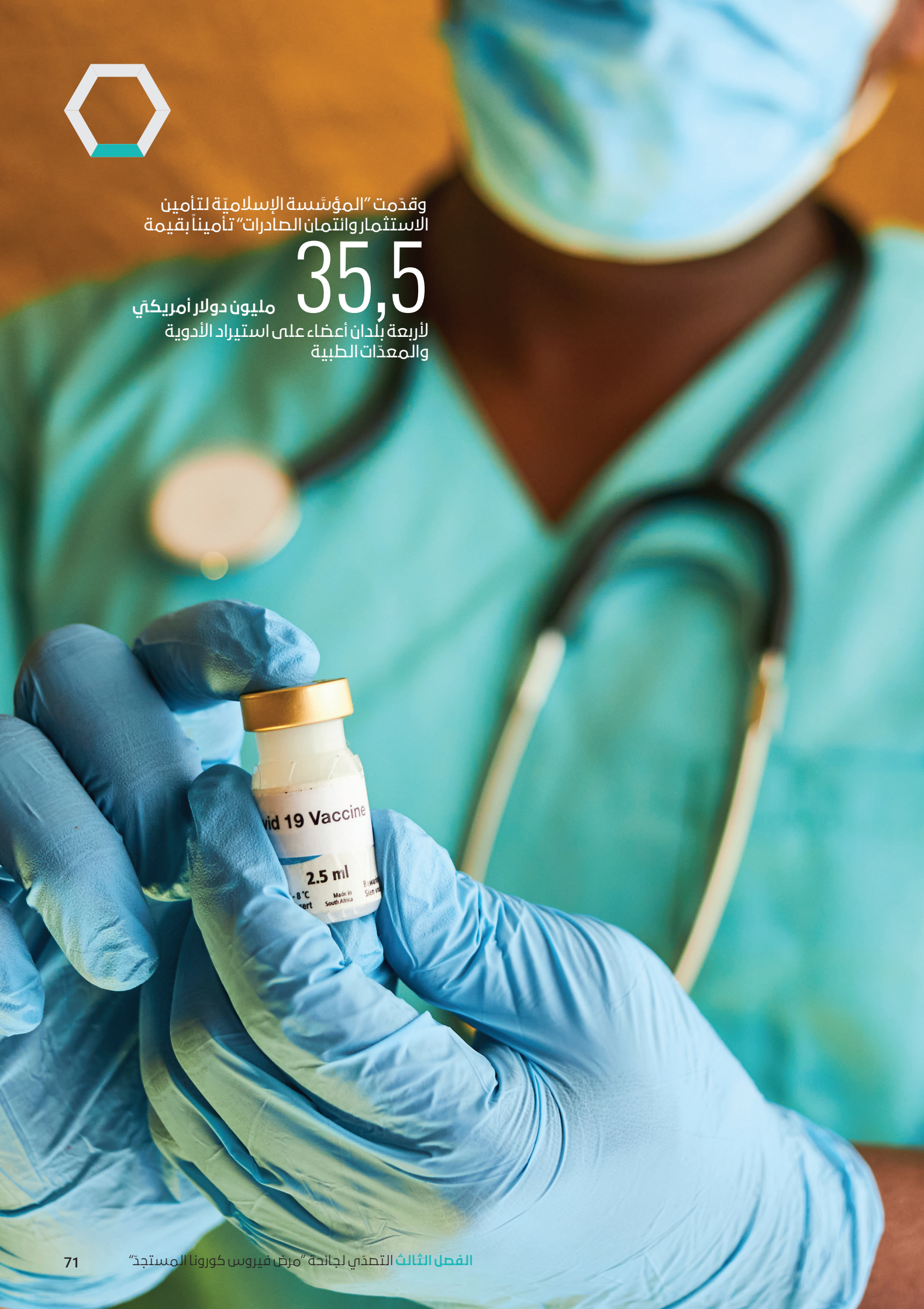

(III) دعم قدرة الاقتصاد على الصمود

كان للجائحة آثار مدمّرة على الأنشطة الاقتصادية صاحبتها زيادة في الفقر. ولما كان "البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي" يدرك أهمية دعم الأنشطة التي من شأنها حفظ المعايش الأساسية، فإنه خصّص 19% من تمويله لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتشتمل اعتمادات "مجموعة البنك" المخصّصة لمكوّن "قدرة الاقتصاد على الصمود" في إطار "البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي" على 127.05 مليون دولار أمريكي من "موارد البنك الرأسمالية العادية"، و43 مليون دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" في إطار برنامج "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصادي"، و133.35 مليون دولار أمريكي في شكل خطّ تمويل من "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"، و67.25 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل للتجارة من "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة". وفضلاً على ذلك، أمّنت "المؤسّسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" الأعمال بما قيمته 309.2 مليون دولار أمريكي من أجل استيراد المنتجات الأساسية، كالنفط، والغاز، والغذاء، والسلع الرأسمالية، والسلع المتعلقة بمكافحة الجائحة.

وإضافةً إلى ذلك، استُخدمت مساهمةٌ من "برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" من أجل إعادة توجيه منحة مساعدة فنية في إطار "آلية تبادل المعارف والخبرات" لدعم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الصمود.

"استُخدمت مساهمةٌ من "برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" من أجل إعادة توجيه منحة مساعدة فنية في إطار "آلية تبادل المعارف والخبرات" لدعم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الصمود".

"في إطار تعزيز التعاون الداخلي والخارجي بطريقة شفافة، أنشأ البنك "منصة التنسيق الدّولي"، وهي حلّ تكنولوجيّ مبتكر قائم على سلاسل الكتل صُمِّم لتيسير المعاملات مع البلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة الأخرى".

5.3 آليات العمل السريعة

اقتضت طبيعة الجائحة تدخلات ما كان يمكن تحقيقها بإجراءات الاعتماد والصرف المعتادة. ولذلك أُطلقت آليةُ عمل سريعة سنة 2020 ووُضعت طريقةٌ جديدة لعمل "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي"، استناداً إلى سياسات "مجموعة البنك" وإلى التعاون الوثيق مع جهات إنمائية أخرى شريكة، منها وكالات الأمم المتحدة.

فقد بسَّط "البنك" آليات عمله لمواكبة الاستعجال الذي فرضته سرعةُ انتشار الجائحة. وأعيد تخصيص الالتزامات غير المصروفة القائمة لوضع الأموال على الفور تحت تصرّف "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي"، دون المرور بآليات العمل المعتادة والطويلة نسبيّاً في اعتماد المشاريع ودخولها حيّز النفاذ. وساهمت سرعة تعاقُب آليتي "الفحص القبليّ" و"الفحص البعديّ المعتدّ بالمخاطر" في سرعة التوريد. كذلك، نُفّذت الإدارةُ المحكمة للعقود وصرفُ التمويل، وذلك اعتماداً على سابق تجربة وآليات "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة". وفي إطار تعزيز التعاون الداخلي والخارجي بطريقة شفافة، أنشأ البنك "منصة التنسيق الدّولي"، وهي حلّ تكنولوجيّ مبتكر قائم على سلاسل الكتل صُمِّم لتيسير المعاملات مع البلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة الأخرى.

6.3 الرصد والتقييم

يتطلّب أيُّ برنامج تدخُّل استراتيجيّ وسريع مثل "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي" آليةَ رصدٍ وتقييمٍ مُحكمةً لضمان التقدّم المطرد والقدرة على التصدّي لأيّ مشكلة قد تعرِض خلال التنفيذ. وقد اتُّخذت عدّة مبادرات أساسية لتعزيز آليات الرصد والمتابعة من أجل تسريع التنفيذ وصرف التمويل، ومنها ما يلي:

(i) سلسلة قيمة صرف التمويل، من أجل توفير معلومات عن المراحل الأساسية الضرورية لكي يبلغ المشروع مرحلة الصرف الفعلية، والحرص على اتخاذ جميع التدابير اللّازمة لتفادي أيّ تأخير في الصرف.

(ii) أداة التتبّع والرّصد، التي تقدّم تقسيماً مفصّلاً لدورة المشروع، من الاعتماد إلى التنفيذ، عن طريق "منصة التنسيق الدّولي"، وذلك لضمان الشفافية، وإطلاق الإنذارات عندما تكون الإجراءات الوقائية أو التصحيحية ضرورية.

(iii) فرق قُطريّة لإدارة الأزمات في كلّ مركز إقليميّ، من أجل ضمان المشاركة النشطة للأطراف المعنية الأساسية في منع العوائق وتيسير التنفيذ.

(iv) لوحة معلومات عن تنفيذ "البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي"، تعرض بيانات البرنامج وتقارير محدّثة منتظمة تمكّن من إدارة رصد التّقدّم المحرز.

الفصل الرابع
تعزيز الفعالية المؤسَّسية والإنمائية

المقدمة

يتناول هذا الفصل حوكمة "البنك" وتطوره الداخلية. وفي سنة 2020، ضمنت هياكله وآلياته الفعالة استمراره في النموّ وتمكَّن من تعظيم تأثيره الإنمائيّ.

الفصل الرابع.
بإيجاز

مجلس المحافظين هو أعلى هيئة لتقرير السياسات في "البنك"، ويتألّف منً

57

عضواً، يمثل كل منهم بلداً عضوا

وبفضل سلامة المركز المالي للبنك، أكّدت وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرائدة الثلاث، ومؤسسة التصنيف الماليزية كذلك، تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA)

AAA

مع نظرة مستقبلية "مستقرة" سنة

من تأثيرات "برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ": تركيب أكثر من

2 400

وحدة من وحدات العناية المركّزة، وإنشاء نحو

1 700

مركز اختبار لمرض فيروس كورونا المستجدّ، وتدريب

20 000

عامل في قطاع الصحة على حُسن معالجة المصابين بمرض فيروس كورونا المستجدّ.

1.4 مجلس المحافظين

مجلس المحافظين هو أعلى هيئة لتقرير السياسات في "البنك"، ويتألّف من 57 عضواً، يمثل كل منهم بلداً عضواً. ويقع تعيين المحافظين ضمن اختصاص حكومات البلدان الأعضاء، ولكن معظمها يختار إما وزير المالية أو محافظ البنك المركزي ليشغل هذا المنصب. وتعيّن البلدان الأعضاء أيضاً محافظاً مناوباً حرصاً على حسن سير عمل المجلس عند غياب المحافظ. ولكلّ عضو 500 صوت أساسي، إضافة إلى صوت واحد عن كل سهم يكتتب فيه. ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية الأصوات الممثّلة في الاجتماع.

ويفحص مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي أنشطة "البنك" المنفذة خلال السنة السابقة من أجل إعداد الاستراتيجيّات والسياسات للسنة المستقبَلة. ويعيّن المجلس رئيساً له يتقلّد المنصب حتى انتخاب خَلَفٍ له في اجتماع المجلس التالي. ويفوّض إلى مجلس المديرين التنفيذيين صلاحية اتخاذ القرار بشأن عمليات "البنك" العامّة، باستثناء المسائل المتعلقة بالعضوية، وزيادة أو خفض رأسمال "البنك" المصرَّح به، وقبول عضوية البلدان أو وقفها، وتعديل رأس المال المصرَّح به، وانتخاب رئيس "البنك" والمديرين التنفيذيين وتحديد مدّة خدمتهم، والمصادقة على تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية، وتحديد الاحتياطيّات، وتوزيع صافي الدخل. ويجوز لمجلس المحافظين أيضاً، بموجب اتفاقية تأسيس "البنك"، أن يعتمد الأنظمة واللوائح وينشئ المؤسسات الفرعية اللازمة لإدارة أنشطة "البنك".

الاجتماع السنوي الخامس والأربعون للبنك

أدّت الجائحة إلى فرض قيود مشدَّدة على الرحلات الدوليّة سنة 2020. ولذلك قرر مجلس المديرين التنفيذيين، بعد التشاور مع رئيس مجلس المحافظين، تأجيل الاجتماع السنوي الخامس والأربعين لمجلس المحافظين إلى موعد لاحق، وتفويض رصد المستجدّات إلى هيئة إدارة "البنك"، واستكشاف وسائل بديلة للنظر في البنود المدرجة في جدول أعمال الاجتماع السنوي.

وحرصاً على استمرار عمل "مجموعة البنك"، وبعد التشاور مع رئيس مجلس المحافظين ومع مجلس المديرين التنفيذيين، قررت هيئة إدارة "البنك" عرض مشروع جدول أعمال ووثائق الاجتماع السنوي الخامس والأربعين على مجلس المحافظين للموافقة عليها بالتمرير. وبناء على ذلك، اعتمد المجلس القرارات المتعلقة بما يلي:

"وحرصاً على استمرار عمل "مجموعة البنك"، وبعد التشاور مع رئيس مجلس المحافظين ومع مجلس المديرين التنفيذيين، قررت هيئة إدارة "البنك" عرض مشروع جدول أعمال ووثائق الاجتماع السنويّ الخامس والأربعين على مجلس المحافظين للموافقة عليها بالتمرير".

- التقرير السنويّ الخامس والأربعين "للبنك" عن سنة 1441/1440 (2019) والمصادقة على الحسابات المراجَعة؛
- تعيين المراجعين الخارجيين لحسابات كل من "البنك"، و"صندوق الوقف"، و"صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"، و"الهيئة العالمية للوقف"، و"صندوق البنك للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" عن السنة المالية 1443/1442 (2021)؛
- استضافة جمهورية أوزبكستان الاجتماع السنويّ السادس والأربعين لمجلس محافظي "البنك"؛
- الزيادة العامة السادسة بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلاميّ (7.92 مليار دولار أمريكيّ) في رأسمال "البنك الإسلاميّ للتنمية"؛
- تراح زيادة النسبة المئوية المخصصة كل سنة لمنح المساعدة الفنية من صافي الدخل لتمويل البرامج الاستراتيجية وغيرها من المبادرات التشغيلية المهمّة في البلدان الأعضاء؛
- اقتراح زيادة النسبة المئوية المخصصة كل سنة لبرامج المنح الدراسية من صافي دخل "البنك" السنويّ؛
- انتخاب رئيس مجلس محافظي "البنك" ونائبيه عن دورة سنة 1443/1442 (2021)؛

اعتمد المجلس مقترحاً يدعو إلى زيادة النسبة المئوية المخصصة كل سنة لبرامج "البنك" المتعلقة بالمنح الدراسية من صافي دخل "البنك" السنويّ

الجدول 1.4 موجز اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين سنة 2020 (1442/1441)

تاريخ الاجتماع	رقم الاجتماع	المشاريع (*)	عمليات المعونة الخاصة	بنود الاستراتيجيات والسياسات	بنود أخرى	البنود المعتمَدة من رئيس "البنك" والمعروضة على المجلس للعلم (**)	مجموع البنود المدرجة في جداول الأعمال	القرارات المعتمَدة
الأحد 16 فبراير 2020 (22 جمادى الآخرة 1441)	334	2	-	8	24	-	34	21
الاثنين 20 أبريل 2020 (27 شعبان 1441) (بالتمرير)	335	2	-	3	13	-	18	7
السبت 27 يونيو 2020 (6 ديسمبر 1441) (اجتماع افتراضي)	336	2	-	-	38	-	40	21
السبت 19 سبتمبر 2020 (2 صفر 1442) (اجتماع افتراضي)	337	4	-	2	29	-1	36	20
السبت 19 ديسمبر 2020 (4 جمادى الأولى 1442) (اجتماع افتراضي)	338	5	-	-	33	-	38	25
المجموع	**5**	**15**	**-**	**13**	**137**	**1**	**166**	**94**

(*) المشاريع + المساعدات الفنية.
(**) يشمل هذا العمود كذلك مشاريع المساعدة الفنية التي اعتمدها رئيس "البنك".

ملاحظة: اتّخذ المجلس قرارات بشأن أربعة وتسعين (94) بنداً، من أصل البنود المائة والستة والستين (166) التي نظر فيها، واعتمد الرئيس بنداً واحداً. أمّا الواحد والسبعون (71) بنداً الباقية التي نظر فيها المجلس، فتتعلق بتقارير اللجان المنبثقة عنه، والجلسات المغلقة، والبنود الدائمة (كإقرار جدول الأعمال، واعتماد المحاضر، والتقرير الشفوي الموجز لرئيس "البنك"، وعمليات الاستثمار، ومسائل المتابعة، والبنود الأخرى (المعروضة للعلم)).

- تعيين لجنة الإجراءات الخاصة بالاجتماع السنوي السادس والأربعين لمجلس محافظي "البنك".
- تقرير محدَّث عن تنفيذ "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس"؛
- تقارير عن المخصصات المرصودة من صافي دخل "البنك" خلال سنة 1441/1440 (2019)؛
- قواعد الاكتتاب في رأسمال "البنك الإسلامي للتنمية" ومعالجة المتأخرات؛
- تقرير متابعة بشأن كلمات ومداخلات محافظي "البنك" خلال الاجتماع السنوي الرابع والأربعين "للبنك" الذي عُقد بمراكش فيما بين 3 و6 أبريل 2019؛
- تقرير عن تصدّي "مجموعة البنك" لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد": الإجراءات الإدارية والاستراتيجية والتشغيلية.

2.4 مجلس المديرين التنفيذيين

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من ثمانية عشر عضواً، تسعة منهم يُعيّن كلاً منهم بلد من البلدان المساهمة الكبرى التسعة، والتسعة الباقون يُنتخَبون ليمثّل كلٌّ منهم مجموعة تضم ما بين أربعة وسبعة بلدان من البلدان الأعضاء الثمانية والأربعين المتبقية. ويُمضي مجلس المديرين التنفيذيين الآن دورته الخامسة عشرة (1 يناير 2017 - 31 ديسمبر 2020)، وعادةً ما يعقد خمسة اجتماعات في السنة.

ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية توجيه عمليات "البنك" العامّة، ويمارس جميع الصلاحيات التي يخوّله إياها مجلس المحافظين، ومنها إعداد عمل مجلس المحافظين، واتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة "البنك" وعملياته، واعتماد موازنة "البنك"، وعرض الحسابات المالية السنوية على مجلس المحافظين للمصادقة عليها خلال اجتماعه السنوي. ويقدم الجدول 4-1 موجزاً لاجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين التي عُقدت سنة 2020 (1441/1440).

3.4 تعزيز أنشطة المراجعة الداخلية

تقوم آلية المراجعة الداخلية في "البنك" على تقديم تأكيد ومشورة مستقلّين وموضوعيّين لهيئة إدارة "البنك" ولمجلس المديرين التنفيذيين بشأن فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية بغية ضمان إدارة كفؤة للموارد في أنشطة "البنك". وتوضَع خطة سنوية للمراجعة قائمة على المخاطر لكي تتواءم مع أولويات "البنك" الاستراتيجية ومخاطره الأكثر أهمية. وتفعَّل خطط عمل هيئة الإدارة لحلّ ما يُطرح من مشكلات، وتخضَع لأنشطة متابعة صارمة.

وخلال سنة 2020، تكيفت أنشطة المراجعة الداخلية مع القيود التي فرضتها الجائحة على الاتصالات، ومكّنت من تنفيذ المراجعة اللّازمة للأنشطة طبقاً للمعايير المعمول بها في هذا المجال. واضطلع بأنشطة التأكيد المستقل عن بُعد دون تعطيل المجالات التشغيلية الضرورية. وبُذلت جهود متواصلة لتعزيز القدرة الوظيفية لآليات المراجعة الداخلية وإنتاجيتها وكفاءتها باعتماد تكنولوجيا جديدة، وتطوير مهارات المراجعين الداخليين بتنظيم الدورات التدريبية والندوات الإلكترونية والورشات عبر الإنترنت. وإضافةً إلى ذلك، قدَّمت المراجعة الداخلية المشورة بشأن مختلف المبادرات التي اتّخذها "البنك".

ورُفعت تقارير دورية عن أنشطة المراجعة الداخلية، منها معلومات عن نتائج المراجعة، وحالة تنفيذ خطط العمل ربع السنوية لهيئة الإدارة، والتقارير إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين. وفي إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز ممارسات المراجعة، شارك موظفو المراجعة الداخلية في اجتماعات ومؤتمرات دولية عبر الإنترنت، مثل الاجتماع السنوي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واجتماع مديري المراجعة في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

"خلال سنة 2020، تكيفت أنشطة المراجعة الداخلية مع القيود التي فرضتها الجائحة على الاتصالات، ومكّنت من تنفيذ المراجعة اللّازمة للأنشطة طبقاً للمعايير المعمول بها في هذا المجال".

4.4 إدارة المخاطر من أجل الحفاظ على القوة المالية والائتمانيّة

يتعرض "البنك"، عند اضطلاعه بالأنشطة الإنمائية، لمختلف أنواع المخاطر، ومنها المخاطر الائتمانيّة والمخاطر السوقية ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. ومن الأهمية بمكان فهم هذه المخاطر وإدارتها إدارة صحيحة تمكّن من الحفاظ على القوة المالية والائتمانيّة للبنك، ولا بدّ كذلك من إدراك مدى قدرة "البنك" على تحمل المخاطر واستمرار مهمته المتمثلة في تمويل المشاريع الرامية إلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء.

وتتحدَّد درجة المخاطر التي يكون "البنك" على استعداد لتحمُّلها من أجل تحقيق مهمته الإنمائية بمدى قدرته على تحمُّل المخاطر والتزامه بالحفاظ على بيان مخاطر حصيف يتسق مع تصنيفه الائتمانيّ الممتاز. ولدى "البنك" إطارٌ لكفاية رأس المال ولإدارة حدود التعرض، وسياسةٌ وتوجيهاتٌ متعلقةٌ بالائتمان، وإطارٌ حوكمة لإدارة المخاطر، وإطارٌ لإدارة الأصول والخصوم، وإطارٌ لإدارة المخاطر التشغيلية، وعمليةٌ ائتمانيّة شاملة لتنفيذ عملياته. ويرصد "البنك" المخاطر الائتمانيّة التي تنطوي عليها المعاملات القائمة في محفظة العمليات، ويقيّم مخاطر العمليات الجديدة، ويرصد المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانيّة في عمليات الخزانة.

وتُراعى، في إدارة المخاطر، القواعد الاحترازيّة المتأصلة في إطار "البنك" المتعلق بكفاية رأس المال وإدارة التعرّض للمخاطر. وتجري مراقبة المخاطر على مختلف المستويات، وذلك باعتماد مجلس المديرين التنفيذيين ولجنة المالية وإدارة المخاطر المنبثقة عنه الاستراتيجية والسياساتِ والتوجيهاتِ المتعلقةَ بالمخاطر. وكما يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين جميع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر، فكذلك يقوم بفحص منتظم لاتجاهات بيان المخاطر في "البنك" وأداء "البنك" حرصاً

"عدّت كلٌّ من لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفيّ واللجنة الأوروبية "البنك" بنكاً إنمائيّاً متعدِّدَ الأطراف "معدومَ المخاطر"".

على الامتثال للسياسات الأساسية ذات الصلة. وتسهر هيئة إدارة "البنك" على تنفيذ الأنشطة وفقاً للإطار المعتمد في مجال حوكمة المخاطر، وذلك بدعم من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الأصول والخصوم.

ويضمّ "البنك" أيضاً إدارة مستقلة لتدبير المخاطر تتولى تقييم ورصد وإدارة مختلف المخاطر التي يتعرض لها "البنك"، وذلك لضمان محافظة "البنك" على بيان مخاطر سليم ومركز ماليّ قويّ وجدارة ائتمانيّة تمكّنه من الحفاظ على تصنيفه الائتمانيّ الممتاز (AAA). وإضافةً إلى ذلك، يضع "البنك" استراتيجيات لتعزيز حوكمة المخاطر المالية وتقليل التعرض العامّ للمخاطر إلى أدنى حدٍّ.

ويعطي "البنك" الأولوية لتعزيز قدرته الداخلية في مجال إدارة المخاطر وتعضيد الضوابط والضمانات الاستئمانية. وتشهد وظيفة المخاطر داخل "البنك" تطوُّراً على مرّ الزمن باعتماد طريقة شاملة لإدارة مختلف المخاطر المالية وغير المالية. وفي إطار هذه العملية، يعمل "البنك" على تحديد هيكل الحوكمة وإعداد التقارير المناسبين اللذين سيمكّنان "إطار إدارة المخاطر المؤسسية" من العمل بطريقة سليمة وبلوغ مرحلة النضج. وفي سنة 2020، شرع "البنك" في تنفيذ مشروع لإدارة المخاطر المؤسسية يتضمّن إجراء تحليلات متقدمة للمخاطر والمؤشرات المالية، ومنه خزّان بيانات متكامل. وفي سنة 2020، وضع "البنك" بياناً رفيع المستوى بشأن الإقبال على المخاطرة، وذلك استناداً إلى نموذج عمله الجديد؛ وأقرّته لجنة إدارة المخاطر. ولا يزال الإطار التفصيليّ للإقبال على المخاطرة عملاً قيد الإنشاء، وسيوفر توجيهاً واضحاً بشأن بيئة المخاطر الأساسية التي يتعرض لها "البنك"، وهي المخاطر الائتمانيّة ومخاطر السيولة والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية ومخاطر عدم الامتثال للشريعة.

ومن المستجدّات الأخرى التي شهدها "البنك" سنة 2020 انتقاله إلى منصة CreditLens من أجل عرض جميع نماذج تقييم جدارته الائتمانيّة على منصة إلكترونية. وسيمكّن ذلك من توفير سمات مهمّة، مثل إعداد التقارير عن المحفظة، وتدفق مدمج للعمل، إلخ. كذلك، نجح "البنك" في تنفيذ منهجية المعيار 30 من "معايير المحاسبة المالية"/ المعيار 9 من "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" المتعلقة بحساب الخسارة الائتمانيّة المتوقعة طبقاً للممارسات الدولية الفضلى. وفضلاً على ذلك، اقتنى "البنك" نظاماً لأتمتة قياس المخاطر التشغيلية ورصدها وإدارتها، وتفعيل بيانات الخسائر المتعلقة بمراقبة المخاطر والتقييم الذاتيّ ومؤشرات المخاطر الأساسية في الأنظمة، وهو ما من شأنه أن يزيد من تعزيز الضوابط الداخلية. وبدأ "البنك" مشروعاً لتنفيذ إطار فعال للأمن الحاسوبيّ من أجل تحسين المرونة التنظيمية وإدارة المخاطر الأمنية الحاسوبية. وأحرز "البنك" أيضاً تقدماً كبيراً في تعزيز الرقابة على المخاطر السوقية ومخاطر السيولة وتحسين مهام فحص المخاطر على مستويات المحفظة.

وبفضل سلامة المركز الماليّ للبنك، أكّدت وكالات التصنيف الائتمانيّ الدولية الرائدة الثلاث ("ستاندرد أند بورز" و"موديز" و"فيتش")، ومؤسسة التصنيف الماليزية كذلك، تصنيفه الائتمانيّ الممتاز (AAA) مع نظرة مستقبلية "مستقرة" سنة 2020. وهو ما يدلّ على متانة مركزه الماليّ المعزَّز بقوّة الرسملة وسلامة السيولة والتمويل وتواصل الدعم الكبير من الجهات المساهمة، واضطلاع "البنك" بدوره الفريد ومهمته الإنمائية في بلدانه الأعضاء. كذلك، عدّت كلٌّ من لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفيّ واللجنة الأوروبية "البنك" بنكاً إنمائيّاً متعدِّدَ الأطراف "معدومَ المخاطر".

5.4 المعرفة والتعلم

يزداد "البنك" اعتماداً ودمجاً للمعرفة والتعلم في أنشطته بصفتهما جزءاً من أولوياته الاستراتيجية المنصوص عليها في "البرنامج الخماسيّ للرئيس". وفي سنة 2020، أُطلقت "منصة نقل ونشر المعارف بطريقة فعالة" [EKTASP] من أجل إيجاد موارد معرفية متعلقة بمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية وجمعها والربط بينها ونقلها. ويتمثل الغرض الرئيس من هذه المنصة في زيادة الكفاءة، واختصار وقت دورة العمل، وتحسين مراقبة آليات العمل، وتوفير تعاون أكثر فعالية من أجل نشر المعارف.

وقد حُوّلت هذه المنصة إلى مراكز معرفية لمبادرات وعمليات "البنك" الكبرى، مثل "المركز المعرفيّ لاستراتيجية الشراكة القُطرية"، و"البوابة المعرفية لتقييم العمليات"، و"مركز التقارير المتعلقة بتنفيذ وتقييم المشاريع"، و"مركز مجموعة العشرين"، و"مركز المعرفة والتعلم التابع لمكتبة مجموعة البنك"، وغيرها. وإضافةً إلى ذلك، استُحدِثت منصة للتقارير عن المهامّ بغية تعزيز تدفق المعارف بعد العودة من السفر في مهمة رسمية.

وأُطلقت مسابقة قصص "مجموعة البنك" لتشجيع أنشطة شاملة لنشر المعرفة. وقد نُشرت على الإنترنت 20 قصة لموظفي ومتقاعدي "مجموعة البنك" تتحدث عن منجزات مشاريع "مجموعة البنك". وإضافةً إلى ذلك، نُظّمت ثلاث دورات دراسية كبرى عبر الإنترنت عن التوريد للمشاريع، وبرنامج تبادل المعارف والخبرات، وصرف التمويل، واستُكملت بأحدث نظام لإدارة التعلم المؤسسيّ.

وفي سنة 2020، نظم "البنك" نحو

50

50 فعالية، شملت تبادل المعارف، وتسليط الضوء على موضوع معين، وندوات إلكترونية، وجماعات الممارسات المهنية، وجلسات مراجعة الكتب، فضلاً على إعداد نحو 12 مقطع فيديو ترويجي ومعرفي.

"خضع للتقييم أيضاً عشرة مشاريع في تسعة بلدان أعضاء، هي الأردن وإندونيسيا وأوغندا وباكستان وبوركينافاسو وتركيا وفلسطين ومصر وموريتانيا".

وواصلت مكتبة "مجموعة البنك" جهودها الرامية إلى التحول إلى مكتبة رقمية تليق بالقرن الحادي والعشرين وتركز على المنصات الرقمية والتعلم التشاركي. ويتجلى ذلك في رقمنة طريقة الاطلاع على محتوى العديد من الصحف والمجلات المحلية والدولية وغيرها من الموارد.

وفي سنة 2020، نظم "البنك" نحو 50 فعالية، شملت تبادل المعارف، وتسليط الضوء على موضوع معين، وندوات إلكترونية، وجماعات الممارسات المهنية، وجلسات مراجعة الكتب، فضلاً على إعداد نحو 12 مقطع فيديو ترويجي ومعرفي.

6.4 تقييم العمليات

نظراً للقيود التي فرضتها الجائحة سنة 2020، أدخلت وظيفة تقييم العمليات في "البنك" تعديلات مبتكرة على تصاميم وطريقة التقييم القائمة واختبرت مختلف الطرائق لجمع البيانات عن بعد كي تتمكن من تنفيذ برنامج العمل على النحو المخطط له.

وأُنجزت خلال هذه السنة خمسة تقييمات مُرحَّلة من سنة 2019، منها تقييم تنفيذ "استراتيجية الشراكة القُطرية" مع سورينام وتقييم مؤسّسي لتآزر كيانات "مجموعة البنك". وشملت المهام الأخرى التقييم المحوري لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوليف تقييمات البرامج التي تساهم في التكامل الإقليمي في البلدان الأعضاء، والتقييم التوليفي لمنح المساعدة الفنية في مجال المالية الإسلامية. وإضافة إلى ذلك، بدأت "إدارة تقييم العمليات" إجراء تقييمٍ مؤسّسي للكفاءة التشغيلية وتقييمٍ لبرنامج "مجموعة البنك" المتعلق بالأمن الغذائي المندرج في إطار "إعلان جدة" الصادر سنة 2008.

اوخضع للتقييم أيضاً عشرة مشاريع في تسعة بلدان أعضاء، هي الأردن وإندونيسيا وأوغندا وباكستان وبوركينافاسو وتركيا وفلسطين ومصر وموريتانيا. وشملت هذه المشاريع التي خضعت للتقييم مختلف القطاعات قطاعات شتّى هي: الزراعة (مشروع واحد) والتعليم (مشروعان) والطاقة (مشروعان) والصحة (3 مشاريع) والنقل (مشروعان). كذلك، اكتمل إعداد تسعة تقارير لتقييم أداء المشاريع رُحّلت من سنة 2019، ودراستان مستنجَزتان عن "تكلفة أداء الأعمال في البنك" و"التقييم التنظيمي لأداء المركز الدولي للزراعة الملحية"، و29 مذكرة تحقُّقٍ من تقارير اكتمال المشاريع.

وفيما يتعلق بأنشطة التثقيف والتوعية، صدرت سنة 2020 ثمانية أعداد ضمن "سلسلة المعارف"، وأربع "مذكرات تعميمية"، وتسع مقالات إخبارية، وثلاث نشرات إعلانية، وأربع نشرات إخبارية إلكترونية، ونشرة إعلانية ضمن سلسلة "الدروس المستفادة" عن التدخّل الاستعجالي. وفضلاً على ذلك، أُجري استطلاع لتصوُّرات الموظفين عن فعالية تدبير استمرار العمل في "مجموعة البنك". ونُشر شريط فيديو عن تقييم تدخلات "البنك" في مجال المياه والصرف الصحّي.

7.4 الفعالية الإنمائية

الفعالية الإنمائية جانبٌ أساسيٌّ من جوانب "البرنامج الخماسي للرئيس" و"نموذج العمل الجديد"، يحرص على أن يكون لتمويل "مجموعة البنك" للمشاريع تأثير قوي على التقدم الذي تحرزه البلدان الأعضاء في طريق بلوغ "أهداف التنمية المستدامة". وفي هذا الصدد، أعيد تنشيط "الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" ليكون أداة لرصد التقدم المحرز في التنفيذ الفعال لمشاريع "البنك" وبرامجه. ويمثل هذا الرصد جزءاً هامّاً من تحقيق "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس"، اللذين يركزان على بلوغ "أهداف التنمية المستدامة" وسدّ الاحتياجات الخاصة للبلدان الأعضاء.

ويعرِّف "الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" بمساهمات "البنك" في تحقيق النتائج الإنمائية في البلدان الأعضاء باستخدام مجموعة من المؤشرات القطاعية الأساسية المرتبطة بمختلف "أهداف التنمية المستدامة". ويسلّط الضوء أيضاً على الكفاءة التشغيلية والتنظيمية المعتمَدة في "البنك" من أجل التعجيل بتحقيق النتائج على أرض الواقع. وقد خلَص "الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" المنجز سنة 2020 إلى أن "مجموعة البنك"، على الرغم من الصعوبات التي فرضتها الجائحة، تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق النتائج الإنمائية المتوخاة ومساعدة البلدان الأعضاء على بلوغ غايات "أهداف التنمية المستدامة".

8.4 التأثيرات الإنمائية للتمويل الذي يقدمه "البنك"

لقد أحدث التمويل الذي يقدمه "البنك" تأثيراً إيجابياً على حياة الناس في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. فقد كان لعمليات "البنك" التي اكتملت في الآونة الأخيرة التأثيرات التالية:

- بناء أكثر من 5,000 منزل لتوفير المأوى؛
- ريّ نحو 24,000 هكتار من الأراضي للتمكين من استمرار الأنشطة الزراعية؛
- تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بما يزيد على 700 سرير جديد، وإفادة مشاريع صحية أخرى لأكثر من 10 ملايين مريض؛
- بناء نحو 70 مؤسسة تعليمية تضم نحو 2,000 فصل دراسيّ جديد وتقدم الخدمات التعليمية لنحو 90,000 تلميذ؛
- توفير مياه الشرب لنحو 70,000 أسرة، وتحسين خدمات الصرف الصحي لنحو 100,000 أسرة؛

توفير مياه الشرب لنحو

70 000

أسرة، وتحسين خدمات الصرف الصحي لنحو 100,000 أسرة؛

- ربط أكثر من ثمانية ملايين بيت بشبكة الكهرباء بفضل مشاريع محطات توليد الكهرباء التي تنتج مجتمعةً أكثر من 4,000 ميغاواط من الكهرباء، منها ما يقرب من 1,000 ميغاواط من مصادر متجددة، وبناء 4,000 كلم من خطوط توزيع ونقل الكهرباء لوصل هذه البيوت بالكهرباء؛
- تعبيد نحو 800 كلم من الطرق، منها 120 كلم من الطرق السريعة؛
- توسيع الموانئ، وزيادة طاقتها الاستيعابية السنوية بمقدار 110,000 طن؛

"مكّن تمويل البنك الإسلاميّ للتنمية من تنصيب وسائل للتعلّم الإلكترونيّ بمختلف المدارس لفائدة نحو 20,000 تلميذ."

- المساهمة في إيجاد فرص عمل لنحو 150,000 شخص، وإمداد 150,000 شخص آخر بالتدريب المهنيّ والنظاميّ؛
- تنصيب وسائل للتعلّم الإلكترونيّ بمختلف المدارس لفائدة نحو 20,000 تلميذ.

وفضلاً على ذلك، استفاد نحو 55 مليون شخص من مختلف جوانب "برنامج مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ". وكان من بين هذه الجوانب ما يلي:

- تقديم المؤن الغذائية لنحو تسعة ملايين شخص؛
- شراء وتوزيع سبعة ملايين عُدّة اختبار و2.5 مليون طقم أدوات للحماية الشخصية على العاملين في قطاع الصحة؛
- تركيب أكثر من 2,400 وحدة من وحدات العناية المركّزة؛
- إنشاء نحو 1,700 مركز اختبار لمرض فيروس كورونا المستجدّ؛
- تدريب 20,000 عامل في قطاع الصحة على حُسن معالجة المصابين بمرض فيروس كورونا المستجدّ.

وإضافةً إلى ذلك، قُدّم دعم ماليّ خاصّ لنحو 8,000 منشأة صغيرة ومتوسطة من أجل إنقاذ نحو 60,000 فرصة عمل، وحصل 12,000 شخص آخر على تمويل أصغر يمكّنهم من المحافظة على معايشِهم.

9.4 تعزيز إدارة الموارد البشرية في سبيل أداء أمثل

كان أحد الدروس الأساسية المستفادة من الجائحة هو ضرورةُ التكيُّف مع المألوف الجديد المتمثّل في التباعد الجسديّ الذي استلزم العمل عن بعد. وقد أسفر ذلك عن اكتشاف وسائل أخرى يمكن بها إدارة الموارد البشرية، حتى في مرحلة ما بعد الجائحة، وذلك باستخدام الأدوات الرقمية المناسبة. وخلال سنة 2020، أُجريت 52 عملية توظيف جديدة باستخدام الأدوات الرقمية. وسنّ "البنك" أو نقّح العديد من السياسات المتعلقة بالموارد البشرية من أجل رفع الروح المعنوية للموظفين وتحسين تنافسية "البنك" بين أقرانه في المجتمع الإنمائيّ الدوليّ. ونُقحت السياسات المتعلقة بالأبدال والمزايا، وشُرع في تنفيذ عدّة برامج لتدريب الموظفين بغية تعزيز روح المبادرة في "البنك".

وفي سياق "نموذج العمل الجديد للبنك"، جرى تنقيح 70% من الأوصاف الوظيفية وخضع 151 منصباً ذا وصف وظيفيّ معتمد لتقييم وتصنيف مستقلين. وفيما يتعلق بالتعلُّم والتطوير، أُطلقت منصّة للتعلُّم الإلكترونيّ تتيح للموظفين فرصة الاستفادة من 800 دورة تدريبية عبر الإنترنت موزعة على ستة مراكز معرفية هي: تحليل الأعمال، والقيادة، والتطوير المهنيّ، وإدارة المشاريع، وخدمات العملاء، والتكنولوجيا. وشارك الموظفون في نحو 542 دورة تدريبية عبر الإنترنت خلال سنة 2020. وفي إطار هدف الكفاءة المنصوص عليه في "البرنامج الخماسي للرئيس"، أطلق "البنك" برنامجاً لتطوير القيادات يرمي إلى إعداد 200 قائد على مختلف المستويات. وفضلاً على ذلك، انتهى "البنك" من تنفيذ مشروعي "الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بالمواهب" و"الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية" خلال سنة 2020، وكان الهدف منهما توفير خارطة طريق واضحة للتخطيط للمواهب العالية الجودة واستقطابها. وفي إطار الاستراتيجيات الرامية إلى تزويد المهنيين المبتدئين بالخبرة الفنية اللّازمة للتفوق في عالم التنمية الدولية، ثُبّت 16 مهنياً مبتدئاً في مناصب مهنية في "البنك" بعد أن أكملوا تدريبهم.

10.4 تعزيز تكنولوجيات المعلومات من أجل الكفاءة

لقد اقتضى المألوف الجديد التكيُّف مع العمل عن بعد، وهو ما يتطلب زيادة كبيرة في استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات. ولذلك وُسّع نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات ونطاق الدعم ذي الصلة سواءً بمقرّ "البنك" أو بمراكزه الإقليمية. واستُحدِثت عِدَّةُ حلول أساسية لتحسين آليات العمل في مجالات حاسمة، واتُّخِذت معها تدابير أمنية معزّزة. وكان من بينها ما يلي:

- فيما يتعلق بالتعاون في العمل، حُسّنت خاصية الاتصال الهاتفيّ التي ينطوي عليها تطبيق Teams، ووُفّرت خدمات إضافية للمؤتمرات بالفيديو، وعُزِّزت قدرة البنى التحتية من أجل استيعاب الزيادة في العمل عن بعد؛
- فيما يتعلق بالأمن، أُجريت محاكيات منتظمة للمخاطر الأمنية الإلكترونية لتوعية المستخدِمين، وزُوِّدت الأجهزة بخاصيات أمنية إضافية، وحُسّنت خدمات الولوج عن بعد، وعُزِّزت الضوابط الأمنية.
- فيما يتعلق بآليات العمل، وُفّر الولوج الآمن، وفُعّل تطبيق DocuSign من أجل التوقيعات الرقميّة، والتوقيعات الإلكترونية بصيغة PDF.

11.4 خدمات الدعم الإداريّ الأخرى

فيما يتعلق بالأمن، بُذلت الجهود لتوفير كلّ الدعم الإداريّ اللّازم لضمان استمرار عمل "البنك". وجُهِّزت جميع مباني مقرّ "البنك" بنظام آليّ لمراقبة البوّابات لا يقوم على اللمس ويوفّر مستويات عليا من الأمن.

وفي إطار الجهود التي يبذلها "البنك" لتحقيق اللّامركزية وخفض التكاليف، أطلِق نظام "ساب" جديد لإدارة السفر في مهام رسمية لفائدة المراكز الإقليمية خلال هذه السنة. وهذا النظام منصَّةٌ موحَّدة تتيح إمكان الحصول على خدمات جيِّدة من 11 شركة لإدارة السفر و30 شركة طيران. وهو ما يكفل فعالية التكاليف، وتوفير الخدمات الاستعجالية ليل نهار وطوال أيام الأسبوع، والتآزر مع مهام فحص الامتثال لسياسة السفر واستحقاقات التذاكر للموظفين ومَعُوليهم.

وفيما يخص الخدمات الصحية في خضمّ الصعوبات غير المسبوقة الناجمة عن الجائحة هذه السنة، عمل "مركز الخدمات الصحية" على ضمان سلامة الموظفين وتقليل الانقطاع في تقديم خدماته. وكان هناك رصد وثيق للحالة الوبائية في بلد المقر والبلدان المضيفة للمراكز الإقليمية. وفي ظلّ ما اتُّخِذ من تدابير إغلاق شامل وحظر تجوُّل، لجأ "مركز الخدمات الصحية" إلى استخدام الحلول الرقمية المبتكرة لمواصلة تقديم خدماته للموظفين. وشمل ذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية الافتراضية عبر المنصات الإلكترونية للتطبيب عن بعد. وفي المجموع، قُدّمت 2,400 استشارة طبية بواسطة تكنولوجيا التطبيب عن بُعد أحيط فيها الموظَّفون برعاية ممتازة ومريحة. هذه الخدمات قدَّمتها شبكة المستشفيات والعيادات التي تضمّ 58 مستشفى وعيادة متعاقدة مع "مركز الخدمات الصحية"، وتعاقد هذا المركز حديثاً مع خمس مؤسَّسات طبية سنة 2020.

وأعيد تنشيط "تدبير استمرار العمل" بفضل فريق تدخُّل متعدّد الوظائف للعمل على التخفيف من مخاطر الجائحة وتغطية جميع محاور العمل التشغيلية في "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية"، ومن ثم ضمان عدم انقطاع آليات العمل. وظلت "لجنة تدبير استمرار العمل" تنسق مع الهيئات ذات الصلة لإطلاع موظفي "مجموعة البنك" على آخر المستجدّات، وإسداء المشورة لهم بشأن تدابير السلامة والامتثال لقرارات حكومة بلد المقرّ، وإبلاغهم بقرارات هيئة الإدارة المتعلقة بتدابير العمل عن بعد. وعملت "اللجنة" مع الهيئات ذات الصلة على لمّ شمل 179 موظفاً من موظفي "مجموعة البنك" وأفراد أسرهم من 21 بلداً خلال فترة فرض القيود على السفر.

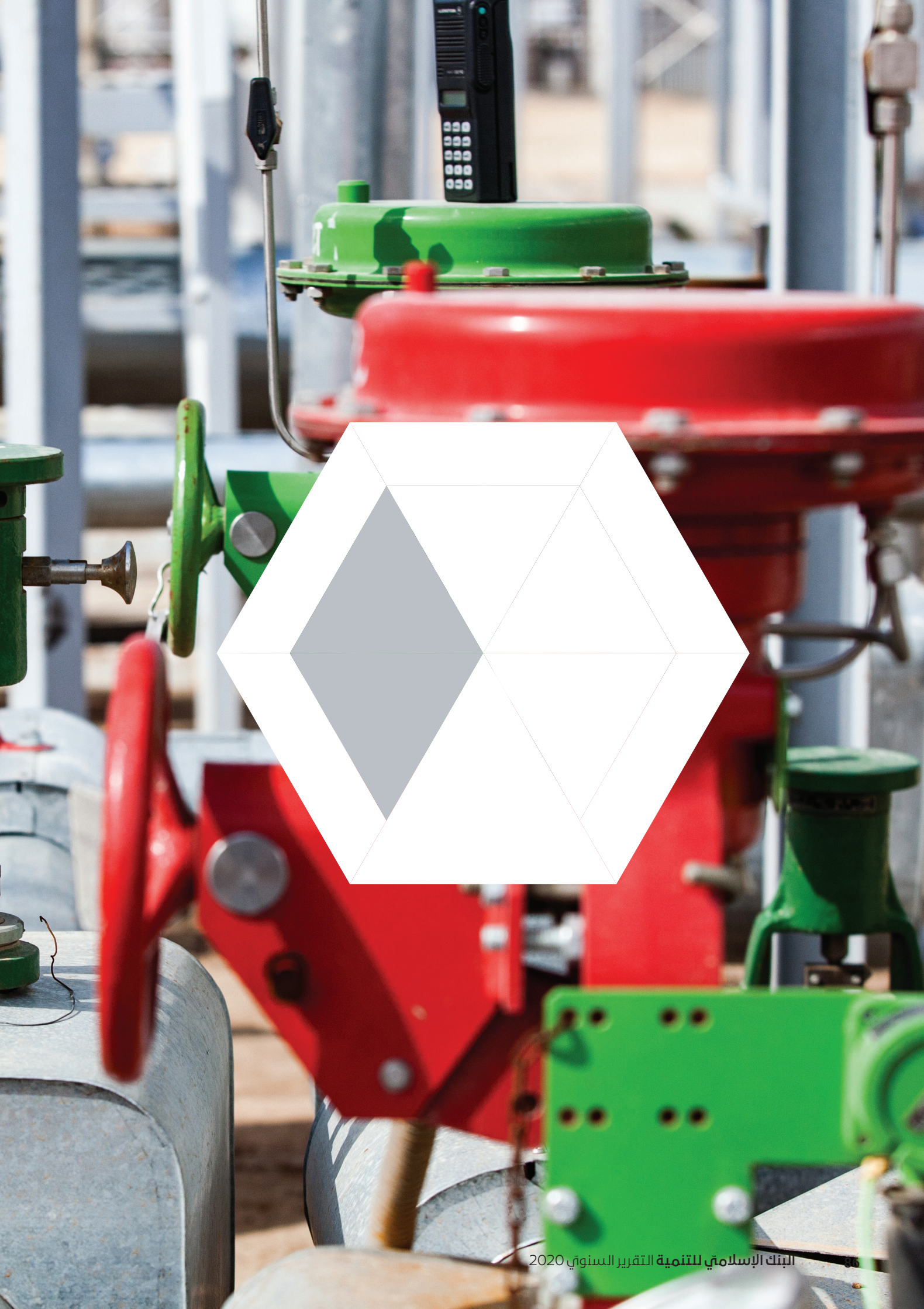

الملاحق 1-5ب

الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعيّ 88

الملحق 2أ: تقرير هيئة الإدارة 91

الملحق 2ب: تقرير تأكيد معقول مستقل حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في التقارير المالية 92

الملحق 2ج: البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل 94

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) 104

الملحق 4: المديرون التنفيذيون والبلدان التي يمثلونها 108

الملحق 5أ: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في البنك الإسلاميّ للتنمية في 31 ديسمبر 2020 109

الملحق 5ب: بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلاميّ للتنمية في 31 ديسمبر 2020 110

الملحق 1

تقرير التدقيق الشرعيّ

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تقرير التدقيق الشرعي (1441/1442هـ)

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمّا بعد،

فإنه تبعاً لما طلبتموه منّا من تقديم تقرير تدقيق شرعي عن نشاط مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية خلال سنة 1441هـ/ 1442هـ، راجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي أجراها البنك الإسلاميّ للتنمية (الموارد المالية العادية)، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك خلال السنة المنتهية في 17 جمادى الأولى 1442هـ (الموافق 31 ديسمبر 2020م). ولقد قمنا بالمراجعة الواجبة لإبداء رأينا في مدى التزام مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلاميّة وبما أصدرناه من فتاوى وقرارات وإرشادات محدَّدة[1].

وتقع مسؤولية التحقق من أنّ مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية تعمل بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلاميّة على عاتق هيئة الإدارة. أما نحن، فتقتصر مسؤوليتنا على إبداء رأي مستقل استناداً إلى مراجعتنا لعمليات مجموعة البنك، وعلى إعداد تقرير لكم في هذا الشأن.

وشملت مراجعتُنا فحص الوثائق والإجراءات الموحَّدة لمجموعة البنك في جميع أنواع العمليات.

وقد خطّطنا ونفّذنا مراجعتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية للحصول على أدلة تكفي للتأكيد بطريقة مقنعة أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلاميّة.

[1] أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم أصحاب السعادة والفضيلة والسماحة والمعالي الدكتور حسين حامد حسان رئيساً، والدكتور عبد الستار أبو غدة نائباً للرئيس، والشيخ عبد الله بن سليمان المنيع عضواً، والشيخ محمد تقيّ العثمانيّ عضواً، والدكتور محمد الروكيّ عضواً، والدكتور محمد الشافعيّ أنطونيو عضواً، وآية الله الشيخ محمد علي تسخيري عضواً.

وفي رأينا:

1. أنّ مجموعة البنك اتخذت الإجراءات اللاّزمة لتنفيذ العقود التي أعدّتها وراجعتها الهيئة.
2. أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار مطابقان للأساس الذي اعتمدناه وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلاميّة.
3. أنّ جميع المكاسب المحققة من معاملات أو بطرائقٍ تحرّمها الشريعة الإسلاميّة يُتخلَّص منها بصرفها في وجوه الخير.
4. أنّ مجموعة البنك لا تُخرِج الزكاة، لأنّ موجوداتها هي من الأموال العامة أو الأموال الوقفية أو من مؤسسات لم تكلِّف مجموعة البنك بإخراج الزكاة عنها. ومن ثم فإنّ أصحاب هذه المؤسسات هم وحدهم المسؤولون عن إخراجها.

نسأل الله العلي القدير أن يَهدي مجموعة البنك سبل الرشاد لما فيه خير الأمة الإسلاميّة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ الدكتور محمد الروكي
عن الهيئة الشرعية

الأستاذ أبو بكر صالح كانتي
مدير قسم الالتزام الشرعي بالإنابة

جدة، في 18 رجب 1442هـ (الموافق 2 مارس 2021م)

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
The Islamic Development Bank Group Shari'ah Board
Conseil de Charia du Groupe de la Banque Islamique de Développement
Approved / معتمد / Approuvé

تقرير هيئة الإدارة عن فعالية الضوابط الرقابية الداخلية على التقرير المالّي الخارجيّ

تضطلع هيئة إدارة "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") بمسؤولية الإعداد والعرض النزيه والسلامة العامة للقوائم المالية المنشورة المتعلقة بالبنك والصناديق الاستئمانية والصناديق الخاصة. وقد أُعِدّت القوائم المالية المتعلقة بالبنك والصناديق الاستئمانية والصناديق الخاصة طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية".

وهذه القوائمُ الماليةُ راجعتْها شركةُ المراجعة المستقلّة، "إرنست أند يونغ"، التي مُنِحت إمكان الاطّلاع غير المقيَّد على جميع السجلّات المالية والبيانات ذات الصلة. وترى هيئة الإدارة أن جميع الإقرارات المقدَّمة للمراجع الخارجيّ خلال مراجعته كانت صحيحة ومناسبة. وتوجَد تقارير المراجعين الخارجيين مرفقةً بالقوائم المالية المراجَعة.

وهيئةُ الإدارة مسؤولةٌ عن وضع واستبقاء ضوابط رقابية داخلية فعالة على التقرير المالّي الخارجيّ طبقاً لأساس المحاسبة. وينطوي نظام الرقابة الداخلية على آليات وإجراءات رصد تُتَّخَذ لتصحيح ما يُكتَشَف من نقائص. وتُخضع هيئةُ الإدارة والمراجعةُ الداخليةُ الضوابط الرقابية الداخلية على التقرير المالّي الخارجيّ لفحص واختبار مستمرين وتنقّحها كلما اقتضى الأمر ذلك. وترى هيئة الإدارة أن هذه الضوابط الرقابية تعزّز سلامة ومصداقية القوائم المالية.

والرقابة الداخلية على التقرير المالّي قد لا تتمكّن، بسبب قيودها المتأصلة فيها، من منع أو اكتشاف البيانات المغلوطة. وفضلاً على ذلك، يمكن أن تتغير فعالية نظام الرقابة الداخلية بمرور الوقت. ومن ثم، لا يمكن لنظام رقابة داخلية فعّال أن يوفر إلاّ تأكيداً معقولاً، وغير مطلق، بخصوص إعداد وعرض القوائم المالية.

وقد استحدث مجلس المديرين التنفيذيين لجنة المراجعة لمساعدة مجلس المديرين التنفيذيين على أمور، منها الاضطلاع بمسؤوليته الرقابية عن سلامة السياسات والممارسات المحاسبية وفعالية الضوابط الرقابية الداخلية للبنك، وصناديقه الاستئمانية والخاصة. وتساعد لجنة المراجعة، التي تتألف من أعضاء يختارهم مجلس المديرين التنفيذيين، هذا المجلس على الوفاء بمسؤولياته الرقابية عن القوائم المالية وعملية رفع التقارير في البنك، وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية والاستنتاجات الأساسية. وتجتمع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين دوريّاً مع هيئة الإدارة في سبيل فحص ورصد القضايا ذات الأهمية المالية أو المحاسبية أو المتعلقة بالمراجعة. ويجتمع المراجعون الخارجيون والمراجعون الداخليون بانتظام مع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين من أجل بحث مدى كفاية الضوابط الرقابية الداخلية على التقرير المالّي وأيّ مسألة أخرى قد تتطلب انتباه لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

واستند تقييم البنك لفعالية الضوابط الرقابية الداخلية إلى المعايير المحَّددة في وثيقة "الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل" (2013) الصادرة عن "لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي". وبناءً على نتائج هذا التقييم، تؤكّد هيئة الإدارة أن البنك والصناديق الخاصة والصناديق الاستئمانية قد حافظت على ضوابط رقابية داخلية فعالة على تقريرها المالّي الوارد في القوائم المالية في 31 ديسمبر 2020. ولا تعلم هيئة الإدارة بأيّ ضعف كبير في الرقابة يمكن أن يؤثر على مصداقية القوائم المالية لسنة 2020.

وكما أبدى المراجع الخارجيّ رأيه في نزاهة القوائم المالية لسنة 2020، فكذلك أجرى تقييماً مستقلاً لفعالية الرقابة الداخلية للبنك والصناديق الخاصة والصناديق الاستئمانية على التقرير المالّي في 31 ديسمبر 2020. ورأيُه في هذا الشأن معروضٌ على حدة في هذا التقرير السنويّ.

التوقيع

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية

الدكتور ضمير إقبال
نائب الرئيس في المالية وكبير المسؤولين الماليين

الملحق 2ب

تقرير تأكيد معقول مستقل حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في التقارير المالية

تقرير تأكيد معقول مستقل حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في التقارير المالية

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الاسلامي للتنمية
جدة
المملكة العربية السعودية

النطاق

قام البنك الاسلامي للتنمية ("البنك") بتعييننا لتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2020م بناء على الضوابط المحددة في نظام الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل 2013م الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("الإطار" أو "إطار كوسو") وهو إطار معروف دولياً وأحد الأطر المطبقة على نطاق كبير.

مسؤوليات الإدارة

إن الإدارة مسئولة عن تطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلية ذي فعالية في التقارير المالية. تتضمن هذه المسئولية: تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل خالية من تحريف جوهري، سواء كانت ناتجة عن غش او خطأ، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة، وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف.

الاستقلالية ومراقبة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير قواعد وسلوك آداب المهنة الدولي للمحاسبين والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة 1، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة، بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مسئوليات المراجع المستقل

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية حول التقارير المالية بناء على إجراءاتنا.

تم تنفيذ ارتباطنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ("3000") "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد. يتطلب هذا المعيار منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول، من كافة النواحي الجوهرية، إذا كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً وتتم المحافظة عليه في التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد المعقول الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، وتقييم مخاطر وجود قصور جوهري، ويتضمن كذلك اختبار وتقييم تصميم ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في التشغيل بناءً على المخاطر التي جرى تقييمها. كما يتضمن تنفيذ إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في ظل الظروف. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول لإبداء رأينا.

القيود المتأصلة

إن نظام الرقابة الداخلية بشأن التقارير المالية للمنشأة عبارة عن إجراءات تم تصميمها لتقديم تأكيد معقول بخصوص موثوقية التقارير المالية واعداد القوائم المالية لأغراض خارجية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. يتضمن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية تلك السياسات والإجراءات (1) التي تتعلق بالحفاظ على سجلات ذات تفاصيل معقولة ودقيقة وتعكس بشكل عادل المعاملات وعمليات استبعاد الموجودات لهذه المنشأة (2) تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات مسجلة بحسب أهميتها لإعداد قوائم مالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وأن استلامات ومصروفات المنشأة تم عملها وفقاً لتفويض الإدارة في المنشأة ، (3) تقديم تأكيد معقول بخصوص الحماية من أو في التحديد في الوقت الملائم أي استحواذ او استخدام أو استبعاد غير مفوض لموجودات المنشأة قد يكون له تأثير جوهري على القوائم المالية.

وبسبب القيود المتأصلة، قد لا يقوم نظام الرقابة الداخلية حول التقارير المالية بالحماية من أو اكتشاف التحريفات. كما تخضع توقعات أي تقييم لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في الفترات المستقبلية إلى خطر أن الرقابة الداخلية قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو انخفاض درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

الرأي

افي رأينا، احتفظ البنك، من كافة النواحي الجوهرية، بنظام رقابة داخلية فعال حول التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2020م بناءً على المعايير المحددة في إطار كوسو.

لفت انتباه

نلفت الانتباه إلى النقاط التالية التي لا تمثل قصور جوهري لكن الهدف من هذه المجالات هو التحسين الذي يتطلب اهتماماً من الإدارة.

- إن إطار خطة البدلاء الرسمية شيء أساسي لاستمرارية عمليات البنك.
- تحديد الادوار والمسئوليات بشكل واضح تجاه إدارة مخاطر الاحتيال من ناحية الملكية والمراقبة.
- ألية للإفصاح عن الهدايات التي يتم استلامها / او تقديمها بواسطة الموظفين للتأكد من الالتزام بسياسة البنك الاسلامي للتنمية المتعلقة بالهدايا بهدف الحفاظ على الشفافية في انجار الأعمال وعمليات المشتريات.

عن ارنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
ترخيص رقم 356

6 يوليو 2021م
26 ذو القعدة 1442هـ

جـدة

شركة ارنست ويونغ وشركاهم محاسبون قانونيون
ترخيص مهني رقم ٤٥
PROFESSIONAL LICENCE No. 45
ERNST & YOUNG & Co. PUBLIC ACCOUNTANTS

الملحق 2ج

البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الاسلامي للتنمية
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية ("البنك") والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2020م ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم البنك أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية جنباً إلى جنب المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية السائدة في منطقة العمل المحلية، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

محاور المراجعة الرئيسية

محاور المراجعة الرئيسية هي الأمور - التي برأينا المهني - الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م. وهذه المحاور تم بحثها ضمن سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي سياق تكوين رأينا بهذا الخصوص، ولا نقدم رأياً مستقلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاور ضمن ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المحاور الرئيسية. وبناءً عليه تضمنت مراجعتنا أداء الإجراءات التي صُممت للاستجابة مع تقييمنا لمخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية. تُقدم نتائج إجراءات مراجعتنا - بما في ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها لمعالجة المحاور أدناه - أساساً لرأي المراجعة الخاص بنا حول القوائم المالية المرفقة.

محاور المراجعة الرئيسية	كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات الخزينة وموجودات المشاريع كما في 31 ديسمبر 2020م، بلغ إجمالي موجودات الخزينة وموجودات المشاريع للبنك مبلغ 7,493مليون دينار إسلامي ومبلغ 15,600 مليون دينار اسلامي على التوالي مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 16,4 مليون دينار إسلامي على التوالي تم الاحتفاظ به. اعتبرنا هذا كأمر مراجعة نظراً لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن أحكاماً جوهرية من الإدارة، وهذا له تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك. كما أدت جائحة كوفيد 19 إلى عدم تيقن عالي حول الوضع الاقتصادي الكلي وبالتحديد زيادة مستويات الحكم المطلوبة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تضمنت مجالات الحكم الرئيسية ما يلي: 1. 1تصنيف التعرض للمخاطر ضمن مراحل كالمرحلة الاولى والثانية والثالثة بناء على تحديد: (أ) التعرض لمخاطر الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و (ب) التعرضات التي أدت إلى انخفاض القيمة / التعثر بشكل فردي. طبق البنك أحكاماً إضافية لتحديد وتقدير احتمالية المقترضين الذين تعرضوا لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. 2. إن الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمال التعثر، والخسارة من التعثر، ومخاطر التعثر تتضمن على سبيل المثال لا الحصر تقييم الوضع المالي للطرف المقابل، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والافتراضات المتطورة والمستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المتعلقة بها والترجيحات المعنية للاحتمالات المتوقعة. 3. إن الحاجة لتطبيق تعديلات لاحقة على النموذج باستخدام حكم من خبير ائتماني لبيان عوامل الخطر ذات الصلة قد لا يمكن تحديدها في نموذج خسائر الائتمان.	• طبق البنك متطلبات وارشادات معيار المحاسبة المالية (3) " انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات ذات المخاطر العالية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، اعتباراً من 1 يناير 2020م، لتقييم مخاطر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات الخزينة وموجودات المشاريع. • لقد قمنا بفهم إجراءات الإدارة وطريقة تقييم الانخفاض في قيمة موجودات الخزينة وموجودات المشاريع بما في ذلك نموذج التصنيف الداخلي للبنك وسياسة مخصص الانخفاض في القيمة، وطريقة تصنيف خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك التعزيزات التي تم عملها في جائحة كوفيد 19. • قمنا بتقييم تصميم وتطبيق وكذلك فحص الكفاءة التشغيلية للضوابط الرقابية الرئيسية (بما في فيها تقنية المعلومات وتطبيق الضوابط الرقابية) على: ○ أنظمة تقنية المعلومات والتطبيقات التي تتعلق بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة. ○ إجراءات التصنيف بما فيها الحوكمة والرقابة على النموذج والتحقق منها (حيثما ينطبق) بما في ذلك الموافقة على الافتراضات الرئيسة والتعديلات اللاحقة على النموذج، إن وجدت، ○ تصنيف المقترضين ضمن مراحل متنوعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الملائم وتحديد التعثر / التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي، ○ تكامل بيانات المدخلات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. • لعينة من الاطراف المقابلة: ○ التصنيفات الداخلية التي حددتها الإدارة، بناءً على النماذج الداخلية للبنك، وأخذنا تلك التصنيفات المحددة في الاعتبار مقابل ظروف السوق الخارجية ومدى توفر معلومات الصناعة، وبالتحديد بالرجوع إلى تأثيرات جائحة كوفيد 19، وقدرنا انها متوافقة مع التصنيفات المستخدمة كمدخلات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. ○ مراحل خسائر الائتمان المتوقعة التي حددتها الإدارة، ○ إجراءات الإدارة في احتساب خسائر الائتمان المتوقع.

الملحق 2ج

البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(تتمة)

محاور المراجعة الرئيسية	كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
إن تطبيق مثل هذه الاحكام، وتحديداً في ضوء الجائحة العالمية، أدى إلى ظهور تقديرات عدم تأكد أكبر حيال خسائر الائتمان المتوقعة وبالتالي أثرت على مخاطر المراجعة ذات الصلة كما في 31 ديسمبر 2020م. الرجاء الرجوع إلى الإيضاح 3 ضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة المتعلق بالانخفاض في قيمة موجودات الخزينة وموجودات المشاريع بما في ذلك الإفصاح عن التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية الجوهرية المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة موجودات الخزينة وموجودات المشاريع، ومنهجية تقييم الانخفاض في القيمة المطبقة من قبل البنك، والإيضاح 14 الذي يتضمن الافصاح عن الانخفاض في القيمة مقابل موجودات الخزينة وموجودات المشاريع، والإيضاح 31 لمزيد من التفاصيل حول تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي أخذت في الاعتبار لتحيد خسائر الائتمان المتوقعة.	• لقد فحصنا مدى ملاءمة المعايير الخاصة بالبنك في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد التعرض لـ "التعثر" و"الانخفاض في القيمة بشكل فردي"، وتصنيفاتها على مراحل. إضافة إلى ذلك، بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم مدى كفاية تصنيف المراحل للبنك بما في ذلك بالتحديد الاطراف في الدول التي تأثرت بشكل كبير بجائحة كوفيد 19. • قمنا بتقييم العوامل النوعية التي أخذها البنك في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات لاحقة على النموذج وذلك نظراً للقيود على البيانات والنموذج. وفي الحالات التي تم فيها تطبيق تعديلات لاحقة على النموذج، قمنا بتقييمها وإجراءات الحوكمة المتعلقة بها. • قمنا بتقييم معقولية الافتراضات الأساسية التي طبقها البنك في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية وبالتحديد أخذ عدم التيقن والتقلبات في الاعتبار ضمن السيناريوهات الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد 19. • قمنا بفحص مدى اكتمال ودقة البيانات التي تتعلق باحتسابات خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020م. • وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باشراك متخصصين لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية الترجيحات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج (إن وجدت). • وقمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية.

محاور المراجعة الرئيسية	كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
تقييم الاستثمارات غير المتداولة في أسواق نشطة تتكون الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من أدوات الدين وادوات حقوق الملكية. تقاس هذه الادوات بالقيمة العادلة وتدرج تغيرات القيمة العادلة المقابلة غير المحققة في الدخل الشامل الآخر. يتم تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات المالية من خلال تطبيق طرق تقييم والتي عادة ما تتضمن ممارسة احكام من الإدارة واستخدام افتراضات وتقديرات. يتواجد عدم التأكد من التقديرات لتلك الادوات غير المتداولة في سوق نشط (غير مدرجة) عندما تستخدم أساليب النموذج الداخلي: • مدخلات تقييم جوهرية يمكن ملاحظتها (أي المستوى 2 من الاستثمارات)، و • مدخلات تقييم جوهرية لا يمكن ملاحظتها (أي المستوى 3 من الاستثمارات). يعتبر عدم التأكد من التقديرات عالياً تحديداً للاستثمارات ضمن المستوى الثالث. أدى كل من توقف الأعمال والآثار الاقتصادية لـ كوفيد 19 إلى زيادة درجة عدم التأكد من التقديرات للقيمة العادلة للاستثمارات غير المتداولة. كما في 31 ديسمبر 2020م، احتفظ البنك بمبلغ 92,8 مليون ريال سعودي من الاستثمارات غير المتداولة. تم اعتبار تقييم البنك للأدوات المالية غير المتداولة ضمن الفئتين (2) و(3) كأمر مراجعة رئيس نظراً لدرجة التعقيد في تقييم هذه الاستثمارات وأهمية الأحكام والتقديرات التي قامت بعملها الإدارة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3 حول القوائم المالية بخصوص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاح 3 الذي يبين منهجية تقييم الاستثمارات التي استخدمها البنك والأحكام والتقديرات الجوهرية.	قمنا بتقييم وفحص تصميم وتطبيق كفاءة الضوابط الرقابية الرئيسية في التشغيل في: • إجراءات الإدارة في تنفيذ تقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي لا يتم تداولها في سوق نشط، و • تكامل معلومات وبيانات محفظة الاستثمارات المحتفظ بها. قمنا بتقييم طرق التقييم والمدخلات ومعقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. كما فحصنا تقييماً لعينة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير متداولة في سوق نشط. وكجزء من إجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقييم المدخلات الرئيسية المستخدمة في تقييم البيانات المقارنة للمنشأة وخصومات السيولة ومقارنتها بالبيانات الخارجية. قمنا بتقييم مدى كفاية افصاح التسلسل الهرمي للأدوات المالية وأخذنا في الاعتبار الافصاحات ذات الصلة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية.

الملحق 2ج

البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
(تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2020م

تتكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2020م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للبنك لسنة 2020م متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وللقيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مُحرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد البنك للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة البنك والمكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في البنك.

سؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى لكنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، منفردة أو مجتمعة، إن كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني طيلة المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- اتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكبر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث أن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تضليل أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي نفذتها الإدارة

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا. إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفق مبدأ الاستمرارية
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بنطاق العمل المخطط له للمراجعة وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددناها أثناء المراجعة التي قمنا بها.

سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة - حيثما اقتضى الأمر.

وبناءً على ما تم ابلاغه للمكلفين بالحوكمة، فإننا حددنا الأمور ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية وبالتالي تم تضمينها ضمن محاور المراجعة الرئيسية. إننا نبين في تقريرنا تلك المحاور ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الافصاح العلني عن أي منها، أو في حالات نادرة جداً - إذا قررنا أنه يجب عدم التصريح عن أمر ما في تقريرنا بسبب النتائج السلبية الناجمة عن ذلك والتي قد يؤثر الإفصاح عنها على المصالح العامة.

عن ارنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
ترخيص رقم 356

6 يوليو 2021م
26 ذو القعدة 1442هـ

جدة

شركة ارنست ويونغ وشركاهم محاسبون قانونيون
ترخيص مهني رقم ٤٥
PROFESSIONAL LICENCE No. 45
ERNST & YOUNG & Co. PUBLIC ACCOUNTANTS

الملحق 2ج

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2020م	في 31 ديسمبر 2019م
نقد وما في حكمه	4	363.923	854.174
ودائع سلع بالمرابحة	5	5.320.823	4.424.022
استثمارات في الصكوك	6	1.466.183	1.724.211
تمويل بالمرابحة	7	325.892	343.698
موجودات الخزينة		**7.476.821**	**7.346.105**
موجودات استصناع	9	7.955.365	7.378.187
مضاربة مقيدة	10	732.834	849.606
بيع آجل	11	2.225.787	1.906.569
موجودات إجارة	12	2.826.878	2.845.652
قروض (قرض)	13	1.779.003	1.781.830
موجودات المشاريع		**15.519.867**	**14.761.844**
استثمارات في رأسمال الشركات	15	454.723	541.130
استثمار في الشركات الزميلة	16	728.904	756.875
استثمارات أخرى		55.394	55.161
موجودات الاستثمار		**1.239.021**	**1.353.166**
ممتلكات ومعدات وموجودات غي ملموسة		53.754	53.464
موجودات اخرى	17	132.474	59.310
مجموع الموجودات		**24.421.937**	**23.573.889**
المطلوبات			
الصكوك المصدرة القائمة	18	14.307.777	12.181.904
مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة	19	308.962	1.613.652
وكالة مستحقة لـ:	20	347.221	361.763
مطلوبات أخرى	21	343.416	351.315
مجموع المطلوبات		**15.307.376**	**14.508.634**
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	23	5.940.601	5.785.122
احتياطيات	24	3.057.744	3.139.738
صافي الدخل للسنة		116.216	140.395
مجموع حقوق الأعضاء		**9.114.561**	**9.065.255**
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**24.421.937**	**23.573.889**
حسابات استثمار مقيدة	29	78.190	80.921

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 2ج

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2020م	في 31 ديسمبر 2019م
الدخل / (الخسارة) من:			
ودائع سلع بالمرابحة		71.666	108.017
استثمارات في الصكوك	6	57.587	60.095
تمويل بالمرابحة		10.752	13.037
موجودات الخزينة		**140.005**	**181.149**
موجودات استصناع		260.822	244.784
مضاربة مقيدة		25.160	32.444
بيع آجل		71.097	63.687
موجودات إجارة، بعد خصم استهلاك موجودات الإجارة	12.4	68.346	83.762
قروض (قرض)		9.658	11.836
موجودات المشاريع		**435.083**	**436.513**
استثمارات في رأسمال الشركات		8.148	18.078
استثمار في الشركات الزميلة	16	(10.560)	(29.418)
استثمارات أخرى		1.173	864
موجودات الاستثمار		**(1.239)**	**(10.476)**
خسائر تحويل عملات أجنبية		(1.253)	(2.452)
أرباح من مقايضات التحوط	21	13.522	10.365
أخرى		6.661	6.684
دخل آخر		**18.930**	**14.597**
مجموع الدخل		**592.779**	**621.783**
تكاليف تمويل	18, 19, 20, 21	(277.702)	(296.195)
مخصص انخفاض القيمة	14	(29.769)	(28.739)
صافي الدخل قبل مصاريف العمليات		**285.308**	**296.849**
مصاريف إدارية	25	(163.145)	(148.271)
استهلاك / إطفاء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(5.947)	(8.183)
مجموع مصاريف العمليات		**(169.092)**	**(156.454)**
صافي الدخل للسنة		**116.216**	**140.395**

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 2ج

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	Reserves				مجموع الاحتياطيات	صافي الدخل	مجموع حقوق الأعضاء
			الاحتياطي العام	احتياطي القيمة العادلة	التزامات صندوق التقاعد والرعاية الطبية	احتياطيات أخرى			
الرصيد في 1 يناير 2020م		**5.595.416**	**2.878.346**	**255.381**	**(47.554)**	**(25.347)**	**3.060.826**	**83.903**	**8.740.145**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	189.706	-	-	-	-	**-**	-	**189.706**
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		-	-	70.281	-	-	70.281	-	**70.281**
خسائر اكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والرعاية الطبية	22	-	-	-	(60.642)	-	(60.642)	-	**(60.642)**
احتياطي محاسبة التحوط	21	-	-	-	-	(541)	(541)	-	**(541)**
حصة من استثمارات في حركة احتياطي الشركات الزميلة	16	-	-	-	-	(1.497)	(1.497)	-	**(1.497)**
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	140.395	**140.395**
محول إلى الاحتياطي العام	24	-	83.903	-	-	-	83.903	(83.903)	**-**
تخصيص المنح	24	-	(12.592)	-	-	-	(12.592)		**(12.592)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019م تعديل مقابل خسائر الائتمان - معيار المحاسبة المالية (30) (إيضاح 14)		**5.785.122** -	**2.949.657** (64.263)	**325.662** -	**(108.196)** -	**(27.385)** -	**3.139.738** (64.263)	**140.395** -	**9.065.255** **(64.263)**
الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2020م بعد تعديل معيار المحاسبة المالية (30)		**5.785.122**	**2.885.394**	**325.662**	**(108.196)**	**(27.385)**	**3.075.475**	**140.395**	**9.000.992**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	155.479	-	-	-	-	-	-	**155.479**
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		-	-	(46.658)	-	-	(46.658)	-	**(46.658)**
خسائر اكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والرعاية الطبية	22	-	-	-	(45.169)	-	(45.169)	-	**(45.169)**
احتياطي محاسبة التحوط	21	-	-	-	-	(3.026)	(3.026)	-	**(3.026)**
حصة من استثمارات في حركة احتياطيات الشركات الزميلة	16	-	(20.443)	-	-	(31.974)	(52.417)	-	**(52.417)**
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	116.216	**116.216**
محول غلى الاحتياطي العام	24	-	140.395	-	-	-	140.395	(140.395)	**-**
تخصيص المنح	24	-	(10.856)	-	-	-	(10.856)	-	**(10.856)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2020م		**5.940.601**	**2.994.490**	**279.004**	**(153.365)**	**(62.385)**	**3.057.744**	**116.216**	**9.114.561**

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.11

الملحق 2ج

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2020م	في 31 ديسمبر 2019م
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي الدخل للسنة		116,216	140,395
تعديلات للبنود غير النقدية:			
استهلاك / إطفاء		5,947	8,183
الخسارة من الاستثمار في الشركات الزميلة	16	10,560	29,418
خسائر ائتمانية مقابل موجودات مالية	14	29,769	28,739
أرباح القيمة العادلة غير المحققة من الصكوك	6	(5,154)	(5,694)
اطفاء دخل آخر		(567)	(567)
خسائر تحويل عملات أجنبية		1,253	2,452
خسائر / (أرباح) من استبعاد استثمار في رأسمال الشركات		3,928	(902)
الدخل من العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات		**161,952**	**202,024**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
موجودات استصناع		(703,639)	(713,360)
مضاربة مقيدة		83,683	28,792
بيع آجل		(350,049)	(316,162)
موجودات إجارة		(67,330)	(126,903)
قروض (قرض)		18,366	26,504
موجودات أخرى		(59,238)	11,680
مطلوبات أخرى		(50,339)	(154,069)
ودائع سلع بالمرابحة		(1,050,771)	(230,297)
تمويل بالمرابحة		11,517	(38,793)
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات		**(2,005,848)**	**(1,310,584)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
استحواذ على استثمارات في الصكوك	6	(164,289)	(227,568)
حصيلة استبعاد / استرداد استثمارات في الصكوك	6	368,305	171,388
استحواذ على استثمارات رأسمال الشركات	15	-	(8,349)
حصيلة استبعاد استثمارات في رأسمال الشركات واستثمارات أخرى		34,734	3,821
استحواذ على استثمارات أخرى		(12,852)	(5,348)
استحواذ / زيادة حصة في الشركات الزميلة	16	(48,618)	(66,744)
توزيعات أرباح من الشركات الزميلة	16	577	1,328
حصيلة سداد رأسمال / استبعاد استثمار في الشركات الزميلة 16	16	2,947	33,442
إضافات لممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(6,237)	(4,999)
صافي النقد من / (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		**174,567**	**(103,029)**
زيادة في رأس المال المدفوع		155,479	189,706
تخصيص المنح	24	(10,856)	(12,592)
حصيلة إصدار الصكوك		3,991,039	3,372,412
استرداد الصكوك		(1,491,011)	(2,899,552)
مطلوبات ودائع سلع مشتراة بالمرابحة		(1,308,676)	833,095
استرداد وكالة (مستحقة لـ)		(86)	(28,946)
صافي النقد من أنشطة التمويل		**1,335,889**	**1,454,123**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(495,392)	40,510
فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه		5,141	(1,861)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		854,174	815,525
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**4**	**363,923**	**854,174**

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الاسلامي للتنمية
جدة
المملكة العربية السعودية

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة لصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الصندوق") - البنك الإسلامي للتنمية كما في 31 ديسمبر 2020م والقوائم ذات الصلة للأنشطة والتغيُّرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إنَّ هذه القوائم المالية وتعهُّد الصندوق للعمل وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة الصندوق. وإنَّ مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استنادًا إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها.

تمَّت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتتطلبُ تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من تحريف جوهري. تشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العيّنة، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامَّة المطبَّقة من قِبل الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. ونعتقد أنَّ مراجعتنا توفر أساسًا معقولًا لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أنَّ القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2020م ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها من قِبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص 356

30 مايو 2021م
18 شوال 1442هـ

جدة

شركة إرنست ويونغ وشركاهم محاسبون قانونيون
ترخيص مهني رقم ٤٥
ERNST & YOUNG & Co. PUBLIC ACCOUNTANTS
PROFESSIONAL LICENCE No. 45

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م

(جميع المبالغ مُقرَّبة إلى أقرب آلاف بالدولار الأمريكي ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2020م	31 ديسمبر 2019م
الموجودات			
موجودات الخزينة			
النقد وما في حكمه	5	**105.951**	62.631
ودائع سلع بالمرابحة	6	**240.521**	237.526
استثمارات في الصكوك	7	**91.146**	100.945
المرابحة المجمّعة	8	**2.651**	4.471
موجودات استثمارات			
مشاريع بيع بالتقسيط	9	**5.276**	5.261
الإجارة المجمّعة	10	**2.983**	2.890
رأسمال الشركات	11	**27.119**	31.259
استثمارات في صناديق	12	**68.644**	93.519
شركات زميلة	13	**154.522**	157.609
قروض	14	**178.331**	180.585
موجودات أخرى		**14.115**	19.961
موجودات ثابتة		**24.321**	25.889
مجموع الموجودات		**915.580**	922.546
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	15	**96.317**	57.463
مجموع المطلوبات		**96.317**	57.463
صافي الموجودات		**819.263**	865.083
ممثلة في:			
أصل مبلغ صندوق الوقف		**1.069.852**	1.071.460
المعونة الخاصة		**(428.920)**	(386.962)
الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموًا		**178.331**	180.585
مجموع الأموال		**819.263**	865.083

تُشكِّل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) قائمة الأنشطة والتغيُّرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

(جميع المبالغ مُقرَّبة إلى أقرب آلاف بالدولار الأمريكي ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	إيضاحات	2020م				2019م
		أصل مبلغ صندوق الوقف	المعونة الخاصة	الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموًا	المجموع	المجموع
قائمة الأنشطة						
الدخل / (الخسارة) من:						
موجودات الخزينة						
ودائع سلع بالمرابحة					4.716	3.158
استثمارات في الصكوك	7				4.365	5.584
موجودات استثمارات						
الإجارة المجمّعة					24	906
استثمارات في صناديق					1.291	1.048
شركات زميلة	13				1.509	9.546
أخرى					2.805	4.295
					14.710	**24.537**
أرباح تحويل عملات أجنبية					2.531	437
الدخل قبل مخصص الانخفاض في القيمة					**17.241**	**24.974**
مخصص الانخفاض في القيمة	17				(9.370)	(6.456)
صافي الدخل العائد		**-**	**-**	**-**	**7.871**	**18.518**
توزيع صافي الدخل العائد		1.574	6.297	-	-	-
تبرعات للمعونة الخاصة		-	-	-	-	7.066
معونة فنية مالية إسلامية من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية		-	2.174	-	2.174	362
إيرادات غير متفقة مع الشريعة مُحوَّلة من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية		85	341	-	426	435
مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية في منح مساعدات فنية وبرنامج المنح الدراسية	18	-	14.894	-	14.894	17.466
الدخل قبل المنح ومصاريف البرامج		**1.659**	**23.706**	**-**	**25.365**	**43.847**
منح القضايا	19	-	(28.055)	-	(28.055)	(28.465)
مصروفات البرامج	19	-	(20.706)	-	(20.706)	(25.653)
صافي العجز للسنة		**1.659**	**(25.055)**	**-**	**(23.396)**	**(10.271)**

قائمة التغيُّرات في صافي الموجودات						
صافي الموجودات في 1 يناير		1.071.460	(386.962)	180.585	865.083	938.857
صافي الفائض / (العجز) للسنة		1.659	(25.055)	-	(23.396)	(10.271)
التزام برنامج التقاعد	16	-	(6.088)	-	(6.088)	(7.947)
احتياطي القيمة العادلة واحتياطيات أخرى		(3.267)	(13.069)	-	(16.336)	471
مساهمة من الحساب الخاص في برنامج الدول الأعضاء الأقل نموًا إلى صندوق برامج المعونة الخاصة		-	2.254	(2.254)	-	-
مساهمة في صندوق وقف العلم والتقنية والابتكار	20	-	-	-	-	(50.000)
تحويل عملات أجنبية		-	-	-	-	(6.027)
صافي الموجودات في 31 ديسمبر 2020م		**1.069.852**	**(428.920)**	**178.331**	**819.263**	**865.083**

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) قائمة الأنشطة والتغيُّرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

(جميع المبالغ مُقرَّبة إلى أقرب آلاف بالدولار الأمريكي ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	إيضاحات	2020م	2019م
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي العجز للسنة		**(23.396)**	**(10.271)**
تعديلات لتسوية صافي العجز مع صافي النقد المُستخدَم في أنشطة العمليات			
استهلاك		1.569	1.732
مخصص انخفاض القيمة	17	9.370	6.456
حصة من ربح (خسارة) في شركات زميلة، صافي		2.345	(5.983)
ربح من استبعاد جزافي لشركات زميلة		(338)	(134)
الحركة في عجز التقاعد	16	(6.088)	(7.947)
تحويل عملات أجنبية		2.827	(6.419)
التغيُّرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
المرابحة المجمّعة		1.820	18
مشاريع بيع بالتقسيط		(15)	(906)
الإجارة المجمّعة		(93)	15.726
قروض		2.254	11.414
موجودات أخرى		5.847	(8.234)
مستحقات ومطلوبات أخرى		38.854	(3.905)
صافي النقد من / (المُستخدَم في) العمليات		**34.956**	**(8.453)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
صافي الحركة في ودائع سلع		(2.995)	(61.720)
إضافات لاستثمارات في الصكوك	7	-	(12.000)
استرداد استثمارات في الصكوك	7	9.337	20.853
إضافات لاستثمارات في رأسمال الشركات	11	(1.285)	-
إضافات لاستثمارات في صناديق	12	(36)	(11.405)
استبعاد استثمارات في الصناديق	12	2.263	8.567
توزيعات أرباح من شركات زميلة	13	1.080	1.478
صافي النقد من / (المُستخدَم في) أنشطة الاستثمار		**8.364**	**(54.227)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مساهمة في صندوق وقف العلم والتقنية والابتكار	20	-	(50.000)
النقد المُستخدَم في أنشطة التمويل		**-**	**(50.000)**
صافي التغيُّر في النقد وما في حكمه		43.320	(112.680)
النقد وما في حكمه في 1 يناير		62.631	175.311
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	5	**105.951**	**62.631**

الملحق 4

المديرون التنفيذيون والبلدان التي يمثلونها

الاسم	الجنسية	الدول الممثلة
سعادة الأستاذ عبد الغني أحمد محمد الفطيسي	ليبيا	ليبيا
سعادة الأستاذ بُلَند أقسو	تركيا	تركيا
سعادة الدكتور عباس معمار نجاد	إيران	إيران
سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي	الكويت	الكويت
معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
سعادة الدكتورة ندى مسعود	مصر	مصر
سعادة الأستاذ خلف سلطان الظاهري	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ بدر أحمد العمادي	قطر	قطر
سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو	نيجيريا	نيجيريا
سعادة الأستاذ فردريك تويسيمي	أوغندا	أوغندا وتشاد والغابون وجيبوتي والاتحاد القمري وموزمبيق والصومال
سعادة الأستاذ عبد الله جالو	غامبيا	السنغال وبوركينافاسو والنيجر ومالي وغامبيا وتوغو
سعادة الأستاذ بيما غويلافوغي	غينيا	بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار
سعادة الأستاذة فوزية زعبول	المغرب	الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس
سعادة الأستاذة زينة طوقان	الأردن	الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان
سعادة الأستاذ سامي محمد حميد	البحرين	اليمن والسودان وسلطنة عمان والبحرين
سعادة الأستاذة فاطمة ياسمين	بنغلاديش	أفغانستان وباكستان وبنغلاديش والمالديف
سعادة الأستاذ أحمد جفري عبد الرحمن	بروناي دار السلام	إندونيسيا وماليزيا وبروناي دار السلام وسورينام وغيانا
سعادة الأستاذ باخودير علي خانوف	أوزبكستان	أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان قرقيزستان

الملحق 5أ

بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في البنك الإسلاميّ للتنمية في 31 ديسمبر 2020

ر.ت.	البلد	المركز الموحّد للاكتتاب في رأس المال المساهم به						
		عدد الأسهم (الحصص)	المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية				تفصيل رأس المال المستدعى (بملايين الدنانير الإسلامية)	
			المستدعى	القابل للاستدعاء	المجموع	النسبة المئوية من الإجمالي	المدفوع	المستحق	غير المستحق بعد
1	المملكة العربية السعودية	1.189.680	2.135,9	9.761,0	11.896,8	%23,50	1.459,2	0,0	676,6
2	ليبيا	477.166	856,7	3.915,0	4.771,7	%9,43	462,6	122,7	271,4
3	إيران	417.463	749,5	3.425,2	4.174,6	%8,25	504,1	7,9	237,4
4	الإمارات العربية المتحدة	379.949	682,1	3.117,4	3.799,5	%7,51	464,8	0,0	217,3
5	نيجيريا	387.452	695,6	3.178,9	3.874,5	%7,66	253,8	59,3	382,4
6	قطر	363.236	653,0	2.979,3	3.632,4	%7,18	436,7	0,0	216,4
7	مصر	357.965	641,9	2.937,7	3.579,7	%7,07	420,0	0,0	221,9
8	الكويت	350.000	880,9	2.619,1	3.500,0	%6,92	614,1	0,0	266,8
9	تركيا	326.384	585,3	2.678,6	3.263,8	%6,45	376,2	6,7	202,4
10	الجزائر	128.559	230,5	1.055,1	1.285,6	%2,54	152,9	0,0	77,7
11	باكستان	128.559	230,5	1.055,1	1.285,6	%2,54	147,8	3,1	79,7
12	إندونيسيا	113.795	204,2	933,8	1.138,0	%2,25	144,3	0,0	59,9
13	ماليزيا	82.308	147,6	675,5	823,1	%1,63	96,6	0,0	51,0
14	بنغلاديش	50.996	91,4	418,5	510,0	%1,01	59,8	0,0	31,6
15	المغرب	25.669	46,0	210,7	256,7	%0,51	30,1	0,0	15,9
16	اليمن	25.862	46,2	212,4	258,6	%0,51	24,8	5,4	16,0
17	السودان	23.295	41,8	191,1	233,0	%0,46	13,9	14,7	13,2
18	الأردن	21.976	39,5	180,3	219,8	%0,43	27,0	0,0	12,5
19	سلطنة عمان	14.255	25,6	117,0	142,6	%0,28	16,7	0,0	8,8
20	السنغال	14.781	26,5	121,3	147,8	%0,29	9,4	8,8	8,4
21	العراق	13.505	24,2	110,8	135,1	%0,27	15,8	0,0	8,4
22	بروناي	12.836	23,0	105,3	128,4	%0,25	15,3	0,0	7,7
23	الكاميرون	12.836	23,0	105,3	128,4	%0,25	12,0	3,0	8,0
24	بوركينافاسو	9.017	23,0	67,2	90,2	%0,18	15,1	0,0	7,9
25	النيجر	9.017	23,0	67,2	90,2	%0,18	7,3	7,8	8,0
26	أوغندا	6.895	12,4	56,5	69,0	%0,14	12,1	0,3	(0,0)
27	البحرين	7.245	13,0	59,5	72,5	%0,14	8,5	0,0	4,5
28	كازاخستان	5.400	9,8	44,2	54,0	%0,11	6,4	0,0	3,4
29	أذربيجان	5.092	9,1	41,8	50,9	%0,10	6,1	0,0	3,1
30	مالي	5.092	9,1	41,8	50,9	%0,10	6,0	0,0	3,1
31	الغابون	5.458	27,4	27,2	54,6	%0,11	15,4	2,5	9,5
32	غينيا	4.585	23,0	22,8	45,9	%0,09	13,2	1,8	8,0
33	لبنان	3.577	9,1	26,6	35,8	%0,07	6,0	0,0	3,2
34	موريتانيا	3.577	9,1	26,6	35,8	%0,07	5,6	0,4	3,2
35	تونس	7.158	18,3	53,3	71,6	%0,14	12,2	0,0	6,1
36	قرقيزستان	2.584	4,6	21,2	25,8	%0,05	2,9	0,1	1,6
37	موزمبيق	2.584	4,6	21,2	25,8	%0,05	2,9	0,2	1,6
38	المالديف	2.584	4,6	21,2	25,8	%0,05	3,0	0,0	1,6
39	غامبيا	2.584	4,6	21,2	25,8	%0,05	2,6	0,4	1,6
40	طاجيكستان	1.816	4,6	13,5	18,2	%0,04	3,0	0,0	1,6
41	بنين	5.823	10,5	47,8	58,2	%0,12	7,0	0,2	3,3
42	توغو	1.816	4,6	13,5	18,2	%0,04	2,6	0,4	1,6
43	سيراليون	1.816	4,6	13,5	18,2	%0,04	2,6	0,5	1,6
44	فلسطين	1.955	9,9	9,7	19,6	%0,04	5,7	4,1	0,0
45	سوريا	1.849	9,3	9,2	18,5	%0,04	5,0	1,1	3,2
46	أوزبكستان	1.344	3,7	9,7	13,4	%0,03	2,9	0,0	0,8
47	كوت ديفوار	1.302	3,6	9,5	13,0	%0,03	3,6	0,0	0,0
48	الاتحاد القمري	1.302	3,6	9,5	13,0	%0,03	0,6	2,2	0,8
49	تشاد	977	4,9	4,9	9,8	%0,02	4,7	0,3	0,0
50	أفغانستان	993	5,0	4,9	9,9	%0,02	5,0	0,0	0,0
51	سورينام	923	4,6	4,6	9,2	%0,02	2,8	0,2	1,6
52	ألبانيا	923	4,6	4,6	9,2	%0,02	2,8	0,2	1,6
53	الصومال	496	2,5	2,5	5,0	%0,01	2,5	0,0	0,0
54	تركمانستان	496	2,5	2,5	5,0	%0,01	2,5	0,0	0,0
55	غينيا بيساو	496	2,5	2,5	5,0	%0,01	2,2	0,3	0,0
56	جيبوتي	496	2,5	2,5	5,0	%0,01	1,6	0,9	0,0
57	غيانا	250	2,5	0,0	2,5	%0,005	0,6	0,0	1,9
	صافي العجز	*	*	*	*	%0,00	(0,010)	0,000	0,009
	المجموع الجزئي	**5.026.049**	**9.371,9**	**40.888,6**	**50.260,5**	**%99,30**	**5.940,6**	**255,6**	**3.175,7**
	غير الملتزم به	35.357	0,0	353,6	353,6	%0,70%	*	*	*
	المجموع العام	**5.061.406**	**9.371,9**	**41.242,2**	**50.614,1**	**%100,00**	**5.940,6**	**255,6**	**3.175,7**

ملحوظة: قد لا تكون نتيجة مجموع الأعداد النسبية صحيحة، لأنها قيمة تقريبية.

الملحق 5ب

بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلاميّ للتنمية في 31 ديسمبر 2020

ر.ت.	البلد	القوة التصويتية	
		عدد الأصوات	التصويت
1	المملكة العربية السعوديّة	1.122.516	%23,83
2	ليبيا	438.258	%9,30
3	إيران	393.428	%8,35
4	الإمارات العربية المتحدة	358.715	%7,61
5	نيجيريا	343.778	%7,30
6	قطر	342.100	%7,26
7	مصر	336.272	%7,14
8	الكويت	323.818	%6,87
9	تركيا	305.974	%6,49
10	الجزائر	121.291	%2,57
11	باكستان	120.781	%2,56
12	إندونيسيا	108.307	%2,30
13	ماليزيا	77.705	%1,65
14	بنغلاديش	48.333	%1,03
15	المغرب	24.578	%0,52
16	اليمن	24.219	%0,51
17	السودان	20.999	%0,45
18	الأردن	21.227	%0,45
19	سلطنة عمان	13.872	%0,29
20	السنغال	13.564	%0,29
21	العراق	13.168	%0,28
22	بروناي	12.567	%0,27
23	الكاميرون	12.237	%0,26
24	بوركينافاسو	8.722	%0,19
25	النيجر	7.942	%0,17
26	أوغندا	7.362	%0,16
27	البحرين	7.296	%0,15
28	كازاخستان	5.565	%0,12
29	أذربيجان	5.287	%0,11
30	مالي	5.277	%0,11
31	الغابون	4.763	%0,10
32	غينيا	4.105	%0,09
33	لبنان	3.761	%0,08
34	موريتانيا	3.719	%0,08
35	تونس	7.047	%0,15
36	قرقيزستان	2.914	%0,06
37	موزمبيق	2.908	%0,06
38	المالديف	2.924	%0,06
39	غامبيا	2.882	%0,06
40	طاجيكستان	2.155	%0,05
41	بنين	5.973	%0,13
42	توغو	2.117	%0,04
43	سيراليون	2.108	%0,04
44	فلسطين	2.042	%0,04
45	سوريا	1.921	%0,04
46	أوزبكستان	1.763	%0,04
47	كوت ديفوار	1.802	%0,04
48	الاتحاد القمري	1.501	%0,03
49	تشاد	1.452	%0,03
50	أفغانستان	1.493	%0,03
51	سورينام	1.242	%0,03
52	ألبانيا	1.241	%0,03
53	الصومال	996	%0,02
54	تركمانستان	996	%0,02
55	غينيا بيساو	967	%0,02
56	جيبوتي	909	%0,02
57	غيانا	562	%0,01
	صافي العجز	*	*
	المجموع الجزئي	**4.711.421**	**%100,00**
	غير الملتزم به	*	*
	المجموع العامّ	**4.711.421**	**%100,00**

ملحوظة: قد لا تكون نتيجة مجموع الأعداد النسبية صحيحة، لأنها قيمة تقريبية.

الملاحق
6أ-9ب

الملحق 6أ: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2020 (بملايين الدولارات الأمريكية) 112

الملحق 6ب: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1395هـ- 2020م) (بملايين الدولارات الأمريكية) 113

الملحق 7أ: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدنانير الإسلاميّة) 114

الملحق 7ب: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكي) 115

الملحق 8: مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى 116

الملحق 9أ: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (بملايين الدنانير الإسلاميّة) 117

الملحق 6ب: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (بملايين الدولارات الأمريكيّة) 118

الملحق 6أ

التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2020[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحّي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
ألبانيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
الجزائر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
أذربيجان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
البحرين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
بنغلاديش	0,0	0,0	0,0	20,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**20,0**
بنين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
بوركينافاسو	0,0	0,0	0,0	18,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**18,2**
الكاميرون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
تشاد	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	148,3	0,0	0,0	**148,3**
الاتحاد القمري	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
كوت ديفوار	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
جيبوتي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
مصر	0,0	0,0	220,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**220,0**
الغابون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
غامبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
غينيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
غينيابيساو	0,0	0,0	0,0	12,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**12,0**
غيانا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
إندونيسيا	0,0	0,0	0,0	261,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**261,7**
إيران	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
العراق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
الأردن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	10,0	**10,0**
قازاقستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
جمهورية قرقيزستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	20,0	0,0	0,0	**20,0**
لبنان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
ليبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
ماليزيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
المالديف	0,0	0,0	0,0	20,0	0,0	0,0	0,6	0,0	0,0	**20,6**
مالي	0,0	0,0	0,0	19,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**19,5**
موريتانيا	12,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**12,0**
المغرب	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
موزمبيق	0,0	0,0	0,0	28,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**28,0**
النيجر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
نيجيريا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
عُمان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
باكستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
فلسطين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
قطر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
المملكة العربية السعوديّة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
السنغال	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	17,8	0,0	1,6	**19,5**
سيراليون	0,0	0,0	0,0	10,0	0,0	0,0	10,0	40,0	0,0	**60,0**
الصومال	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
السودان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
سورينام	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
سوريا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
طاجكستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
توغو	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
تونس	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
تركيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	100,7	**100,7**
تركمانستان	0,0	0,0	60,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**60,0**
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
أوغندا	0,0	35,0	0,0	0,0	0,0	0,0	210,0	0,0	0,0	**245,0**
أوزبكستان	200,0	0,0	0,0	80,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**280,0**
اليمن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**0,0**
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**212,0**	**35,0**	**280,0**	**469,3**	**0,0**	**0,0**	**406,7**	**40,0**	**112,4**	**1.555,5**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2020 (16 جمادى الأولى 1442).

[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 6ب

التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1395هـ - 2020م)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحيّ والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	10,0	0,0	16,5	0,0	0,0	0,0	114,2	0,0	0,0	**140,7**
ألبانيا	37,9	0,0	0,0	17,3	0,0	0,0	476,1	26,9	22,1	**580,3**
الجزائر	50,5	0,0	146,5	0,0	71,1	0,0	31,4	112,9	5,4	**417,7**
أذربيجان	112,7	0,0	497,0	19,3	0,0	0,0	45,5	264,9	10,8	**950,2**
البحرين	0,0	0,0	535,5	0,0	24,7	0,0	144,7	460,7	97,8	**1.263,3**
بنغلاديش	152,9	91,9	827,2	166,3	152,5	104,0	107,9	124,4	5,2	**1.732,2**
بنين	48,3	65,3	153,4	101,9	0,0	26,5	306,8	22,1	5,0	**729,1**
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	6,2	**6,2**
بوركينافاسو	247,4	67,9	147,4	44,1	27,7	0,0	391,3	67,6	1,7	**995,1**
الكاميرون	300,1	46,1	52,2	112,0	0,0	0,0	480,6	54,4	7,5	**1.052,9**
تشاد	122,6	51,4	47,9	23,9	3,8	0,0	528,6	50,8	6,4	**835,4**
الاتحاد القمري	1,0	0,0	0,0	0,0	1,8	0,0	7,6	0,0	0,0	**10,4**
كوت ديفوار	90,7	253,3	0,0	46,2	0,0	0,0	544,5	465,7	0,0	**1.400,4**
جيبوتي	7,3	17,1	19,3	105,1	0,0	55,3	69,9	0,0	0,7	**274,7**
مصر	48,8	25,0	1.832,0	53,8	87,0	0,0	25,6	50,7	79,5	**2.202,3**
الغابون	0,0	18,2	0,0	4,5	0,0	60,0	342,4	57,8	0,0	**483,0**
غامبيا	67,1	27,5	58,6	11,5	28,0	27,3	55,4	9,9	1,9	**287,3**
غينيا	138,1	40,1	210,5	97,9	8,4	0,0	300,8	92,9	8,7	**897,4**
غينيا بيساو	0,3	0,0	0,0	12,0	0,4	0,0	1,5	0,0	0,0	**14,2**
غيانا	0,0	0,0	34,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**34,6**
إندونيسيا	919,3	1.039,2	374,6	404,8	40,7	11,3	447,1	100,0	204,4	**3.541,3**
إيران	558,0	54,9	604,1	166,7	319,4	0,0	74,3	1.227,2	10,0	**3.014,5**
العراق	0,0	0,0	0,0	20,5	5,5	0,0	0,0	0,0	0,0	**26,0**
الأردن	5,4	66,2	258,7	195,1	182,5	23,8	164,0	7,8	20,5	**923,9**
كازاخستان	143,0	0,0	0,0	11,5	0,0	9,0	315,6	9,5	140,0	**628,5**
الكويت	0,0	0,0	4,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	54,3	**58,5**
جمهورية قرقيزستان	36,3	0,0	95,2	4,9	8,0	0,0	131,5	15,0	0,0	**290,8**
لبنان	0,0	241,5	30,0	168,3	0,0	12,5	269,1	579,3	0,0	**1.300,6**
ليبيا	22,3	0,0	101,9	0,0	112,5	22,0	58,3	0,0	0,0	**317,0**
ماليزيا	6,2	196,9	0,0	79,5	2,0	0,0	175,4	0,0	45,0	**505,0**
المالديف	0,0	0,0	0,0	39,2	0,0	0,0	65,6	17,1	13,7	**135,4**
مالي	295,9	17,4	323,0	32,9	38,7	0,0	193,5	114,3	0,0	**1.015,8**
موريتانيا	119,3	45,6	202,5	21,9	99,2	0,0	165,5	134,3	3,8	**792,0**
المغرب	235,1	5,1	1.011,2	111,3	31,9	16,0	825,4	430,0	6,2	**2.672,2**
موزمبيق	37,6	25,6	309,2	39,4	0,0	0,0	30,7	0,0	0,0	**442,4**
النيجر	131,2	76,3	146,9	47,6	7,8	8,0	147,3	19,4	6,3	**590,9**
نيجيريا	98,2	96,3	1,1	162,6	0,0	50,0	80,0	146,0	7,8	**642,0**
عمان	357,8	134,0	252,8	10,5	142,4	0,0	546,9	590,1	0,0	**2.034,7**
باكستان	32,0	88,5	1.115,6	385,0	177,3	0,0	482,5	4,9	100,7	**2.386,7**
فلسطين	0,0	29,5	11,4	31,8	1,2	0,0	5,0	0,0	0,5	**79,4**
قطر	0,0	0,0	0,0	49,1	29,3	0,0	0,0	225,0	0,0	**303,4**
المملكة العربية السعودية	0,0	0,0	233,5	6,0	770,0	0,0	100,0	42,5	156,8	**1.308,8**
السنغال	324,5	66,2	381,8	67,4	21,0	0,0	900,4	515,4	24,7	**2.301,4**
سيراليون	95,9	11,2	10,4	40,5	9,1	24,5	29,6	54,1	0,0	**275,4**
الصومال	0,0	2,0	0,5	0,0	0,0	0,0	7,5	3,0	5,2	**18,2**
السودان	383,8	67,0	152,0	57,2	82,7	0,0	60,1	103,2	41,6	**947,5**
سورينام	0,0	41,1	41,3	43,5	0,0	0,0	26,0	0,0	0,0	**151,9**
سوريا	26,7	0,0	280,7	25,0	15,0	0,0	0,0	52,2	9,1	**408,8**
طاجكستان	50,5	62,0	122,5	33,0	0,0	0,0	91,1	11,3	1,0	**371,2**
توغو	19,4	42,5	26,0	17,0	0,0	0,0	135,4	43,9	0,0	**284,3**
تونس	183,3	84,9	1.251,6	63,7	176,2	0,0	9,0	226,5	27,9	**2.023,1**
تركيا	17,5	219,8	751,0	498,5	152,1	0,0	1.178,7	67,0	952,7	**3.837,3**
تركمانستان	0,0	5,3	410,0	25,6	0,0	288,1	414,2	0,0	0,0	**1.143,1**
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	110,0	53,2	105,2	0,9	60,0	0,0	9,9	**339,1**
أوغندا	116,1	80,7	235,1	28,1	6,6	0,0	448,0	5,6	12,1	**932,3**
أوزبكستان	645,6	77,0	203,1	399,6	20,0	0,0	348,0	92,9	45,0	**1.831,2**
اليمن	105,2	56,4	53,2	10,2	0,7	0,0	46,7	29,9	18,5	**320,7**
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**6.402,0**	**3.636,8**	**13.683,1**	**4.166,7**	**2.962,4**	**739,4**	**12.007,0**	**6.728,9**	**2.176,5**	**52.502,6**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2020 (16 جمادى الأولى 1442).

[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 7أ

صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات[1]

(بملايين الدنانير الإسلاميّة)

البلد	اعتمادات سنة 2020 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,1
ألبانيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4
الجزائر	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	2,1
أذربيجان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,7
البحرين	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	1,1
بنغلاديش	14,4	6,9	592,3	11,9	625,5	14,4
بنين	0,0	0,0	36,0	0,0	36,0	0,6
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بوركينافاسو	12,6	0,0	68,6	10,3	91,6	2,0
الكاميرون	0,0	0,0	161,7	0,0	161,7	1,4
تشاد	107,5	0,0	0,0	0,1	107,7	0,6
الاتحاد القمري	0,0	0,0	72,3	0,5	72,8	0,3
كوت ديفوار	0,0	0,0	6,2	0,0	6,2	1,2
جيبوتي	0,0	0,0	97,2	2,5	99,7	0,9
مصر	155,9	0,0	574,5	0,1	730,5	8,7
الغابون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3
غامبيا	0,0	0,0	31,2	0,2	31,4	0,6
غينيا	0,0	0,0	0,0	11,4	11,4	0,7
غينيا بيساو	8,6	0,0	0,0	2,1	10,7	0,0
غيانا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
إندونيسيا	184,7	13,9	55,5	0,5	254,7	3,8
إيران	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4,0
العراق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3
الأردن	7,1	0,0	0,0	0,4	7,5	1,9
كازاخستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,1
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,6
جمهورية قرقيزستان	14,6	0,0	0,0	0,0	14,6	0,3
لبنان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,0
ليبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,6
ماليزيا	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,6
المالديف	28,0	6,9	90,3	0,0	125,2	0,9
مالي	14,2	0,0	57,9	2,4	74,4	1,2
موريتانيا	8,4	0,0	55,5	0,0	64,0	1,1
المغرب	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	4,5
موزمبيق	20,3	0,0	0,0	0,0	20,3	0,4
النيجر	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,6
نيجيريا	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	1,0
عُمان	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	1,4
باكستان	0,0	5,6	506,8	0,0	512,4	9,0
فلسطين	0,0	0,0	0,0	53,0	53,0	0,3
قطر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2
المملكة العربية السعودية	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	3,5
السنغال	14,2	9,4	151,4	12,1	187,1	2,5
سيراليون	43,6	0,0	0,0	0,0	43,6	0,2
الصومال	0,0	0,0	0,0	0,5	0,5	0,1
السودان	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	1,1
سورينام	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2
سوريا	0,0	0,0	0,0	0,6	0,6	0,4
طاجكستان	0,0	0,0	8,3	0,0	8,3	0,4
توغو	0,0	0,0	32,9	0,0	32,9	0,4
تونس	0,0	0,0	393,5	0,4	393,9	3,4
تركيا	74,1	13,9	159,7	0,1	247,8	8,3
تركمانستان	43,1	0,0	0,0	0,0	43,1	0,8
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	0,0	1,9	1,9	0,8
أوغندا	179,0	0,0	0,0	7,7	186,7	0,7
أوزبكستان	194,4	17,4	54,2	0,5	266,4	1,5
اليمن	0,0	0,0	0,0	0,4	0,4	0,7
البلدان غير الأعضاء	0,0	0,0	3,5	6,2	9,6	0,6
المشاريع الإقليمية	17,4	138,9	69,4	8,6	234,2	3,3
صافي الاعتمادات	**1.142,0**	**212,9**	**3.279,0**	**136,7**	**4.770,5**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2020 (16 جمادى الأولى 1442).

[2] وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"التمكين الاقتصادي" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلاميّة" وصناديق "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاص" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 7ب

صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	اعتمادات سنة 2020 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	0,1
ألبانيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4
الجزائر	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	1,9
أذربيجان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,8
البحرين	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	1,1
بنغلاديش	20,0	10,0	853,0	16,3	899,3	14,7
بنين	0,0	0,0	51,8	0,0	51,8	0,6
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بوركينافاسو	18,2	0,0	98,9	14,5	131,5	2,0
الكاميرون	0,0	0,0	232,8	0,0	232,8	1,4
تشاد	148,3	0,0	0,0	0,2	148,5	0,6
الاتحاد القمري	0,0	0,0	104,1	0,7	104,9	0,3
كوت ديفوار	0,0	0,0	8,9	0,0	8,9	1,2
جيبوتي	0,0	0,0	140,0	3,5	143,5	0,9
مصر	220,0	0,0	827,5	0,1	1,047,6	8,7
الغابون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3
غامبيا	0,0	0,0	45,0	0,3	45,3	0,6
غينيا	0,0	0,0	0,0	16,3	16,3	0,7
غينيا بيساو	12,0	0,0	0,0	3,0	15,0	0,0
غيانا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
إندونيسيا	261,7	20,0	80,0	0,7	362,4	3,8
إيران	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4,1
العراق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3
الأردن	10,0	0,0	0,0	0,6	10,6	1,8
كازاخستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,1
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,6
جمهورية قرقيزستان	20,0	0,0	0,0	0,0	20,0	0,3
لبنان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,0
ليبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,5
ماليزيا	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	0,6
المالديف	20,6	10,0	130,0	0,0	160,6	0,9
مالي	19,5	0,0	83,3	3,3	106,1	1,2
موريتانيا	12,0	0,0	80,0	0,0	92,0	1,2
المغرب	0,0	0,0	0,0	0,5	0,5	4,6
موزمبيق	28,0	0,0	0,0	0,0	28,0	0,4
النيجر	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	0,6
نيجيريا	0,0	0,0	0,0	0,5	0,5	1,0
عُمان	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	1,3
باكستان	0,0	8,0	730,0	0,0	738,0	8,8
فلسطين	0,0	0,0	0,0	73,9	73,9	0,3
قطر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2
المملكة العربية السعودية	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	3,6
السنغال	19,5	13,6	218,0	16,7	267,8	2,5
سيراليون	60,0	0,0	0,0	0,0	60,0	0,3
الصومال	0,0	0,0	0,0	0,7	0,7	0,1
السودان	0,0	0,0	0,0	0,4	0,4	1,1
سورينام	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2
سوريا	0,0	0,0	0,0	0,9	0,9	0,4
طاجكستان	0,0	0,0	12,0	0,0	12,0	0,4
توغو	0,0	0,0	47,4	0,0	47,4	0,4
تونس	0,0	0,0	566,8	0,5	567,3	3,3
تركيا	100,7	20,0	230,0	0,1	350,8	8,1
تركمانستان	60,0	0,0	0,0	0,0	60,0	0,8
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	0,0	2,6	2,6	0,8
أوغندا	245,0	0,0	0,0	10,6	255,6	0,7
أوزبكستان	280,0	25,0	78,0	0,7	383,7	1,6
اليمن	0,0	0,0	0,0	0,6	0,6	0,7
البلدان غير الأعضاء	0,0	0,0	5,0	8,4	13,4	0,6
المشاريع الإقليمية	25,0	200,0	100,0	11,7	336,7	3,3
صافي الاعتمادات	**1.580,5**	**306,6**	**4.722,6**	**190,1**	**6.799,8**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2020 (16 جمادى الأولى 1442).

[2] وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"التمكين الاقتصادي" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" وصناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 8

مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى (1395هـ- 2020م)[1]

البلد	تمويل المشاريع			عمليات المساعدة الفنية			تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع العام[2]		
	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
أفغانستان	9	97,1	140,7	12	1,7	2,6	0	0,0	0,0	17	9,1	12,5	38	107,9	155,8
ألبانيا	28	382,8	587,9	6	1,4	2,0	2	4,8	7,2	3	0,4	0,5	39	389,4	597,6
الجزائر	28	331,3	444,7	12	1,7	2,3	347	1.932,5	2.493,0	7	4,4	5,6	394	2.270,0	2.945,7
أذربيجان	34	664,7	1.012,4	18	2,7	3,9	18	107,2	160,8	3	1,4	2,0	73	776,1	1.179,1
البحرين	45	888,2	1.311,1	22	2,4	3,5	25	255,9	375,4	0	0,0	0,0	92	1.146,6	1.690,0
بنغلاديش	103	1.377,1	2.017,8	39	68,4	95,1	300	13.735,6	20.129,8	15	47,1	61,4	457	15.228,2	22.304,1
بنين	54	547,5	783,6	21	3,5	4,9	10	113,1	159,9	1	1,3	1,4	86	665,3	949,9
بروناي	2	7,2	9,9	1	0,0	0,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	3	7,2	9,9
بوركينافاسو	101	726,6	1.047,0	36	10,9	15,3	33	1.390,1	1.960,4	7	7,9	8,6	177	2.135,6	3.031,3
الكاميرون	67	753,7	1.081,4	15	1,5	2,2	17	723,0	1.011,1	3	1,3	1,7	102	1.479,6	2.096,4
تشاد	63	611,8	899,3	36	4,5	6,3	4	30,2	42,3	11	10,0	11,2	114	656,5	959,0
الاتحاد القمري	6	11,2	13,9	24	9,8	14,1	30	281,1	393,5	3	1,0	1,1	63	303,1	422,6
كوت ديفوار	46	983,7	1.422,4	9	0,8	1,1	11	292,9	415,7	5	0,9	1,2	71	1.278,3	1.840,6
جيبوتي	43	233,9	337,8	24	3,0	4,3	28	730,1	1.023,0	11	1,7	2,4	106	968,8	1.367,5
مصر	79	1.597,0	2.381,5	27	4,0	5,7	228	7.590,5	10.844,1	8	1,7	2,4	342	9.193,1	13.233,7
الغابون	18	325,5	483,0	3	0,2	0,3	1	18,8	25,2	0	0,0	0,0	22	344,5	508,5
غامبيا	53	223,1	329,8	31	3,5	4,9	54	444,7	641,6	3	1,5	1,6	141	672,7	978,0
غينيا	99	724,8	1.010,5	40	13,8	19,8	6	38,4	48,8	8	6,5	8,6	153	783,6	1.087,7
غينيا بيساو	6	14,7	20,2	12	2,0	2,7	3	13,1	17,0	3	1,1	1,3	24	30,9	41,2
غيانا	2	24,8	34,6	7	0,3	0,4	0	0,0	0,0	3	0,4	0,5	12	25,5	35,6
إندونيسيا	118	2.507,6	3.633,8	32	4,2	6,2	168	1.516,4	2.173,9	5	3,6	5,4	323	4.031,8	5.819,4
إيران	64	2.135,7	3.187,6	21	1,9	2,7	327	2.136,8	3.057,7	10	10,9	15,1	422	4.285,2	6.263,1
العراق	3	23,5	26,0	9	0,6	0,9	59	319,3	369,1	14	4,6	6,4	85	348,1	402,5
الأردن	60	694,6	973,7	31	3,7	5,3	339	1.316,0	1.780,8	1	0,2	0,3	431	2.014,5	2.760,0
كازاخستان	20	462,7	672,5	19	2,1	3,0	24	655,5	979,0	5	1,3	1,9	68	1.121,7	1.656,4
الكويت	11	72,2	106,8	25	1,9	2,8	23	555,4	814,0	3	5,5	7,3	62	635,0	930,9
جمهورية قرقيزستان	37	256,6	372,3	20	4,0	5,9	6	25,1	36,0	7	1,7	2,4	70	287,4	416,6
لبنان	60	950,6	1.362,9	10	0,8	1,2	9	152,1	212,1	19	7,4	10,6	98	1.111,0	1.586,9
ليبيا	17	265,6	366,0	8	2,5	3,6	15	320,1	419,9	6	3,4	4,9	46	591,7	794,3
ماليزيا	31	394,4	563,6	25	1,9	2,7	85	261,6	361,4	5	8,5	11,4	146	666,4	939,2
المالديف	30	141,9	184,7	9	1,1	1,6	24	785,3	1.116,0	3	0,6	0,8	66	928,9	1.303,1
مالي	99	801,1	1.141,5	29	5,9	8,4	23	474,3	674,6	11	14,7	16,5	162	1.296,1	1.841,0
موريتانيا	88	606,3	896,2	44	6,6	9,2	29	578,6	835,2	7	9,5	11,1	168	1.201,0	1.751,7
المغرب	65	1.853,0	2.724,3	50	7,2	10,2	127	2.934,0	4.173,4	4	1,1	1,5	246	4.795,4	6.909,4
موزمبيق	24	325,2	461,1	14	2,1	3,3	5	48,3	70,0	6	2,4	2,5	49	378,0	536,9
النيجر	75	468,5	669,7	49	55,2	80,6	24	144,2	189,8	18	10,3	12,5	166	678,1	952,6
نيجيريا	26	478,0	706,0	20	12,2	17,0	32	522,5	768,7	28	5,5	7,5	106	1.018,1	1.499,1
عُمان	39	1.468,3	2.034,7	8	1,3	1,9	2	3,7	5,0	2	0,4	0,5	51	1.473,7	2.042,0
باكستان	84	1.756,9	2.601,7	29	21,9	30,5	288	7.725,7	10.642,1	11	9,7	13,2	412	9.514,2	13.287,5
فلسطين	23	66,9	95,8	92	177,5	249,1	3	4,0	6,0	44	42,8	55,6	162	291,2	406,5
قطر	10	210,4	324,3	1	0,1	0,1	6	33,8	54,1	0	0,0	0,0	17	244,3	378,5
المملكة العربية السعودية	84	1.241,9	1.844,7	44	4,1	5,9	306	2.443,5	3.629,7	3	0,2	0,3	437	3.689,8	5.480,6
السنغال	122	1.700,6	2.452,9	39	6,0	8,6	60	932,2	1.303,2	7	13,3	14,5	228	2.652,1	3.779,3
سيراليون	46	235,4	342,5	24	8,6	12,2	4	18,1	26,0	4	2,6	3,5	78	264,8	384,2
الصومال	5	14,7	18,2	16	8,3	12,4	4	35,9	46,2	56	32,7	48,0	81	91,6	124,8
السودان	96	796,8	1.176,4	39	27,4	38,7	38	328,1	462,6	21	21,2	25,5	194	1.173,5	1.703,2
سورينام	16	121,3	171,3	13	0,9	1,3	4	47,6	67,0	3	0,1	0,2	36	169,9	239,8
سوريا	30	328,2	453,2	10	3,2	4,9	27	135,1	169,3	19	6,2	8,8	86	472,7	636,1
طاجكستان	38	290,0	415,3	24	4,1	5,9	17	137,4	199,0	6	0,8	1,1	85	432,3	621,3
توغو	27	214,5	304,3	6	1,4	2,0	14	250,5	355,9	2	1,3	1,5	49	467,7	663,7
تونس	71	1.434,1	2.082,8	25	4,9	7,2	174	2.132,8	2.954,3	4	3,2	4,2	274	3.575,0	5.048,6
تركيا	99	2.723,9	3.887,6	36	1,6	2,3	401	6.022,4	8.355,6	8	16,6	21,3	544	8.764,4	12.266,7
تركمانستان	13	790,5	1.143,1	4	0,8	1,1	1	6,4	10,0	1	0,2	0,3	19	797,8	1.154,6
الإمارات العربية المتحدة	23	319,2	451,1	21	6,6	9,8	35	494,0	706,9	0	0,0	0,0	79	819,9	1.167,9
أوغندا	41	699,1	1.007,4	31	4,0	5,8	8	49,3	66,2	8	2,7	3,6	88	755,1	1.082,9
أوزبكستان	38	1.253,1	1.854,4	16	1,9	2,7	36	374,6	539,1	6	1,0	1,3	96	1.630,6	2.397,5
اليمن	58	346,9	509,1	25	16,6	23,5	44	379,0	451,2	11	21,8	29,7	138	764,3	1.013,5
البلدان غير الأعضاء	31	195,9	277,9	17	4,7	7,2	26	235,0	362,8	1.009	216,3	299,4	1.083	652,0	947,3
المشاريع الإقليمية	52	1.355,3	1.924,9	788	922,3	1.360,2	11	601,3	852,0	325	581,8	879,8	1.176	3.460,7	5.016,9
صافي الاعتمادات	2.760	40.528,3	58.791,8	2.118	1.478,2	2.149,6	3.945	62.838,3	89.044,8	1.813	1.163,7	1.654,5	10.636	106.008,6	151.640,7
إجمالي الاعتمادات	**3.367**	**49.661,1**	**71.899,9**	**2.320**	**1.734,4**	**2.526,3**	**4.158**	**64.524,8**	**91.368,9**	**2.030**	**1.268,4**	**1.802,0**	**11.875**	**117.188,6**	**167.597,2**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2020 (16 جمادى الأولى 1442).

[2] الأرقام لا تتضمّن العمليات الملغاة (ما لم يُذكر خلاف ذلك). وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"التمكين الاقتصاديّ" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلاميّة" وصناديق "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ" و"صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 9أ

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1395هـ- 2020م)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكيّة)

	2017	2018	2019	2020	المجموع العامّ[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	144,2	52,9	76,4	102,1	5.080,1
المساهمة في رأس المال	103,3	29,5	12,3	18,5	1.314,9
الإجارة	533,4	9,1	141,1	155,9	7.523,2
البيع الآجل	846,8	713,7	825,7	814,4	7.460,4
خطوط التمويل المختلطة	0,0	0,0	0,0	0,0	238,6
المشاركة	0,0	0,0	0,0	0,0	112,2
الاستصناع	343,6	68,2	165,6	51,1	14.414,7
المضاربة	0,0	0,0	0,0	0,0	730,4
المساعدة الفنية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع الجزئيّ	**1.971,2**	**873,4**	**1.221,0**	**1.142,0**	**36.874,5**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	8,5	6,6	13,8	9,4	967,5
الإجارة	76,2	32,4	0,0	6,9	487,3
البيع الآجل	0,0	0,0	0,0	0,0	84,2
الاستصناع	0,0	0,0	47,0	5,6	76,1
المضاربة	0,0	0,0	10,8	0,0	10,8
التجارة (المرابحة)	506,2	301,3	35,0	190,9	2.267,3
المجموع الجزئيّ	**590,9**	**340,2**	**106,7**	**212,9**	**3.893,2**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**2.818,7**	**3.632,0**	**4.204,0**	**3.279,0**	**37.210,9**
د. أخرى					
صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	34,6	29,0	0,0	0,0	674,5
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	41,1	7,5	56,0	16,7	316,2
التمكين الاقتصادي	0,0	0,0	0,0	0,7	0,7
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0,0	0,0	4,7	0,1	4,8
عمليات المعونة الخاصة	5,0	4,5	3,2	2,0	617,8
صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية	31,9	73,2	34,5	31,0	589,3
الصناديق الاستئمانية	79,9	69,0	95,9	76,5	2.155,8
الوقف	6,1	14,5	8,9	9,6	528,5
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0,0	0,0	0,0	0,0	23.142,4
المجموع الجزئيّ	**198,6**	**197,8**	**203,2**	**136,7**	**28.030,0**
المجموع العامّ	**5.579,4**	**5.043,4**	**5.734,9**	**4.770,5**	**106.008,6**

ملاحظة:
عمليات "المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدنانير الإسلاميّة)

	2017	2018	2019	2020	المجموع العامّ[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	2.509,8	3.477,7	3.449,1	2.728,5	34.610,7
الأعمال المؤمّنة	5.285,5	6.492,9	7.856,6	6.846,2	51.387,0

موارد "البنك" الرأسمالية العادية والتمويل (في نهاية السنة)				
	2017	2018	2019	2020
إجمالي الأصول	19.676,0	22.047,4	23.573,9	24.424,0
إجمالي الدخل (ناقصاً استهلاك الإجارة)3	575,5	537,7	621,8	592,2
صافي الدخل	197,0	83,9	140,4	115,6
الاحتياطيّات العامّة	2.700,2	2.878,3	2.949,7	2.997,1
احتياطيات القيمة العادلة	334,7	255,3	325,7	279,0
رأس المال المكتتب فيه	50.187,9	50.225,3	50.225,3	50.260,5
الموازنة الإدارية المعتمدة*	138,8	163,8	159,3	154,4
الموازنة الإدارية الفعلية*	133,6	145,3	139,3	141,9

** تشمل الصندوقين الاستئمانيين (أي "صندوق القدس" وصندوق الأقصى").

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2020 (16 جمادى الأولى 1442).

[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1395هـ.

[3] يُعدَّل إجماليّ الدخل بحسب الاستهلاك بحيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه بسهولة وبين البيانات المالية المراجعة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

أسعار التحويل في مختلف السنوات هي كما يلي:
2017م: 1 دينار إسلامي = 1.42413 دولار أمريكي
2020م: 1 دينار إسلامي = 1.44027 دولار أمريكي
2018م: 1 دينار إسلامي = 1.39079 دولار أمريكيّ
1395هـ- 2020م: 1 دينار إسلامي = 1.43046 دولار أمريكيّ
(تقريبيّ فقط)

الملحق 9ب

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1395هـ - 2020م)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكيّة)

	2017	2018	2019	2020	المجموع العامّ[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	200,7	74,0	105,4	134,4	7.147,2
المساهمة في رأس المال	147,1	41,0	17,0	26,6	1.919,1
الإجارة	742,2	12,6	195,7	220,0	10.960,6
البيع الآجل	1.184,5	1.001,4	1.140,0	1.139,2	10.598,5
خطوط التمويل المختلطة	0,0	0,0	0,0	0,0	344,3
المشاركة	0,0	0,0	0,0	0,0	168,3
الاستصناع	467,6	93,0	235,9	60,2	21.342,4
المضاربة	0,0	0,0	0,0	0,0	1.060,0
المساعدة الفنية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1
المجموع الجزئيّ	**2.742,1**	**1.222,0**	**1.694,0**	**1.580,5**	**53.540,6**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	12,1	9,2	19,1	13,6	1.433,1
الإجارة	108,5	45,0	0,0	10,0	710,8
البيع الآجل	0,0	0,0	0,0	0,0	125,2
الاستصناع	0,0	0,0	65,0	8,0	105,4
المضاربة	0,0	0,0	15,0	0,0	15,0
التجارة (المرابحة)	720,9	419,0	48,4	275,0	3.229,6
المجموع الجزئيّ	**841,5**	**473,2**	**147,5**	**306,6**	**5.619,1**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**4.014,2**	**5.051,4**	**5.813,4**	**4.722,6**	**54.064,7**
د. أخرى					
صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	49,2	40,3	0,0	0,0	992,2
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	56,4	10,7	77,8	23,1	458,0
التمكين الاقتصادي	0,0	0,0	0,0	1,0	1,0
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0,0	0,0	6,4	0,1	6,6
عمليات المعونة الخاصة	7,0	6,3	4,5	2,8	828,7
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	45,1	101,7	47,8	43,7	858,4
الصناديق الاستئمانية	110,0	96,9	132,8	106,0	3.092,3
الوقف	8,6	20,3	12,6	13,5	765,7
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0,0	0,0	0,0	0,0	31.413,4
المجموع الجزئيّ	**276,2**	**276,2**	**282,0**	**190,1**	**38.416,3**
المجموع العامّ	**7.874,0**	**7.022,8**	**7.936,9**	**6.799,8**	**151.640,7**

ملاحظة:
عمليات "المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدولارات الأمريكيّة)

	2017	2018	2019	2020	المجموع العامّ[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	3.574,3	4.836,7	4.769,5	3.929,8	50.229,8
الأعمال المؤمَّنة	7.527,2	9.030,3	10.864,3	9.860,4	73.512,0

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2020 (16 جمادى الأولى 1442).
[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1395هـ.
المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

ملاحظات

ملاحظات

تمكين الناس في سبيل مستقبل مستدام

النهوض بالابتكار، والشراكات، والمالية الإسلامية، وسلاسل القيمة

اتصل بنا

البنك الإسلاميّ للتنمية
شارع الملك خالد 8111
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 2444-22332
المملكة العربية السعودية

(+966-12) 6361400
(+966-12) 6366871
idbarchives@isdb.org
www.isdb.org

محاور نشاط "البنك الإسلامي للتنمية"

- إقامة الشراكات
- إضافة القيمة
- الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار
- النهوض بالتنمية العالمية
- تعزيز التعاون

زرنا

isdbgroup isdb_group isdb_stories
company/islamic-development-bank
channel/UC4IRLKYmzVz3BcA26bp_83w